جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبين: - عي هارون
- بلكرفة كمال الدين

بعنوان:

تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على سلاسل القيمة العالمية

أعضاء لجنة المناقشة

بلالطة رشاد	الرتبة	رئيسا
بلعياضي رباب	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا
شوتري أمال	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله حبا وامتنانًا على البدء والختام

النهاية هنا لكن الرحلة لم تنته بعد، كل لحظة تقترب من النهاية تكون بداية لفرصة جديدة ،أسدل الستار حياتي الدراسية لأفتح ستار مجددا لحياتي العملية، لم تكن سهلة لكنها مضت بحلوها ومرها .

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وحصاد ما زرعته سنينا طويلة في سبيل العلم:

أهدي هذا التخرج إلى نفسي الطموحة التي لم تخذلني في مسيرتي الدراسية، سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب ، وها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر.

إلى "نفسي"

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و احتضنتني بقلبها قبل يدها، إلى من جعلها سببا في وجودي ، إلى أعظم نعم الله علي التي ضمتني بدعواتها في ليلها ونهارها وأضاءت بالحب دربي وأنارت طريقي وكانت سبب فيما أنا عليه الآن.

"أمي فاطمة"

إلى من كرمني الله به وجعله من بين صفوف الرجال أبا وزادني به علوا واعتزازا، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق وسعى إلى نجاحي، إلى أعظم رجل في الكون.

"أبي العياشي"

إلى من كانت نورا في طريقي وقدمت من وقتها وجهدها دون كلل أو ملل، إلى من آمنت بي ووقفت بجانبي أستاذة الفاضلة.

"بلعياضي رباب"

إلى ضلعي الثابت الذي لا يميل كلما شددت عضدي بهم كانوا ينابيع ارتوي منهم خيرة الأيام وصفوتها .

إلى قرة عيني .

إلى من آمنوا بقدراتي وراهنوا على نجاحي وكانوا لأحلامي سندا ولآمالي عونا ولحياتي أنسا وسرورا ونورا.

"أخواتي الغاليات"

إلى كل من كان لي عونا وسندا في هذا الطريق، واستمددت القوة عند الضعف وهون تعب الطريق وشجعني على إكمال مسيرتي الدراسية لأصحاب الشدائد و الأزمات.

"أصدقائي المخلصين "

من قال أن لها...نالها

وأنا لها و أن أبت رغما عنها أتيت بها

آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

عي هارون

إهداء

وآخر دعواهم أن الحمد للّٰه رب العالمين

انتهت الرحلة، لم تكن الرحلة قصيرة ولا سهلة ولم يكن الحلم قريبا.

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وحصاد ما زرعته سنينا طويلة في سبيل العلم:

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها ، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي

المظلمة، سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي ووهج حياتي

"والدتي الغالية"

إلى من علمني العطاء بدون مقابل ، إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى من كلله اللّٰه بالهيبة والوقار

"والدي العزيز"

إلى من كانت نورا في طريقي وقدمت من وقتها وجهدها دون كلل أو ملل

"بلعياضي رباب "

إلى سندي في الحياة أدامكم اللّٰه ضلعا ثابت ، إلى أفراد عائلتي الذين زرعوا الثقة والإصرار داخلي

"أخواتي و إخواني"

أحب أن أختم الإهداء إلى أصحاب الفضل العظيم أصدقائي في الرحلة والنجاح

"أصدقائي وزملائي"

أهديكم هذا الإنجاز وتخرجي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته

راجيا من اللّٰه تعالى أن ينفعني بما علمني وأن يجعله حجة لي لا عليّ

بلكرفة كمال الدين

الشكر والعرفان

قبل كل أحد ، بعد كل أحد، الشكر للواحد الأحد

الفرد الصمد الذي أمدنا القدرة والصبر والسدد لإنجاز هذا العمل

فالحمد للّٰه حمدًا كثيرًا

يشرفنا أن نتقدم نحن الطالبان: عي هارون – بلكرفة كمال الدين

بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الدكتورة المشرفة: " بلعياضي رباب "

على كل ما قدمته لنا من توجيهات معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في شتى مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة المناقشة أساتذتنا بقسم "علوم اقتصادية"

على المجهودات المبذولة لإيصالنا على مانحن عليه الآن .

كما نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع الطاقم الإداري

لجامعة محمد البشير الإبراهيمي

برج بوعريريج

فنحن اليوم بصدد مناقشة مذكرة تخرج تحت عنوان:

"تداعيات فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية"

والتي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص "اقتصاد دولي"

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية من خلال استعراض طبيعة هذه السلاسل وعوامل تكوينها، ثم رصد تداعيات الجائحة على مختلف حلقاتها. فقد كشفت الأزمة الصحية العالمية عن هشاشة الترابط العالمي في الإنتاج والتجارة، حيث تسببت الإجراءات الوقائية مثل الإغلاق وتعليق السفر في اضطرابات حادة على مستوى سلاسل التوريد والتوزيع، لا سيما في القطاعات الحيوية.

وقد أبرزت الدراسة كيف أثر الأزمة على كل من التجارة الدولية ولى النقل و اللوجيستيك وعلى الاستثمار وما مستقبلها في ضل هذه الجائحة .

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى مراجع دولية وعربية حديثة. وقد توصلت إلى أن التحديات التي فرضتها الجائحة على سلاسل القيمة العالمية ليست ظرفية فحسب، بل قد تُعيد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، جائحة كوفيد-19، الاقتصاد العالمي، سلاسل التوريد، المرونة الاقتصادية.

Abstract

This study aims to analyze the impact of the COVID-19 pandemic on global value chains by reviewing the nature of these chains and their formation factors, then monitoring the pandemic's repercussions on their various links. The global health crisis revealed the fragility of global interconnectedness in production and trade, as preventive measures such as lockdowns and travel suspensions caused severe disruptions in supply and distribution chains, especially in vital sectors.

The study highlighted how the crisis affected international trade, transport and logistics, and investment, and their future in light of this pandemic.

The study adopted a descriptive analytical approach and relied on recent international and Arab references. It concluded that the challenges imposed by the pandemic on global value chains are not merely temporary, but may reshape the structure of the global economy in the post-COVID-19 era.

Keywords: Global value chains, COVID-19 pandemic, global economy, supply chains, economic resilience.

فهرس

المحتويات

الفهرس:

فهرس المحتويات:

فهرس الأشكال:

مقدمة عامة

ملخص:..... 6

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسلاسل القيمة العالمي

تمهيد: 11

المبحث الأول: مفهوم سلاسل القيمة العالمية 12

مطلب الأول : نبذة تاريخية عن سلاسل القيمة العالمية..... 12

أولا:الأصل في الفكر الاقتصادي:..... 12

ثانيا: المرحلة الأولى: سلاسل السلع(Commodity Chains) 13

ثالثا: المرحلة الثانية: سلاسل السلع العالمية(Global Commodity Chains – GCC) 13

رابعا: المرحلة الثالثة: سلاسل القيمة العالمية(Global Value Chains – GVCs) 13

المطلب الثاني: تعريف سلاسل القيمة العالمية..... 14

اولا :تعريف سلاسل القيمة العالمية..... 14

1. الأنشطة الأساسية : 16
2. الأنشطة الدعم:..... 16

ثانيا: أنواع سلاسل القيمة العالمية: 19

المبحث الثاني: العوامل المشكلة لسلاسل القيمة العالمية: 20

المطلب الأول: تطور تقنيات وتكنولوجيا الإنتاج..... 20

المطلب الثاني: تدويل توريد المدخلات الوسيطة: 22

المطلب الثالث: عمق اتفاقيات التجارة التفضيلية:..... 24

المطلب الرابع : سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) 27

المبحث الثالث: خصائص وأهمية سلاسل القيمة العالمية 28

المطلب الأول: خصائص سلاسل القيمة العالمية 28

اولا :التشظي الجغرافي للإنتاج 28

ثانيا :التخصص الوظيفي: 29

ثالثا: ديناميكية الترابط: 29
.اقيادة الشركات متعددة الجنسيات: 30
.IIIالاعتماد على الأصول غير الملموسة 30
المطلب الثاني: أهمية سلاسل القيمة العالمية 30
اولا: تعزيز الكفاءة الإنتاجية: 30
ثانيا: تحسين الكفاءة وخفض التكاليف: 30
ثالثا: تعزيز التجارة الدولية: 31
رابعا: زيادة المرونة الاقتصادية : 31
المطلب الثالث : الفاعل الرئيسيون في سلاسل القيمة العالمية 32
اولا : شركات متعدد الجنسيات 32
ثانيا: الدول النامية: 33
ثالثا: الحكومات والمنظمات الدولية 33
رابعا: دور المنظمات الدولية في تنظيم سلاسل القيمة 34
خامسا: العلاقة بين العولمة و سلاسل القيمة العالمية 35

خلاصة الفصل الأول : 37

الفصل الثاني: جائحة كورونا

covid-19

تمهيد: 39

المبحث الأول: إطار النظري لجائحة كرونا covid-19 40
IIالمطلب الأول: نشأة فيروس كورونا covid-19 40
المطلب الثاني: تعريف فيروس كورونا covid-19: 41

المبحث الثاني: خصائص و أسباب انتشار لجائحة كرونا covid-19 42
المطلب الأول: أسباب ظهور فيروس كورونا covid 19: 42
المطلب الثاني: خصائص والانتشار الجغرافي لجائحة كوفيد 19في العالم: 43
اولا : الانتشار الجغرافي لجائحة كوفيد 19في العالم: 43
ثانيا: انتشار فيروس كورونا إقليم الشرق المتوسط : 45
ثالثا: تصنيف covid19على انه وباء عالمي : 46

المبحث الثالث: تداعيات فيروس كورونا covid-19 50
المطلب الأول : لتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19: 50

اولا: الركود الاقتصادي العالمي (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي):..... 50
ثانيا: تأثير الجائحة على معدلات البطالة والفقر..... 52
ثالثا: تأثير الجائحة على الطلب والاستهلاك 55
المطلب الثاني : القطاعات الأكثر تضررًا من جائحة كوفيد-19 56
اولا: قطاع الطيران والسياحة..... 57
1. قطاع الطيران 57
2. قطاع السياحة 57
ثانيا: قطاع الطاقة و قطاع الصناعة التحويلية 58
1. قطاع الطاقة 58
2. قطاع الصناعة التحويلية 59
ثالثا: الفرع الثالث: .قطاع التعليم والثقافة و الحماية الاجتماعية 59
1. قطاع التعليم 59
2. قطاع الثقافة والإبداع..... 60
3. قطاع الحماية الاجتماعية..... 60
خاتمة الفصل الثاني 61
الفصل الثالث: تأثير فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية 62
تمهيد: 63
المبحث الأول : تأثير فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية..... 64
المطلب الأول : تأثير جائحة كورنا على تجارة الدولية وسلاسل التوريد..... 64
اولا: على تجارة الدولية: 64
1. أثار الجائحة على التدفقات التجارية..... 66
2. تجارة السلع خلال جائحة COVID-19..... 67
3. تأثير جائحة كوفيد -19 على النفط : 68
4. التأثيرات غير المتكافئة لجائحة كوفيد-19 على الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية..... 69
ثانيا: تأثير جائحة كوفيد-19 على سلاسل التوريد:..... 72
المطلب الثاني: تأثير فيروس كورونا على النقل واللوجستيك و القطاع الصناعي العالمي : 75
اولا :على النقل ولوجستيك: 75
تأثير فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 77
ثانيا: على القطاع الصناعي العالمي: 77
المطلب الثالث: تأثير فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر : 79

المطلب الثالث: الاستثمار في التكنولوجيا 81
اولا: خفض تكاليف المعاملات 81
ثانيا: التحول المستقبلي في عمليات الإنتاج 82
ثالثا: ابتكار وتحويل المنتجات – منظور مستقبلي مدفوع بالتكنولوجيا 85
المبحث الثاني: مستقبل سلاسل القيمة 85
المطلب الأول: تسارع في الاتجاه نحو الإقليمية وإعادة التوطين 86
اولا: تغيّر جغرافيا الطلب العالمي 86
ثانيا: سلاسل القيمة في ضل إعادة التوطين 90
المطلب الثاني: تعزيز مرونة سلاسل القيمة العالمية 92
اولا: تحديات وبدائل تعزيز مرونة سلاسل القيمة 92
ثانيا: تقليل التعرض للصدمات 93
ثالثا: تعزيز المرونة المالية في سلاسل القيمة 95
المطلب الرابع: التعاون الدولي 96
اولا :دعم التحول الاقتصادي من خلال التعلم من الأقران 96
ثانيا: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية 98
الفرع الثالث: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية(AfCFTA) 100
خاتمة الفصل الثالث 102
الخاتمة 103
الخاتمة ***..... 104***
قائمة المصادر والمراجع 106
قائمة الصادر والمراجع ***..... 107***

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: استراتجية سلسلة القيمة value chain strategy _____ 16
الشكل رقم 2: مفهوم سلاسل القيمة العالمية _____ 17
الشكل رقم 3: من أين تأتي الدراجات ؟_____ 18
الشكل رقم4 : القيمة المضافة في الصادرات العالمية 2010_____ 23
الشكل رقم5 : عدد الاتفاقات التجارة التفضيلية 1951-2015 _____ 25
الشكل رقم 6: حصة الواردات العالمية_____ 26
الشكل رقم 7:يمثل عدد الاصابات فيروس كورونا من جانفي 2020الى فيفري 2024 _____ 45
الشكل رقم 8: عدد لحالات المؤكدة خلال شهر مارس 2020 في الدول أكثر تضررا _____ 47
الشكل رقم 9:عدد الوفيات الناتجة عن فيروس كورونا خلال شهر مارس 2020في الدول أكثر تضررا _____ 47
الشكل رقم 10: عدد الحالات المؤكدة من فيروس كورونا خلال شهر مارس 2020في الولايات المتحدة الأمريكية _____ 49
الشكل رقم 11: توقعات المنضمات الدولية حول النمو الاقتصادي العالمي لعام 2021(%)_____ 50
الشكل رقم 12:عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر سنة 2019 _____ 54
الشكل رقم 13:حجم التجارة العالمية للبضائع للفترة 2000-2022_____ 66
الشكل رقم 14: تطور التجارة الدولية خلال الفترة 2005 إلى 2021_____ 67
الشكل رقم 15:صادرات الشركات الفرنسية (غير منخرطة) في سلاسل القيمة العالمية خلال أزمة كورونا 2020 _____ 69
الشكل رقم 16:صادرات الشركات الفرنسية المنخرطة (غير المنخرطة) في سلاسل القيمة العالمية خلال الأزمة المالية 2008 71
الشكل رقم 17:جائحة COVID-19 تعطل سلاسل الإمداد العالمية _____ 73
الشكل رقم 18:كوفيد-19 وحجم حركة الشحن في الصين _____ 76
الشكل رقم 19:حصة الاقتصاديات المتقدمة من الاستهلاك العالمي حسب المنطقة _____ 87
الشكل رقم 20: حصة الاقتصاديات النامية من الاستهلاك العالمي حسب المنطقة_____ 89
الشكل رقم 21: الإجراءات المخطط لها لبناء المرونة _____ 94
الشكل رقم 22: علاقة الصادرات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشركات المنصات_____ 81
الشكل رقم 23: تأثير عملية أتمتة على مختلف القطاعات مستقبلا _____ 83
الشكل رقم 24: خريطة الاجتماعات العامة رفيعة المستوى : حوار عالمي حول التحول الاقتصادي _____ 97

مقدمة

عامة

مقدمة

شهد العالم في أواخر سنة 2019 وأوائل 2020 ظهور جائحة صحية غير مسبوقة تمثلت في فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والتي سرعان ما تحوّلت من أزمة صحية محلية في الصين إلى أزمة صحية عالمية عابرة للحدود، امتدت آثارها إلى كافة مناحي الحياة، وخاصة على الصعيد الاقتصادي. فقد تسببت الجائحة في أكبر اضطراب اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وألقت بظلالها الثقيلة على منظومات التجارة الدولية، والاستثمار، والإنتاج، والنقل، لتُسلّط الضوء على مكامن الضعف في البنية الهيكلية للاقتصاد المعولم.

من أبرز تجليات هذه الأزمة كان الشلل شبه التام الذي طال سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، وهي الشبكات الإنتاجية المتداخلة التي تربط مختلف دول العالم في عملية إنتاج واحدة. فقبل الجائحة، كانت سلاسل القيمة تمثل العمود الفقري للعولمة الاقتصادية، حيث تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن نحو 70% من التجارة العالمية تتم عبر سلاسل القيمة الدولية التي تشمل مكونات وسيطة، وتجميع نهائي، وخدمات لوجستية وتوزيع بين دول عديدة.

ومع تفشي الجائحة، ظهرت هشاشة هذه السلاسل بشكل واضح ، خاصةً في ظل الاعتماد المفرط على مراكز إنتاج محددة جغرافيًا، مثل الصين وجنوب شرق آسيا. فقد أدت القيود الصحية، وتعليق الرحلات الدولية، والإغلاقات الكلية أو الجزئية للحدود والموانئ، إلى انقطاع التدفقات الحيوية للمدخلات الصناعية، وتعطل الإنتاج، وتراجع الصادرات، وتفاقم تكاليف النقل، ما أدى إلى اختناقات كبرى في سلسلة الإمداد العالمية، خاصة في قطاعات حيوية مثل الأدوية، الإلكترونيات، السيارات، والمنتجات الغذائية الأساسية.

ووفقًا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فقد تسببت الجائحة في خسائر أولية لسلاسل القيمة بلغت أكثر من 50 مليار دولار أمريكي في شهر واحد فقط (فيفري 2020) نتيجة توقف الصادرات الصينية، ما أحدث تأثيرًا دومينو على الشركات العالمية. كما تشير منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى أن التجارة السلعية العالمية انخفضت بنسبة 8.3% عام 2020، فيما هبطت حركة الشحن التجاري الجوي بنسبة 47%، والبحري بنسبة تزيد عن 30%.

لقد أثارت هذه التداعيات المتسلسلة جدلًا عالميًا واسعًا حول استدامة نموذج سلاسل القيمة الطويلة والمعولمة، ودفعت العديد من الشركات والدول إلى إعادة التفكير في أنماط الإنتاج والتوريد، من خلال تبني استراتيجيات أكثر مرونة، مثل تنويع الموردين، تخزين المخزونات الاستراتيجية، القرب الجغرافي من مراكز الطلب (Nearshoring)، وحتى إعادة التوطين الصناعي (Reshoring). وتوقعت تقارير شركة ماكينزي

(McKinsey, 2021) أن 93% من كبار مسؤولي سلاسل التوريد حول العالم أعادوا تصميم شبكاتهم الإنتاجية لتكون أقل تعرضًا للصدمات الخارجية.

إضافة إلى ذلك، كشفت الجائحة عن أهمية التحول الرقمي في سلاسل القيمة، حيث ساعدت أدوات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتقنيات البلوك تشين على تعزيز القدرة التنبؤية، وتوفير مرونة استباقية في مواجهة الأزمات. كما أن التعاون الدولي لعب دورًا حاسمًا في ضمان استمرارية سلاسل القيمة للسلع الحيوية، لكنه في المقابل أبرز الفجوات بين الدول الصناعية والدول النامية، التي عانت من ضعف البنية التحتية، وندرة التمويل، وانعدام القدرات التكنولوجية.

من جهة أخرى، تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) بشكل سلبي حاد، حيث انخفضت التدفقات العالمية بنسبة 30% سنة 2020، لتصل إلى 859 مليار دولار فقط مقارنة بـ1.5 تريليون دولار عام 2019، وهو أدنى مستوى منذ تسعينيات القرن الماضي، وفق تقرير الأونكتاد السنوي للاستثمار.

وقد خلصت العديد من التقارير إلى أن الأزمة لم تكن مجرد "اضطراب مؤقت"، بل شكلت نقطة تحول هيكلية في طبيعة سلاسل القيمة العالمية. فقد دخل العالم مرحلة جديدة تتسم بـ"المرونة، الإقليمية، الرقمنة، والتنويع الاستراتيجي"، ما يفرض على الدول، وخاصة النامية منها، إعادة تقييم تموضعها ضمن هذه السلاسل العالمية، وتحديث بنيتها التحتية، وتبني سياسات صناعية وتجارية أكثر انسجامًا مع التحديات المستقبلية.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية من زوايا متعددة، تشمل التجارة الدولية، النقل واللوجستيك، الإنتاج، الاستثمار، ومستقبل التعاون الدولي، مع التركيز على التحولات البنيوية التي أعادت تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي ما بعد الجائحة، واستشراف الفرص والمخاطر التي تطرحها هذه التحولات.

إشكالية الدراسة:

تُعتبر جائحة كوفيد-19 من أخطر الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي في العصر الحديث، إذ لم تقتصر على كونها أزمة صحية، بل تحوّلت إلى أزمة إنتاج وتوريد وتجارية واستثمارية غير مسبوقة. وهو ما يطرح التساؤل المركزي التالي:
ما هو تأثير جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية؟ وكيف غيّرت الجائحة من شكل وهيكلة هذه السلاسل ؟

من أجل الوصول إلى إجابة موضوعية قمنا بتسليط الضوء على مجموعة من الأسئلة:

- فيما تتمثل سلاسل القيمة العالمية وما عوامل تشكلها؟

- كيف أثرت جائحة كوفيد 19 على سلاسل القيمة العالمية ؟
- ما مستقبل سلاسل القيمة ؟

فرضيات الدراسة:

في إطار الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية :

01- سلاسل القيمة العالمية هي تقسيم عمليات إنتاج منتج في أكثر من دولة .

02- جائحة كوفيد-19 أزمة صحية مست جميع دول العالم وأثرت على اقتصاد العالمي بمختلف جوانبه.

03- أثرت جائحة على سلاسل التوريد بدرجة كبيرة الذي عاق حركة التنقل البشر والسلع

أسباب الدراسة:

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- الميل الشخصي للتعرف على مفاهيم سلاسل القيمة العالمية لارتباطه بالتخصص الاكاديمي.
- الظروف الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل و بعد جائحة كوفيد- 19.
- حداثة الموضوع وأهميته في جميع دول العالم.
- معرفة حيثيات جائحة كوفيد 19-التي أدت إلى شلل الاقتصاد العالمي.

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- تسليط الضوء على أحد أكبر التحديات التي واجهها الاقتصاد الدولي المعاصر.
- المساهمة في تحليل تأثير جائحة كوفيد-19 من منظور اقتصادي استراتيجي.
- تقديم رؤية مستقبلية حول كيفية بناء سلاسل قيمة مرنة وأكثر استدامة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تقاطُعها مع واحدة من أبرز القضايا الاقتصادية العالمية المعاصرة، وهي مدى تأثر سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains – GVCs) بالاضطرابات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، التي مثلت أزمة صحية ونظامية تجاوزت حدود القطاعات لتضرب النسيج الاقتصادي العالمي في عمقه. وقد ظهرت خلال هذه الفترة هشاشة الترابط بين مراحل الإنتاج والتوزيع، مما أدى إلى إعادة التفكير في نموذج العولمة الإنتاجية الذي سيطر خلال العقود الماضية.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، من خلال تجميع البيانات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بفترة كوفيد-19، وتحليلها في ضوء الأدبيات النظرية والدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية مثل:

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- منظمة التجارة العالمية (WTO)

صعوبات الدراسة:

- محدودية البيانات الإحصائية المتكاملة حول بعض مؤشرات سلاسل القيمة في الدول النامية.
- تداخل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بسلاسل الإمداد والقيمة، ما تطلب ضبطًا منهجيًا دقيقًا.
- التغير السريع للأحداث خلال فترة الجائحة، ما فرض تحديثات مستمرة على محتوى الدراسة.

مخطط الدراسة::

اعتمدت هذه الدراسة في هيكلها على تقسيم ثلاثي ينسجم مع تسلسل منطقي ومعرفي لموضوع البحث، انطلاقًا من الأسس النظرية المفاهيمية، مرورًا بسياق الجائحة العالمية، وصولًا إلى تحليل تداعياتها على سلاسل القيمة العالمية.

جاء الفصل الأول ليضع الإطار النظري العام للموضوع، حيث تم التركيز على مفهوم سلاسل القيمة العالمية، من حيث النشأة والتطور، وآليات عملها، والأدوار التي تلعبها في الاقتصاد الدولي. كما تناول الفصل عوامل تشكل وانتشار سلاسل القيمة، مثل التقدم التكنولوجي، انخفاض تكاليف النقل، سياسات التحرير التجاري، ودور الشركات متعددة الجنسيات. وتم التطرق كذلك إلى تصنيف سلاسل القيمة حسب الطول الجغرافي والتكامل القطاعي، بالإضافة إلى عرض لأبرز المؤشرات التي تقيس الاندماج الدولي في هذه السلاسل.

أما الفصل الثاني، فقد خُصص لتقديم تحليل شامل لجائحة كوفيد-19، باعتبارها أزمة صحية عالمية تحولت بسرعة إلى أزمة اقتصادية شاملة. ويستعرض هذا الفصل نشأة الفيروس وتطوره، وانتقاله من كونه تهديدًا صحيًا إلى مسبب لاضطراب عالمي في الاقتصاد الكلي، ثم يحلل أهم مظاهر تأثير الجائحة على المؤشرات الاقتصادية العالمية، كالنمو، التجارة، البطالة، والاستثمار، مع عرض لأهم البيانات التي صدرت عن مؤسسات مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

وفي الفصل الثالث، تم التركيز على جوهر الدراسة، والمتمثل في تحليل تداعيات جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية. ويتناول هذا الفصل بالتحليل المحاور التالية: أثر الجائحة على التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، على قطاع النقل والخدمات اللوجستية، على القطاع الصناعي والإنتاج العالمي، وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يتناول الفصل التحولات التي عرفتها السلاسل بعد الأزمة، مثل إعادة التوطين، الإقليمية، التوجه نحو الرقمنة، وزيادة المرونة الاستراتيجية للشبكات الإنتاجية. ويعتمد هذا التحليل على تقارير من منظمات كـ OECD، WTO، UNCTAD، McKinsey، وWEF، إلى جانب دراسات حالة لقطاعات ومؤسسات متأثرة.

الدراسات السابقة:

- دراسة سميحة جديدي وعبد المالك باهي، تداعيات جائحة كوفيد – 19– على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد01، 2021،

تسعى إلى تحليل الآثار الاقتصادية للجائحة على التجارة الدولية من خلال سلاسل القيمة العالمية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تأثيرات الجائحة على تدفقات السلع والخدمات عبر مختلف مراحل سلسلة الإنتاج الدولية. توصلت النتائج إلى أن الجائحة أدت إلى تعطل الإمدادات وكشفت عن هشاشة سلاسل القيمة أمام الأزمات، مما دفع العديد من الشركات الكبرى إلى إعادة النظر في استراتيجيات توزيع عمليات الإنتاج دوليًا. كما أشارت الدراسة إلى احتمال تراجع سلاسل القيمة العالمية لصالح الاعتماد على الموردين المحليين أو الإقليميين، في ظل تزايد الدعوات لتعزيز المرونة وتقليل المخاطر في سلاسل الإمداد.

- لطرش، ذهبية، وكتاف، شافية، تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 1، 2020، ص 40-54.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبرز تداعيات جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية، التي أصبحت سمة مميزة لعولمة التجارة والاستثمار في العقود الأخيرة. توصلت الدراسة إلى أن الجائحة، رغم أن آثارها لا تزال غير واضحة بشكل كامل، تسببت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وصدمة في جانبي العرض والطلب، واضطراب في حركة التجارة والاستثمار الدوليين. وقد ارتبط ذلك بزيادة درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين دول العالم، وإعادة تشكيل جغرافيا سلاسل التصنيع والتوريد العالمية، حيث أصبحت الصين من أهم مراكزها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. أدت التدابير المتخذة لمواجهة انتشار الوباء، مثل الإغلاق الجزئي أو الكلي للمصانع وتقييد حركة التجارة والاستثمار وخدمات النقل البحري والجوي، إلى تذبذب في سلسلة التوريد وتأخر انطلاق المشاريع. وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع انحسار سلاسل القيمة العالمية وضمان استدامتها ومرونته

- سلام كرم سلام ، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2020 والتي اعتمد فيها المنهج الوصفي التحليلي لتحليل آثار الجائحة على مختلف القطاعات الحيوية. خلصت الدراسة إلى أن الجائحة تسببت في ركود اقتصادي عالمي غير مسبوق، وتراجع في معدلات النمو، وارتفاع في المديونية وعجز الميزانيات العامة، كما أثرت بشكل سلبي على قطاعات حيوية كالسياحة، والطيران، والنقل، والتجارة الدولية، والصناعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والتكنولوجيا. كما أبرزت الدراسة الاستجابات الحكومية والدولية لمواجهة الأزمة، ووصت بضرورة تعزيز التعاون الدولي، وضخ السيولة، وإلغاء ديون الدول النامية، ودعم الأنظمة الصحية وسلاسل الإمداد. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقديمها لتحليل شامل وراهن يمكن الاعتماد عليه كمرجع في فهم تداعيات الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد الكلي وسلاسل القيمة العالمية.

الدراسات السابقة باللغات الأجنبية

- Pinna, A. M., Lodi, L., Trade and Global Value Chains at the Time of Covid-19, The International Spectator, 56(1), 2021,p 92-110.

في دراستهما بعنوان "التجارة وسلاسل القيمة العالمية في زمن كوفيد-19"، المنشورة في مجلة *The International Spectator* (المجلد 56، العدد 1، الصفحات 92–110، يناير 2021)، يناقش الباحثان آنا ماريا بينا ولوكّا لودي التأثيرات العميقة لجائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية.

تشير الدراسة إلى أن الإجراءات المتخذة لاحتواء الفيروس، مثل الإغلاق وقيود السفر، قد كشفت عن هشاشة الشركات المندمجة في سلاسل القيمة العالمية، خاصة تلك الموجودة في الدول التي تأثرت أولاً بالجائحة. كما أن الاعتماد المفرط على مصادر توريد محددة زاد من تعرض هذه الشركات للمخاطر.

تُبرز الدراسة أن الجائحة قد تُعجّل بعمليات إعادة توزيع الإنتاج، مدفوعة بتقدم الأتمتة، مما قد يؤدي إلى تقليص الاعتماد على سلاسل القيمة الممتدة عالميًا. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي القيود التجارية المفروضة خلال الجائحة إلى موجة جديدة من السياسات الحمائية، مما يؤثر سلبًا على الدول التي تفتقر إلى القدرات التصنيعية اللازمة لتلبية احتياجاتها من المنتجات الطبية.

تُعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لفهم كيفية تأثير الأزمات الصحية العالمية على هيكلة سلاسل القيمة العالمية، وتُسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز المرونة والتكيف في مواجهة الصدمات المستقبلية.

- Bacchetta, M., Bekkers, E., Piermartini, R., Rubinova, S., Stolzenburg, V., & Xu, A, *COVID-19 and Global Value Chains: A Discussion of Arguments on Value Chain Organization and the Role of the WTO*, WTO Staff Working Paper No. ERSD-2021-3

تناول باحثو منظمة التجارة العالمية التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-19 على هيكلة وتنظيم سلاسل القيمة العالمية. خلُصت الدراسة إلى أن الجائحة قد تشجع بعض الشركات على تنويع مورديها وتقليل الاعتماد على مصادر واحدة، لكن من غير المرجح أن تؤدي إلى تحولات واسعة نحو إعادة التوطين الصناعي، نظراً للتكاليف المرتفعة المرتبطة بذلك. كما أكدت على أن السياسات الوطنية مثل إنتاج السلع الأساسية محليًا أو فرض قيود على التصدير أثبتت محدودية فعاليتها أثناء الأزمات. في المقابل، شددت الدراسة على أهمية التعاون الدولي، خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، للحفاظ على سلاسل التوريد منفتحة ومرنة، محذرة من تصاعد التوجهات الحمائية كأكبر تهديد لمرونة الاقتصاد العالمي بعد الجائحة. تُعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لفهم ديناميات سلاسل القيمة بعد الأزمات الصحية وتعزيز الاستجابة متعددة الأطراف للتحديات المستقبلية.

- Lund, S., Manyika, J., Woetzel, J., Barriball, E., Krishnan, M., & Alicke, K. , Risk, resilience, and rebalancing in global value chains. McKinsey Global Institute, 2020.

في تقريره الصادر عام 2023 بعنوان "المخاطر، المرونة، وإعادة التوازن في سلاسل القيمة العالمية"، يُحلل معهد ماكينزي العالمي التحديات المتزايدة التي تواجه سلاسل التوريد العالمية في ظل بيئة تتسم بتكرار الصدمات وشدتها المتزايدة. تشير الدراسة إلى أن الشركات تواجه اضطرابات في سلاسل التوريد تدوم شهرًا أو أكثر بمعدل مرة كل 3.7 سنوات، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة. على مدار عقد من الزمن، يمكن أن تتسبب هذه الاضطرابات في خسارة تصل إلى 42% من أرباح سنة كاملة. تُبرز الدراسة أن بعض سلاسل القيمة تعتمد بشكل كبير على موردين من دولة واحدة، مما يزيد من هشاشتها. على سبيل المثال، هناك 180 منتجًا تُصدر بشكل أساسي من دولة واحدة، بقيمة إجمالية تبلغ 135 مليار دولار سنويًا.

لمواجهة هذه التحديات، توصي الدراسة باتخاذ عدة إجراءات لتعزيز مرونة سلاسل التوريد، منها: تنويع مصادر التوريد جغرافيًا، تحسين الشفافية عبر استخدام التقنيات الرقمية، بناء قدرات استجابة سريعة، وتبني نماذج تشغيل مرنة.

تُعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لفهم كيفية تأثير الصدمات على سلاسل القيمة العالمية، وتُسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتعزيز المرونة والتكيف في مواجهة التحديات المستقبلية.

المقارنة بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة:

تُظهر مقارنة مضمون هذه الدراسة مع الأدبيات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، تقاطعًا واضحًا من حيث الموضوع والمنهجية والنتائج، حيث تشترك غالبية الدراسات، على غرار دراسة كرم سلام (2020) ودراسة سميحة جديدي وعبد المالك باهي (2021)، ودراسة لطرش ذهبية وكتاف شافية (2020)، في تناول تداعيات جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية من منظور وصفي تحليلي، مع التركيز على مظاهر الاضطراب في العرض والطلب، وانكشاف هشاشة سلاسل الإمداد الدولية. كما تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسات الاجنبية مثل دراسة Pinna & Lodi (2021) ودراسة McKinsey Global Institute (2023) من حيث التأكيد على التأثير العميق للجائحة على بنيات التجارة العالمية، والدعوة إلى إعادة تشكيل جغرافيا الإنتاج من خلال تنويع مصادر التوريد وزيادة المرونة في سلاسل الإمداد. غير أن هذه الدراسة تتميز بعدم اقتصارها على قطاع أو دولة معينة، بخلاف بعض الدراسات التي ركزت على السياق الجزائري أو المصري، كما أنها ركزت على البعد البنيوي والتحولي طويل الأجل في سلاسل القيمة، عكس الدراسات التي اكتفت برصد الأثر الآني. إضافة إلى ذلك، تفتقر المذكرة إلى التحليل الكمي المقارن الموجود في دراسات مثل تقرير McKinsey أو ورقة عمل منظمة التجارة العالمية(WTO, 2021) ، لكنها في المقابل تقدم معالجة شاملة للموضوع من حيث التدرج بين المفاهيم الأساسية، تحليل الجائحة، ورصد تداعياتها الاقتصادية على بنية التجارة الدولية. ومن ثمّ، تُعد هذه الدراسة مساهمة تكميلية للدراسات السابقة، تنسجم مع توجهها العام، وتفتح آفاقًا للتفكير في استدامة سلاسل القيمة بعد الأزمات.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية

تمهيد:

في أواخر التسعينيات شهد اقتصاد العالمي تحولات جوهرية في أنماط الإنتاج و التجارة ، و تجسد ذلك في ظاهرة التخصص في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية فقد أصبح المنتج يصمم في دولة ويتم تجسيده في دولة أخرى ، وتجميعه أو تسويقه في مختلف دول العالم التي أصبحت تعتمد على بعضها البعض بشكل مكثف في تبادل الصادرات و الواردات ، وتشكل ما يعرف اليوم ب "سلاسل القيمة العالمية " وتمثل هذه الأخيرة نمطا اقتصاديا جديدا يقوم على توزيع الأنشطة الإنتاجية بين دول مختلفة وفق لميزاتها النسبية.

ولمعرفة ماهي سلاسل القيمة العالمية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم سلاسل القيمة العالمية

المبحث الثاني: العوامل المشكلة لسلاسل القيمة العالمية

المبحث الثالث: خصائص وأهمية سلاسل القيمة العالمية

المبحث الأول: مفهوم سلاسل القيمة العالمية

تعد سلاسل القيمة العالمية من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية نظرًا لدورها في تفسير العلاقات الإنتاجية والتجارية بين الدول. وقد مر هذا المصطلح بعدة مراحل تطور ونظريات، تجمع بين تخصصات متعددة لفهم كيفية توزيع الأنشطة والقيمة المضافة عالميًا. ومن خلال هذا المبحث، سيتم التعرف على نشأة هذا المفهوم، وتطوره، وتقديم تعريف مفصل له.

النشأة التاريخية لمفهوم *سلاسل القيمة العالمية*

مطلب الأول : نبذة تاريخية عن سلاسل القيمة العالمية

لقد تطور مفهوم سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains – GVCs) على مر الزمن، متأثراً بالنظريات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، واتجاهات العولمة. وفيما يلي نظرة تاريخية عامة على تطوره:

أولا:الأصل في الفكر الاقتصادي:

أوضحت بعض الدراسات مثل (Inomata, 2017) ؛ (Kaplinsky, 2013) أن السمة الأساسية التي تميز نموذج سلاسل القيمة العالمية تكمن في تنوع أصوله النظرية، حيث تشكل "فكرة *سلسلة القيمة*" ثمرةً للتراكمات النظرية السابقة المتعلقة بمفاهيم التخصص، تقسيم العمل الدولي و الميزة النسبية:[1]

1. **تقسيم العمل** :تعود الفكرة الأساسية لتقسيم العمل بهدف زيادة الإنتاجية إلى عمل **آدم سميث** في القرن الثامن عشر " *ثروة الأمم* " .حيث أوضح سميث كيف أن تفكيك عملية الإنتاج إلى مهام متخصصة يمكن أن يزيد من الكفاءة الانتاجية ، كما بيّن ذلك من خلال تحليله لصناعة الدبابيس. وقد وضع هذا المبدأ كأساس لفهم كيفية تجزئة العمليات الإنتاجية لتحسين المخرجات.
2. **الميزة النسبية** :عززت نظرية **ديفيد ريكاردو** في القرن التاسع عشر حول *الميزة النسبية* الفكرة القائلة بأن الدول تستفيد من التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها كفاءة، والتجارة مع الدول الأخرى للحصول على بقية السلع، مما مهد الطريق لديناميكيات التجارة الدولية.

واستنادًا إلى أبحاث(2005-2010)*Bair* فان النشأة التاريخية لمفهوم *سلاسل القيمة العالمية* تطورت عبر ثلاث مراحل أساسية: سلسلة السلع(*Commodity Chain*) ، سلاسل السلع العالمية *Global Commodity Chains)*، وأخيرًا سلاسل القيمة العالمية (*Global Value Chains*) .[2]

---

[1] Soufiane Kherrazi, *L'essor des Chaînes de Valeur Mondiales : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique*, Revue de Management et de Stratégie, pp.11-24, June 2015.

[2]Mohamed TOURA, Nabil BOUBRAHIMI, Cadre d'analyse des chaînes de valeur mondiales : une revue de literature, Management et Stratégies des Organisations, Vol. 5 No. 2 , 2023.

ثانيا: المرحلة الأولى: سلاسل السلع(Commodity Chains)

ظهر مفهوم "سلاسل السلع" في أواخر السبعينيات ضمن إطار نظرية النظم العالمية التي طورها إيمانويل والرشتاين وتيرينس هوبكنز. وركز هذا المفهوم على تتبع العمليات الإنتاجية من المواد الخام إلى المنتج النهائي، مع التركيز على الهيمنة الاقتصادية للدول "المركزية" على الدول "الهامشية" في النظام الرأسمالي. العالمي .

ثالثا: المرحلة الثانية: سلاسل السلع العالمية – (Global Commodity Chains GCC)

في التسعينيات، قام غاري جيريفي بتطوير مفهوم "سلاسل السلع العالمية"، مسلطًا الضوء على دور الشركات متعددة الجنسيات في تنظيم الإنتاج العالمي. من خلال وصف سلسلة إنتاج الملابس، ابتداءً من شراء المواد الاولية (القطن ، الصوف أو الألياف الاصطناعية) وصولًا إلى المنتج النهائي (الملابس). كما قام جيريفي بتصنيف السلاسل إلى نوعين:

سلاسل يقودها المنتجون :(Producer–driven) حيث تهيمن الشركات المصنعة الكبرى على مراحل الإنتاج.

سلاسل يقودها المشترون :(Buyer–driven) حيث تتحكم الشركات التجارية والتجزئة في التصميم والتسويق، مع تفويض الإنتاج لموردين خارجيين.

رابعا: المرحلة الثالثة: سلاسل القيمة العالمية(Global Value Chains – GVCs)

مع بداية الألفية الجديدة، تحول التركيز من "سلاسل السلع" إلى "سلاسل القيمة"، مع التركيز على القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. ساهمت أعمال مايكل بورتر في تعزيز هذا المفهوم، حيث قدم إطارًا تحليليًا لفهم كيفية تحقيق الشركات للميزة التنافسية من خلال تحليل سلسلة القيمة الخاصة بها.وقد تم تطوير هذه الأداة التحليلية لتحديد الأنشطة التي يمكن أن تولد ميزة تنافسية، ولكن على وجه الخصوص لإظهار أهمية التنسيق بين الأنشطة في بناء هذه الميزة.

– المفهوم الأساسي لسلسلة القيمة ليس مختلفًا تمامًا عن سلسلة السلع، لكنه أكثر طموحًا لأنه يحاول تفسير العوامل المحددة لتنظيم الصناعات العالمية حيث ركزت سلاسل السلع على مراحل الإنتاج البسيطة، في حين سعت سلاسل القيمة العالمية إلى فهم تعقيدات تنظيم الصناعات عالميًا وتوزيع القيمة بين الدول والفاعلين.

تطور المفهوم من "السلاسل" إلى "الشبكات

في السنوات الأخيرة، اقترح باحثون مثل نيل كوي (Neil Coe) ومارتن هيس (Martin Hess) (2007)استخدام مفهوم "الشبكات العالمية للإنتاج" بدلاً من "سلاسل القيمة العالمية ."يشير هذا التحول

المفاهيم إلى التعقيد المتزايد في التفاعلات بين المنتجين العالميين، حيث يجب تصور العمليات الاقتصادية على أنها شبكة معقدة من الروابط والتغذية الراجعة، بدلاً من تدفقات خطية بسيطة كما أشار أندرو هدسون (Hudson, 2004) إلى أن العمليات الاقتصادية يجب أن تُفهم من خلال "دوائر معقدة" تحتوي على روابط متعددة وتغذية راجعة، مما يعكس الطبيعة الديناميكية والمتشابكة للإنتاج العالمي. [1]

المطلب الثاني: تعريف سلاسل القيمة العالمية

في أواخر ستينات إلى أوائل سبعينات ظلت غالبية التجارة أفقية قائمة على التخصص الرأسي "vertical-specialization".و يُحدث التخصص الرأسيvertical-specialization عندما تستخدم دولة ما أجزاء وسيطة مستوردة لإنتاج سلع تصدرها لاحقًا. ويجسد هذا التعريف فكرة أن الدول ترتبط بشكل متسلسل لإنتاج سلعة نهائية. يجب أن تتوافر ثلاثة شروط لحدوث التخصص الرأسي:

أولا يجب إنتاج السلعة في مراحل متسلسلة متعددة.

ثانيا يجب أن تتخصص دولتان أو أكثر في إنتاج بعض المراحل، ولكن ليس كلها.

وثالثا يجب أن تعبر مرحلة واحدة على الأقل عن حدود دولية أكثر من مرة[2] .

اولا :تعريف سلاسل القيمة العالمية

لقد حظيت سلاسل القيمة العالمية باهتمام واسع في الأدبيات الأكاديمية، حيث جرى تناولها وتعريفها من زوايا ومقاربات متعددة. و نظرًا لدورها المتنامي في هيكلة الإنتاج والتجارة على المستوى العالمي ، فقد أصبحت هذه السلاسل محورًا رئيسيًا للتحليل والدراسة.

ووفقًا لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فإن سلاسل القيمة العالمية (GVCs) هي التنظيم الدولي للاستثمار والإنتاج والتجارة، حيث تتم مراحل مختلفة من إنتاج منتج واحد في بلدان متعددة. تشمل هذه المراحل: البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق، التوزيع، وخدمات ما بعد البيع[3].

يشير هذا التعريف إلى أن سلاسل القيمة العالمية تمثل شبكة مترابطة من الأنشطة الاقتصادية التي تتوزع عبر الحدود الوطنية، مما يعكس الطبيعة المتزايدة للعولمة في الإنتاج والتجارة.

---

[1] *Coe, Neil, Peter Dicken, and Martin Hess, Global production networks: Realizing the potential,* Journal of Economic Geography *8, no. 3 2008, p 271–295.*

[22]David Hummels, Dana Rapoport, and Kei-Mu Yi, Vertical Specialization and the Changing Nature of World Trade, FRBNY ECONOMIC POLICY REVIEW , JUNE 1998, p8.

[3] *World Trade Organization* , Global Value Chains Sectoral Profiles, User guide, Version 2024

- 1994 عرفها Bhagwati و Dehejia ب "kaleidoscope comparative advantage" " " الميزة النسبية متعددة الأوجه " حيث تقوم الشركات بتغيير موقعها بسرعة [1].
- 1995 اطلق عليها PAUL KRUGMAN مصطلح" slice up the value chain" "تقطيع سلسلة القيمة " يعني انتتاج سلعة ما في عدد من المراح في عدة مواقع وإضافة قدر ضئيل من القيمة في كل مرحلة [2].
- 1997 قدم Antweiler وTrefler عبارة "intra-mediate trade" "التجارة بين الوسطاء"[3].

1998 Feenstra فسمى الظاهرة ب "the disintegration of production" " " تفكيك الإنتاج " هذا الأخير في حد ذاته يؤدي إلى زيادة التجارة , حيث تعبر المدخرات الوسيطة الحدود عدة مرات أثناء التصنيع [4].

- 2001 Arndt و H. Kierzkowski اطلقوا مصطلح "fragmentation of production" " تجزئة المنتج " انطلاقا من منظور Alan Deardorff (1997) حيث يتم تقسيم عملية إنتاج متكاملة إلى مكونين أو أكثر أو أجزاء [5].
- 2008 عرفها Grossman and Esteban Rossi-Hansberg بالنموذج التجارة في مهام " trade in tasks" ، وبذلك لم تعد البلدان تصدر المنتوجات النهائية , بل تميل إلى التخصص في مراحل محددة من عملية الإنتاج.
- كما عرف Gereffi & Korzeniewicz سنة 1994 سلسلة القيمة العالمية بأنها مجموعة من الشبكات التنظيمية حول سلعة أو منتج، تربط بين الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي[6].

ركز Michael Porte في كتابه "The Competitive Advantage" عام 1985 (Porter, 1985)، على مفهوم "سلسلة القيمة" باعتبارها أداة تحليلية لفهم العلاقات بين الأنشطة المختلفة داخل منظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية. مع تطور العولمة وتزايد تعقيد شبكات الإنتاج الدولية في أواخر التسعينيات وبداية

---

[1] Feenstra Robert, Integration of trade and disintegration of production in the global economy, *Journal of Economic Perspectives* 12, no. 4, 1998, p31-50.

[2] Paul Krugman, Growing World Trade,: Causes and Consequences Brookings Papers on Economic Activity,1995, p334

[3] Robert Feenstra, op, cit, p 32

[4] Robert Feenstra, op, cit, p 34

[5] Jones Ronald , Henryk Kierzkowski, A framework for fragmentation, Fragmentation and International Trade, Oxford University Press, January, 2000, p, 01.

[6] Eduardo Armando et al, Business strategy and upgrading in global value chains: a multiple case study in Information Technology firms of Brazilian origin, RAI Revista de Administração e Inovação, 13 May 2016, p39

الألفية الثالثة، بدأ الباحثون في توسيع مفهوم بورتر ليشمل الأنشطة الاقتصادية الموزعة عبر الحدود الوطنية، مما أدى إلى نشوء مفهوم "سلاسل القيمة العالمية (GVCs) " يشير هذا المفهوم إلى سلسلة الأنشطة التي تضيف قيمة إلى المنتج أو الخدمة، والتي تتم عبر بلدان متعددة، بدءًا من التصميم والبحث والتطوير، مرورًا بالإنتاج والتسويق، وصولاً إلى التوزيع وخدمات ما بعد البيع[1].

يعتبر **بورتر** Porter أول من وضع أسس تحليل سلسلة القيمة، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة أساسية وأخرى داعمة[2]:

1. **الأنشطة الأساسية** : هي تهتم بشكل مباشر بإنشاء أو تقديم منتج أو خدمة. يمكن تجميعها إلى خمسة مجالات رئيسية: الخدمات اللوجستية الواردة، والعمليات، والخدمات اللوجستية الصادرة، والتسويق والمبيعات، والخدمة ويرتبط كل من هذه الأنشطة الأساسية بأنشطة الدعم التي تساعد على ذلك تحسين فعاليتها أو كفاءتها، كما حدد أربعة مجالات رئيسية للدعم.

2. **الأنشطة الدعم:** المشتريات، وتطوير التكنولوجيا (بما في ذلك البحث والتطوير)، والموارد البشرية، والبنية التحتية (أنظمة التخطيط والتمويل والجودة وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك)[3] .

الشكل رقم 1: استراتجية سلسلة القيمة value chain strategy

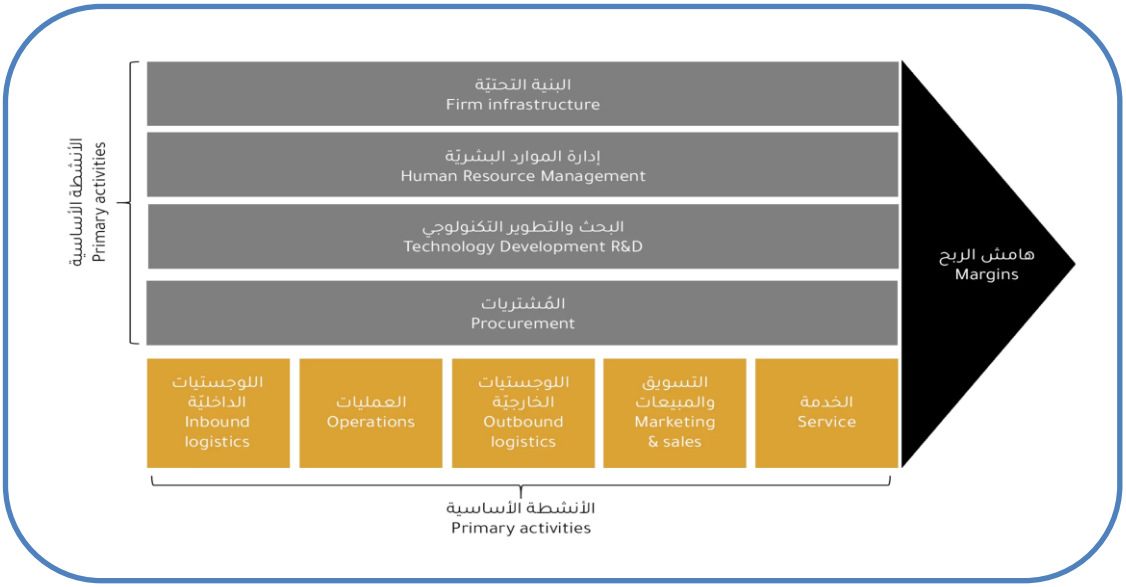

المصدر: موقع https://businesshub.blog

[1]Hongni Zhang, Research Hewlett Packard through its Value Chain, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8, August 2010, p179 .

[2] سميحة جديدي، وعقبة عبد اللاوي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية تحليل بيانات البائل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة (1995-2017) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (05)(01)، 2019 ، 148-167 ، صة 06

[3] Heba Elsayed Tolba, The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade, (ME15Dubai Conference), Dubai-UAE, 2015, p3

وعرفها البنك الدولي بأنها نمط إنتاج موزع على عدد من دول، بحيث تتخصص كل دولة (أو شركة) في انتاج جزء معين ولا تقوم بإنتاج منتج بالكامل لديها [1].

الشكل رقم 2: مفهوم سلاسل القيمة العالمية

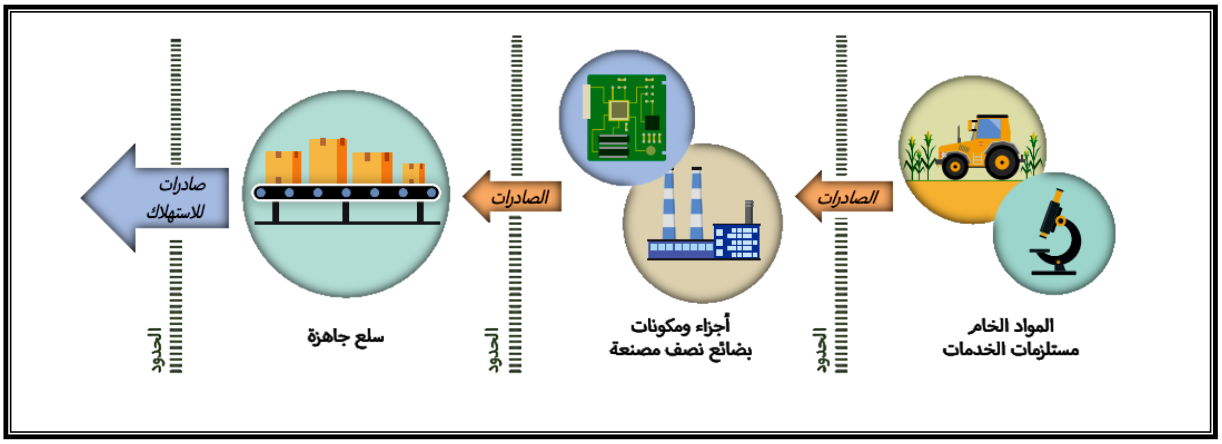

المصدر: البنك الدولي(2019) ،" التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية " ،تقرير التنمية في عام 2020،صفحة 01

كما أن هناك تعريف أخر يشير إلى أن سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains (GVCs)[،وهي تشكيلة متكاملة من الأنشطة التي تقوم بها الشركات لنقل المنتج من مرحلة المفهوم إلى المستخدم النهائي وما بعده. تشمل هذه الأنشطة التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع، وعمليات البحث والتطوير ، إدارة وإعادة تدوير النفايات أحيانا ، وغيرها من الأنشطة [2].

كما يقصد بها عملية تفكيك عناصر الإنتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق ،وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلق بمنتوج أو خدمة ما، من بدايته إلى غاية تقديمه في شكله النهائي عابرة الحدود بدءا من التصميم، مرورا بالإنتاج، التسويق، وصولا إلى الخدمات اللوجستية والتوزيع .وإدارة وإعادة تدوير النفايات أحيانا، وغيرها [3].

---

[1] World Bank Group, World Development Report: Trading for Development in the Age of Global Value Chains, 2020.

[2] عرفان الحسني ، هبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أسبابها وأثارها على الاقتصادات العربية، أبوظبي، صندوق النقد العربي،ص 21 .السنة 2020 .

[3] عرامة دلال ،متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ،2023- 2024 ، ص5 .

و مما سبق نستنتج أن سلاسل القيمة العالمية هي عبارة عن مجموعة من الشبكات التنظيمية التي تتم من خلال نقل المنتج من فكرة أولية إلى استخدامه النهائي، ويتم عبر عدة دول، حيث كل دولة تختص بجزء معين لا بإنتاج المنتج كاملا. و تقوم على مجموعة من الأنشطة مثل : التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع والاستهلاك التي يجب أن يتم تشغيلها على المستوى الأمثل للحصول على ميزة تنافسية حقيقية حسب (porter).

الشكل رقم 3: من أين تأتي الدراجات ؟

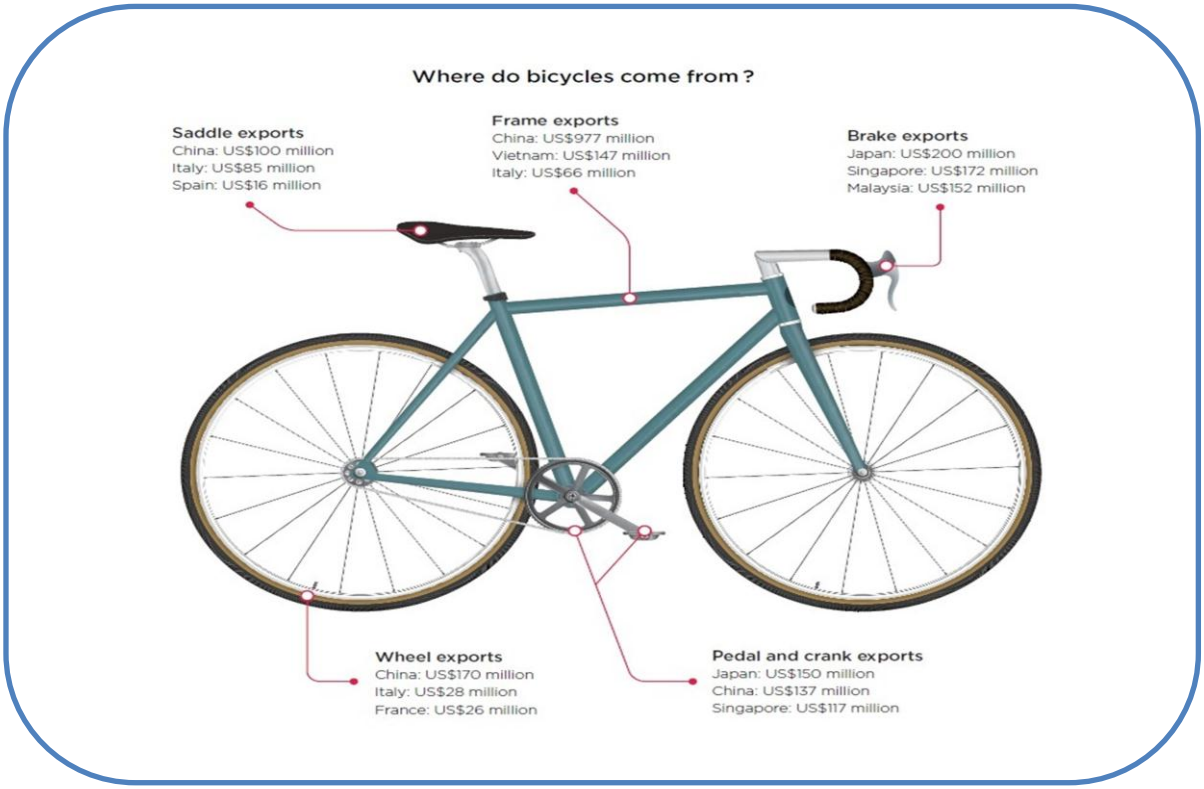

source: World Bank, ***World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains***, International Bank for Reconstruction and Development, 2020.

الصورة المأخوذة من تقرير التنمية العالمية 2020 الصادر عن البنك الدولي بعنوان "التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية" تُبرز كيف أن إنتاج الدراجة الواحدة يعتمد على شبكة معقدة من الموردين العالميين، مما يُجسد مفهوم سلاسل القيمة العالمية(GVCs) ، حيث تظهر الصورة أن كل جزء من الدراجة يُنتج في بلدان مختلفة، مما يُبرز التخصص الجغرافي في الإنتاج:

المقاعد (Saddles) : تُصدر الصين مقاعد بقيمة 100 مليون دولار، تليها إيطاليا بـ85 مليون دولار، ثم إسبانيا بـ16 مليون دولار.

الهياكل (Frames) : تُعد الصين أكبر مصدر للهياكل بقيمة 977 مليون دولار، تليها فيتنام بـ147 مليون دولار، وإيطاليا بـ66 مليون دولار.

المكابح (Brakes) : تتصدر اليابان بـ200 مليون دولار، تليها سنغافورة بـ172 مليون دولار، وماليزيا بـ152 مليون دولار.

العجلات (Wheels) : تُصدر الصين عجلات بقيمة 170 مليون دولار، تليها إيطاليا بـ28 مليون دولار، وفرنسا بـ26 مليون دولار.

الدواسات وذراع التدوير (Pedals and Cranks) : تُصدر اليابان بـ150 مليون دولار، تليها الصين بـ137 مليون دولار، وسنغافورة بـ117 مليون دولار.

الاستنتاج الأساسي منهذه الصورة هو أن إنتاج منتج بسيط نسبيًا مثل الدراجة يتطلب تعاونًا عالميًا، حيث تُنتج كل مكوناته في بلدان مختلفة. هذا يُبرز أهمية سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاد الحديث، حيث يُمكن للدول التخصص في مراحل معينة من الإنتاج بناءً على مزاياها النسبية.

ثانيا: أنواع سلاسل القيمة العالمية:

تصنف سلاسل القيمة العالمية عادة إلى:

1. **سلاسل بسيطة(Simple GVCs)**: وتعني التجارة عبر الحدود لمرة واحدة لأغراض الإنتاج، من قبيل استخدام الفولاذ الصيني في قطاع البناء الأمريكي،
2. **وسلاسل معقدة (Complex GVCs)**: تعني التجارة عبر الحدود مرتين على الأقل، مثلاً أجهزة النقال(iPhone) ، وصناعة السيارات، وغيرها والتي تتسم بقيمة مضافة عالية نتيجة لاستخدام الابتكار والحلقات الصناعية المتقدمة[1].

كما تتنوع سلاسل القيمة العالمية اعتمادًا على طبيعة التحكم والتنظيم داخل الشبكة، مما يعكس اختلاف الصناعات والشركات في استراتيجيات الإنتاج. تتضمن هذه الأنواع سلاسل مدفوعة بالإنتاج أو المشتري، وأخرى تعتمد على الشبكات التعاونية أو النماذج الهرمية، مما يعزز تكامل الاقتصادات العالمية ويخلق فرصًا لتخصص الدول والشركات[2].

[1] عرفان الحسني ، هبة عبد المنعم ،مرجع سابق ، ص 22,

[2] Gereffi, Gary et al., The governance of global value chains, *Review of International Political Economy*, 12(1), 2005, p78-104

3. **السلاسل المدفوعة بالإنتاج (Producer-driven Chains)**

في هذا النوع، تكون الشركات الرائدة (Lead Firms)هي التي تتحكم في التصميم والإنتاج، خاصة في الصناعات المعقدة مثل السيارات والإلكترونيات.

تعتمد هذه الشركات على شبكات مورّدين عالميين لتقديم الأجزاء والمواد، لكنها تحتفظ بالسيطرة على الأجزاء الحساسة من الإنتاج مثل التصميم والبحث والتطوير. مثل شركات Toyotaو Intel.

4. **السلاسل المدفوعة بالمشتري (Buyer-driven Chains)**

يتحكم تجار التجزئة والعلامات التجارية الكبرى في تنظيم الإنتاج، مع ترك عملية التصنيع للموردين في دول ذات تكاليف منخفضة.

تتميز هذه السلاسل بمستويات عالية من التجزئة، حيث يُركز التجار على التسويق والتوزيع بينما يتم تصنيع المنتجات (مثل الملابس والأحذية) في الدول النامية.

مثل شركات الأزياء **Zara** و**Nike**

المبحث الثاني: العوامل المشكلة لسلاسل القيمة العالمية:

تشكلت سلاسل القيمة العالمية كنمط إنتاجي جديد ،نتيجة توسع كبير في التجارة الدولية خاصة تجارة السلع الوسيطية (أجزاء و المكونات) بقيادة شركات متعددة الجنسيات التي أعادة هيكلة الأنشطة الإنتاجية وتوزيعها غبر مختلف الدول ومن هذا المنطلق، يمكن تلخيص العوامل التي أسهمت في تشكيل سلاسل القيمة العالمية على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور تقنيات وتكنولوجيا الإنتاج

يرى مؤرخون بأنً الثورة الصناعية الأولى بدأت رسميا في العام 1760م، وذلك عندما تم تطوير المحرك البخاري. حيث أسهمت الآلات البخارية في التحول من الزراعة ومجتمع الإقطاع إلى عمليات التصنيع الجديدة.مما نتج عنها إحلال اليد العاملة والاعتماد على الآلات التي تعمل بالبخار أما الثورة الصناعية الثانية جاءت باختراع المحرك الاحتراق الداخلي الذي نجم عنه استخدام الكهرباء وبناء شبكات القطار وتطوير سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية وزيادة كفاءة التصنيع ، ونشوء ما يعرف بالمجتمع الاستهلاكي. آما بداية القرن العشريين وظهور الثورة الصناعية الثالثة التي برزت فيها الحواسيب والروبوتات، و عرفت بالثورة الرقمية. و بعدها ظهرت الثورة الصناعية الرابعة مع بداية الألفية الجديدة مكملة للنتائج التي حققتها الثورة الصناعية الثالثة[1].

[1]استطلاع الثورة الصناعية الرابعة (Industry 0.4) في الشرق الأوسط لعام 2016 ، ص6

بينما ركزت الثورة الصناعية الثالثة على أتمتة الآلات، تجمع الثورة الصناعية الرابعة بين التحول الرقمي الشامل والتكامل في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلسلة القيمة [1]. و هنا يمكن القول أن كل منهما (الصناعية الثالثة و الصناعية الرابعة) لعبت دورًا محوريًا في ظهور وتطور سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains)، من خلال إعادة هيكلة عمليات الإنتاج والتوريد والتوزيع على نطاق عالمي. وقد ساهمت هذه العوامل في تمكين الشركات من تفكيك مراحل الإنتاج وتوزيعها بين دول متعددة بناءً على المزايا النسبية لكل دولة.

I. التكنولوجيا وتفكيك الإنتاج عالميًا:

مع التقدم التكنولوجي، خاصة في النقل والاتصالات، أصبح من الممكن تفكيك العملية الإنتاجية إلى مراحل منفصلة تُنفذ في دول مختلفة، بما يقلل التكاليف ويزيد الكفاءة. فمثلاً ، أتاحت تكنولوجيا الحاويات (Containerization) والاتصالات السريعة إمكانية تنسيق تدفقات المواد والمعلومات عبر الحدود بتكلفة منخفضة [2].

I. الرقمنة وتمكين إدارة سلاسل القيمة:

أسهمت الرقمنة في تمكين الشركات من إدارة سلاسل القيمة العالمية بشكل أكثر تكاملًا ومرونة .فظهور أنظمة إدارة سلسلة التوريد(Supply Chain Management Systems) ، وتطبيقات التخطيط بالموارد المؤسسية(ERP) ، ومنصات التتبع اللحظي، أدى إلى تحسين تدفق المعلومات والقرارات التشغيلية بين جميع الأطراف في السلسلة [3] .

II. الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو سلاسل قيمة ذكية:

مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة، التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، انتقلت سلاسل القيمة من مجرد شبكات إنتاج وتوزيع إلى شبكات ذكية مترابطة رقميًا .هذا التحول مكّن الشركات من تحليل البيانات الضخمة للتنبؤ بالطلب، تقليل المخاطر، وتحسين استجابة السلسلة للاضطرابات .

III. إعادة تركيز القيمة المضافة عالميًا:

أدى تبني التكنولوجيا والرقمنة إلى تركّز القيمة المضافة في الدول القادرة على التحكم بالمراحل الأعلى في السلسلة، مثل التصميم، البرمجيات، والبحث والتطوير، بينما بقيت المهام منخفضة القيمة (مثل

---

[1] استطلاع الثورة الصناعية الرابعة (Industry 0.4) في الشرق الأوسط لعام 2016 ، ص 6

[2] Gereffi Gary, International trade and industrial upgrading in the apparel commodity chain, *Journal of International Economics*, 48(1), 1999, p 37-70.

[3] Mudambi, Ram, Location, Control and Innovation in Knowledge-Intensive Industries, *Journal of Economic Geography*, vol. 8, no. 5, 2008, p. 699-725.

التجميع) في الدول النامية. وبيّنت الدراسات أن هذا التفكيك الهرمي للقيمة هو نتيجة مباشرة لقدرة التكنولوجيا على فصل المهام المادية والمعرفية [1].

وولد استخدام تكنولوجيات الإنتاج الرقمي في الصناعة نظما ذكية للإنتاج الصناعي زادت فيها براءات الاختراع العالمية وأصبح الإنتاج مركّزًا بشكل متزايد من عام 1990إلى عام 2018 حيث ارتفعت الحصة المجمعة لاقتصادات التصنيع الـ 12الرائدة في القيمة المضافة للصناعة العالمية (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، الهند، جمهورية كوريا، إيطاليا، فرنسا، البرازيل، إندونيسيا، الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة) من 71 %إلى 74 %في عام2018 [2].

المطلب الثاني: تدويل توريد المدخلات الوسيطة.

في العقود الأخيرة زادت أغلب البلدان من اعتمادها على المدخلات الأجنبية، وهو ما يتجلى في ارتفاع حصة القيمة المضافة الأجنبية كنسبة من إجمالي صادراتها .إذ أصبحت الدول تستورد مدخلات وسيطة، تُعالجها محليًا، ثم تعيد تصديرها، مما يعكس اندماجها المتزايد في سلاسل القيمة العالمية. لكن الأهم من ذلك أن هذه الواردات الإضافية أسهمت في تعزيز القيمة المضافة المحلية القابلة للتصدير، عبر إتاحة الوصول إلى تقنيات، ومعرفة، ومدخلات عالية الجودة، مكنت الاقتصادات من الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية [3] .

تشكل التجارة في السلع والخدمات الوسيطة حوالي 60% من إجمالي التجارة العالمية، والتي تجاوزت قيمتها حاليًا 20 تريليون دولار .وتُدمَج هذه السلع والخدمات، عبر مراحل متعددة، ضمن عمليات إنتاج السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك النهائي.[4]

---

[1] UNCTAD, *World Investment Report: Global Value Chains: Investment and Trade for Development*, Geneva, United Nations Conference on Trade and Development, 2013.

[2] عرامة دلال ، مرجع سابق، ص 19

[3] Daria Taglioni and Deborah Winkler, Making Global Value Chains Work for Development, the world bank,2016, p17

[4] UNCTAD, World Investment Report 2013, Global Value Chains: Investment and Trade for Development, p. 20.

الشكل رقم4 : القيمة المضافة في الصادرات العالمية 2010

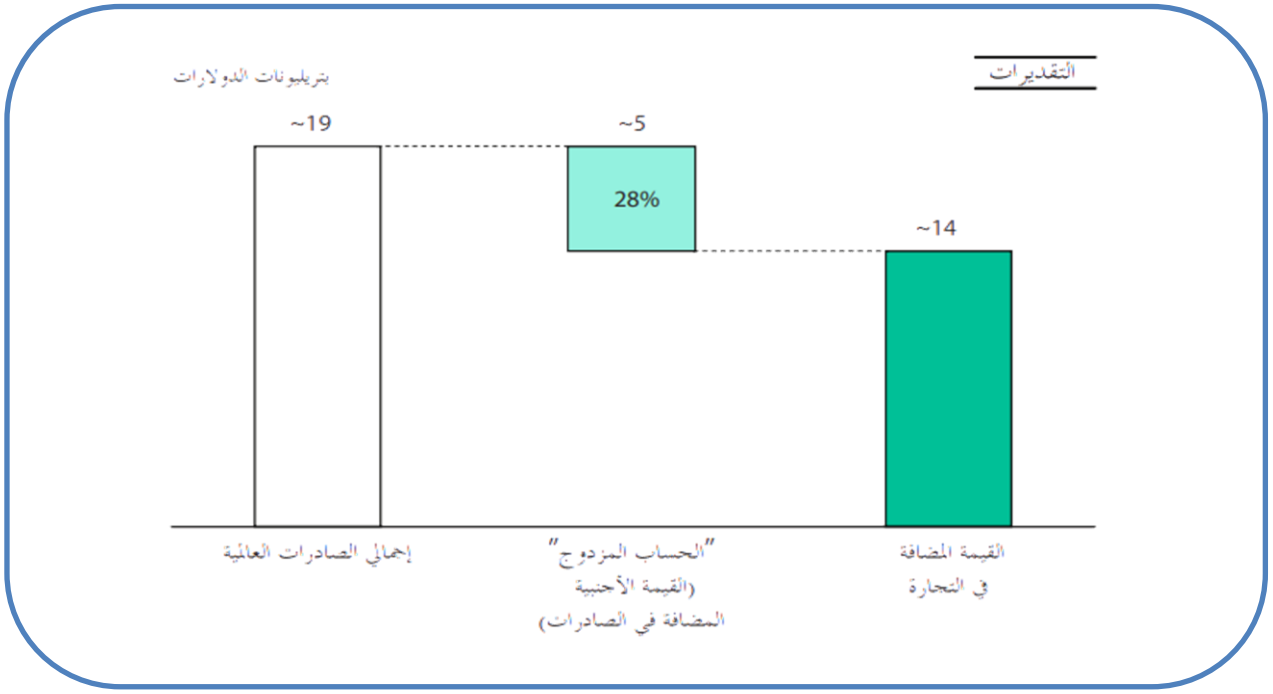

المصدر : الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013

وتؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى كثرة الحساب المزدوج في التجارة، لأن المنتجات الوسيطة تحسب مرات عدة في الصادرات العالمية، ولا ينبغي حسابها إلا مرة واحدة باعتبارها "قيمة مضافة في التجارة". وتضم نسبة 28 في المائة تقريباً من الصادرات الإجمالية حالياً قيمة مضافة لا تستوردها البلدان في المقام الأول إلا لإدماجها في منتجات أو خدمات تصدر بدورها فيما بعد. ويُحسب حوالي 5 تريليونات دولار من أصل 19 تريليون دولار في إجمالي الصادرات العالمية في أرقام عام (2010) مرتين (الشكل 4)[1].

استمرت المنتجات الوسيطة في تشكيل الجزء الأكبر من التجارة العالمية وبلغت ما يقرب من 8 تريليونات دولار أمريكي في عام 2019 ،ولم تتعدى تجارة السلع النهائية قيمة4.8 تريليون دولار أمريكي في نفس السنة، حيث ساهمت التجارة في السلع الوسيطة بأكثر مما ساهمت به التجارة في السلع النهائية في نمو إجمالي تجارة الصناعات التحويلية، فأكثر من 50 %من الأنشطة التجارية المرتبطة بتصنيع السلع حول العالم تنطوي على سلع وسيطة (منذ عام 1995،شكلت المصنوعات الوسيطة بشكل ثابت حوالي نصف الصادرات والواردات المصنعة على المستوى العالمي، مما يوفر دليلاً على وجود تجارة سلاسل القيمة العالمية)، كما أن نسبة متزايدة من التجارة بالخدمات بلغت 70 % تشتمل على خدمات وسيطة. [2]

على سبيل المثال بلد لكوستاريكا في عام 1995 كانت أول خمس صادراتها بالتتريب ملابس ،الأطعمة المشروبات ، المواد الكيمائية ، الآلات والأجهزة ، المطاط والبلاستيك أما في 2013 كانت أول صادرتها

[1] UNCTAD, World Investment Report 2013, same reference, p. 21.

[2] عرامة دلال ، مرجع سابق، ص 21

الاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى الأجهزة العلمية ،المعدات المكتبية والأجهزة الكهربائية وبحلول عام 2019 أصبحت صادراتها كلها من قطاعات الصناعة الإلكترونية، أما في 2021 أصبحت اكبر صادراتها من الأجهزة العلمية, حيث ارتفعت حصة الصادرات المصنعة من منتجات التكنولوجيا العالية في لكوستاريكا من 22.7 % عام 1995 إلى 68.3% في عام 2013 وتراجعت إلى 60.6% عام 2019 إلى غاية بلوغها 63.3%عام 2021.[1]

المطلب الثالث: عمق اتفاقيات التجارة التفضيلية:

يُظهر الشكل (05) التطور الملحوظ في عدد اتفاقيات التجارة التفضيلية خلال الفترة 1951–2015، إذ ارتفع عدد الاتفاقيات الموقعة بشكل تدريجي منذ الخمسينيات، لكنه شهد تسارعًا ملحوظًا منذ التسعينيات، ليتجاوز عدد الاتفاقيات الموقعة 250 اتفاقية بحلول عام 2015. ويبين الشكل أيضًا تزايد عمق هذه الاتفاقيات بمرور الوقت، حيث تغطي نسبة متزايدة من الاتفاقيات أكثر من 20 مجالًا سياسيًا، مقارنةً بالماضي حين كانت الاتفاقيات تقتصر على أقل من 10 مجالات.

عزى هذا الاتجاه نحو "تعميق" الاتفاقيات إلى التحول من التركيز على خفض الرسوم الجمركية فقط إلى تضمين سياسات تنظيمية أوسع مثل حماية الاستثمار، والمنافسة، والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية [2]. ويؤكد التقرير الصادر عن البنك الدولي (2017) أن هذه الاتفاقيات لعبت دورًا رئيسيًا في إزالة الحواجز غير الجمركية، وتعزيز التكامل التنظيمي، مما ساهم بشكل مباشر في تسهيل تشغيل سلاسل القيمة العالمية.(GVCs)

فقد أدى تحرير التجارة بموجب اتفاقيات التجارة التفضيلية إلى ارتفاع نسبة الواردات العالمية المعفاة من الرسوم الجمركية من 42% في أوائل التسعينيات إلى حوالي 70% بحلول عام 2016، مما أسهم في خفض متوسط التعريفة الجمركية المرجحة من 5% إلى 2.7%. إضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات أن 28% إضافية من التجارة العالمية أصبحت محررة بالكامل بفضل هذه الاتفاقيات.

كما كشفت الإحصاءات أن اتفاقيات التجارة التفضيلية العميقة، خاصة تلك التي تقودها الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية واليابان، ساعدت في توفير بيئة تجارية متكاملة وأكثر تناسقًا عبر الحدود، من خلال تغطية عدد كبير من المجالات السياسية (بمتوسط 25 بندًا للاتحاد الأوروبي، 23 لرابطة التجارة الحرة الأوروبية، و21 لليابان). هذا العمق في الاتفاقيات مكّن البلدان الأعضاء من تحقيق وصول تفضيلي إلى الأسواق، وتسهيل حركة المدخلات والسلع الوسيطة، وبالتالي دعم اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

---

[1] (CEPII), https://iap.unido.org/data/competitive-industries?p=CRI&s=USA&t=19,le10/03/2025á13:04

[2] Horn, H., Mavroidis, P. C., & Sapir, A. (2010). *Beyond the WTO? An Anatomy of EU and US Preferential Trade Agreements*. The World Economy, 33(11), 1565–1588

على النقيض، تظل اتفاقيات التجارة التفضيلية بين بلدان الجنوب أقل عمقًا (متوسط 13 بندًا)، مما يحد جزئيًا من فعاليتها في دعم تكامل هذه البلدان في سلاسل القيمة العالمية مقارنة باتفاقيات الشمال–الشمال أو الشمال–الجنوب [1].

إن هذا التوسع والعمق المتزايد لاتفاقيات التجارة التفضيلية عززا بشكل كبير تشغيل سلاسل القيمة العالمية، عبر تقليل الحواجز أمام تدفقات السلع الوسيطة، وضمان بيئة تنظيمية أكثر استقرارًا ومواتية للاستثمار العابر للحدود. وهذا يعني أن الاتفاقيات لم تعد تقتصر على تحرير التجارة، بل أصبحت أداة مهمة لدمج الاقتصادات الوطنية في الشبكات الإنتاجية العالمية [2].

الشكل رقم5 : عدد الاتفاقات التجارة التفضيلية 1951–2015

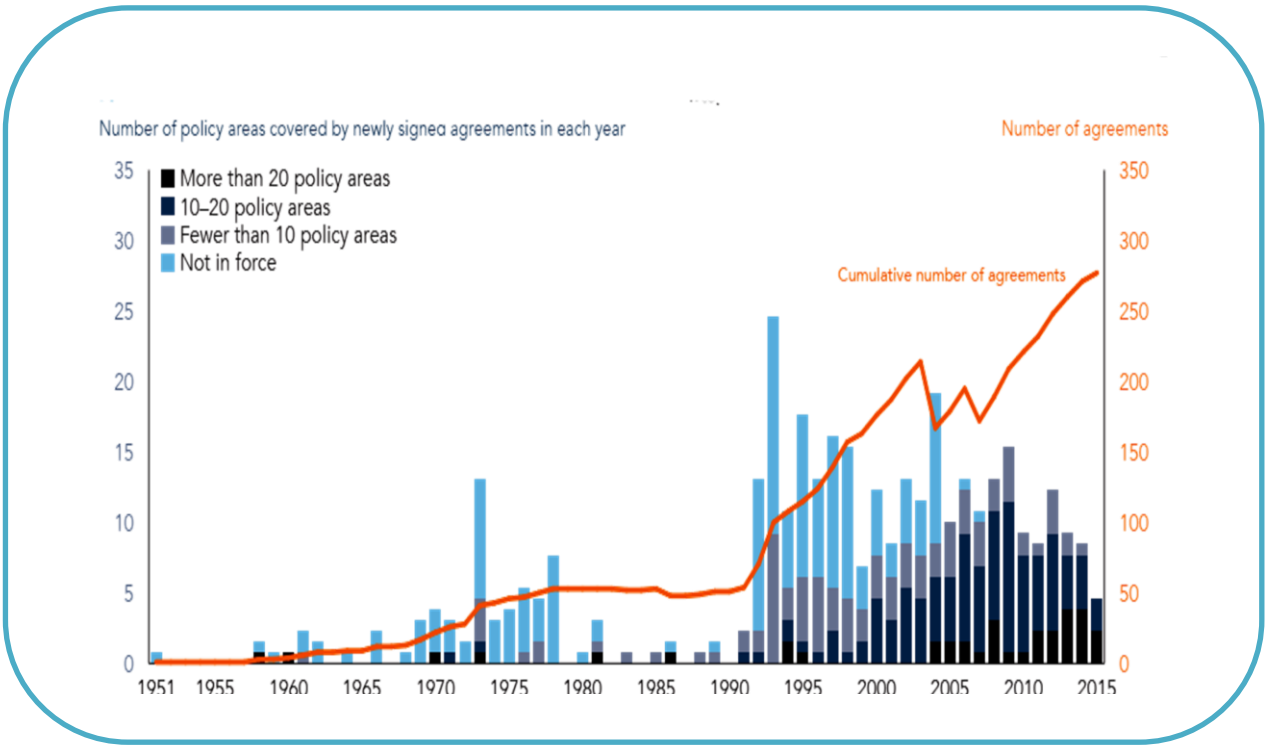

Source: World Bank Group, (2017) GLO BAL VALUE CH A I N DEVELO PME NT R E P O R T 2017MEASURING AND ANALYZING THE IMPACT OF GVCs ON ECONOMIC DEVELOPMENT

تميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، غطت معظم اتفاقيات التجارة التفضيلية الجديدة ما بين 10 و20 مجالاً سياسياً، بل إن بعضها غطى أكثر من 20 مجالاً (الشكل5). وفي دراسة أجريت على 28

[1] World Bank Group. (2017). *Global Value Chain Development Report 2017: Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development*. World Bank

[2] عرامة دلال ، مرجع سابق، ص 24

اتفاقية تجارية وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حدد هورن وآخرون (2010) ما يصل إلى 52 مجالاً سياسياً أوجع في اتفاقية واحدة على الأقل من الاتفاقيات.[1]

ففي عام 2016، حررت اتفاقيات التجارة التفضيلية بالكامل 28% إضافية من التجارة العالمية، مما رفع مستوى الواردات العالمية المعفاة من الرسوم الجمركية إلى 70%. 5.5% فقط من الواردات العالمية تخضع لتعريفات جمركية إيجابية بموجب اتفاقيات التجارة التفضيلية، ولا يحصل خمسها على أي تفضيلات على الإطلاق (الشكل 6)، مما أدى إلى خفض متوسط التعريفة الجمركية المرجحة للتجارة الإجمالية من 5.0 إلى 2.7%.[2]

الشكل رقم 6: حصة الواردات العالمية

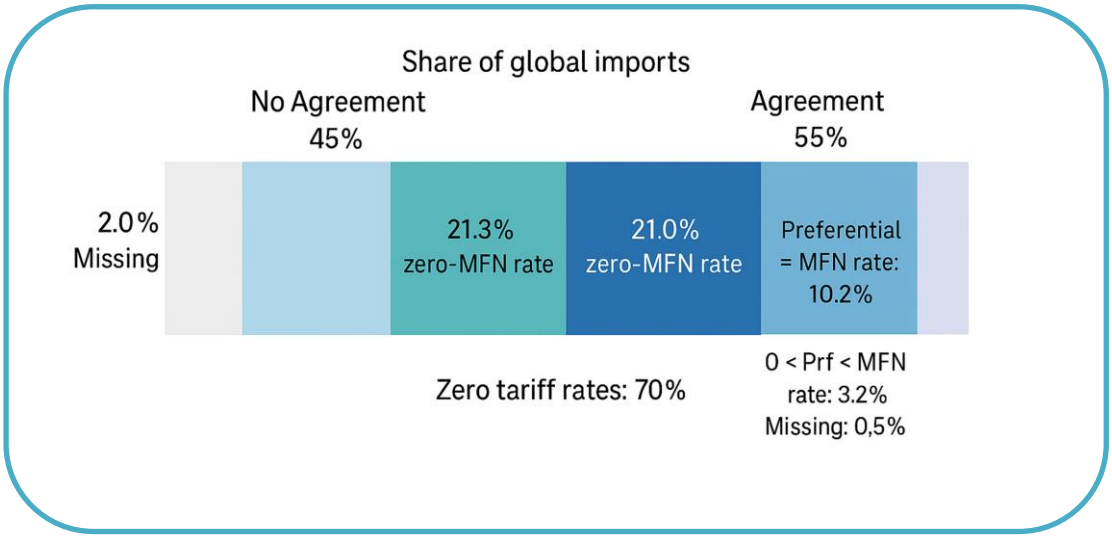

Source: Deep Trade Agreements Database

ارتفع عدد اتفاقيات التجارة التفضيلية من 50في عام 1990إلى أكثر من 330 اتفاقية تفضيل عام 2020 وزاد عدد مجالات السياسة التي تغطيها اتفاقيات التجارة التفضيلية.[3]

ومن المهم التنويه إلى عدم تجانس اتفاقيات التجارة التفضيلية العميقة عبر المناطق . تمتلك أوروبا أكبر عدد من اتفاقيات التجارة التفضيلية الموقعة، وهذه الاتفاقيات التجارية التفضيلية هي الأعمق بشكل أساسي بسبب معاهدة الجماعة الأوروبية والتوسعات اللاحقة للاتحاد الأوروبي.

[1] A. Espitia, A. Mattoo, and others, Preferential Tariffs, Handbook of Deep Trade Agreements,world bank group, 2020, p06

[2] A. Espitia, A. Mattoo, and others , Previous reference, page 54

[3] عرامة دلال ، مرجع سابق، ص 23

يبلغ متوسط العمق الإجمالي لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي 25 بندًا. كما تعد اتفاقيات التجارة التفضيلية العميقة شائعة أيضًا بين أعضاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية (متوسط 23 بندًا سياسيًا)، واليابان (21)، وجمهورية كوريا (20). تتضمن اتفاقيات التجارة التفضيلية الموقعة بين البلدان المتقدمة والنامية (اتفاقيات التجارة التفضيلية بين الشمال والجنوب) في المتوسط عددًا من الأحكام (20) تقريبًا مثل اتفاقيات التجارة التفضيلية بين الشمال والشمال (22). ولكن قابلية التنفيذ القانوني أضعف عمومًا في اتفاقيات التجارة التفضيلية بين الشمال والجنوب مقارنة باتفاقيات الشمال والشمال. وتميل اتفاقيات التجارة التفضيلية بين بلدان الجنوب، التي يبلغ متوسط عمقها الإجمالي 13 بنداً، إلى أن تكون أكثر سطحية من اتفاقيات التجارة التفضيلية الأخرى.[1]

المطلب الرابع : سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول إلى تجزئة عمليات الإنتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع، أو ضمان الوصول مباشرة للأسواق الدولية، وهو يساهم في التنويع الهيكلي والجغرافي للشركات متعددة الجنسيات، وتطوير شبكات الإنتاج الدولية، فالاقتصادات التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها التي سجلت توسعا في صادرات السلع[2].

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركة المحلية والشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية، مما يسمح بإجراء تغييرات تجديدات أو ابتكارات التي من شأنها أن تجعل لك رابطا حيويا في سلسلة القيمة العالمية، كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يربط الشركة المحلية بأكبر الموردين المشاركين في سلاسل القيمة، مما يتيح لها فرصة البيع في الخارج[3].

تحدد أنماط تجارة القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية توزيع المكاسب الاقتصادية الفعلية من التبادل التجاري بين الاقتصاديات، وهي تتأثر بشكل كبير بقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات، وعادة ما يكون للبلدان التي تحتضن استثمارا أجنبيا مباشرا أكبر مستوى مشاركة أعلى في سلاسل القيمة العالمية، وغالبا ما تحقق من التجارة قيمة مضافة محلية أعلى نسبيا لبناء القدرات الإنتاجية، عن طريق نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وبالتالي إتاحة فرص التطوير الصناعي في الأجل الطويل هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلما زادت القيود على درجة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستراتيجية، كلما تزايد خطر اتخاذ بعض

[1] World bank group, GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT 2017 , p178

[2] OMC, IDE-JETRO, la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est: du commerce des marchandises au commerce des taches, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, p 55

[3] عبد المالك باهي، اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دول العربية ،شهادة لنيل شهادة ماستر ،جامعة الشهيد حمه لخصر ،الوادي2016، ص 11

هذه التدابير لأغراض حماءيه، ومع اتساع نطاق سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تلحق السياسات الحمائية آثارا عكسية بجميع الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية[1].

المبحث الثالث: خصائص وأهمية سلاسل القيمة العالمية

تُعَدّ سلاسل القيمة العالمية من الآليات الأساسية لتنظيم الإنتاج والتجارة الدولية، حيث أسهمت في تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي، وتحقيق كفاءة أعلى في تخصيص الموارد، وزيادة الإنتاجية والنمو في الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء. وتبرز أهميتها من خلال دورها في تنشيط التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا، بفضل الدور المحوري الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات. ومن هذا المنطلق، سنتناول في هذا المبحث أهمية سلاسل القيمة العالمية، خصائصها، وأبرز الفاعلين فيها.

المطلب الأول: خصائص سلاسل القيمة العالمية

تتجلى خصائص سلاسل القيمة العالمية في تفكيك مراحل الإنتاج عبر مواقع متعددة، والاعتماد المتزايد على السلع الوسيطة المتبادلة بين الدول، إلى جانب أهمية التنسيق المؤسسي بين مختلف الأطراف الفاعلة في هذه السلاسل. وتشمل هذه الخصائص أيضًا التجزئة الجغرافية للأنشطة الإنتاجية والتخصص الوظيفي لكل طرف وفقًا لمزاياه النسبية. ويتناول هذا المطلب استعراضًا شاملًا لهذه الخصائص وأدوارها في تعزيز التكامل الاقتصادي الدولي[2].

اولا :التشظي الجغرافي للإنتاج

يشير هذا المفهوم إلى تفكيك عمليات الإنتاج إلى مراحل متعددة تُوزع عبر بلدان مختلفة، حيث تتخصص كل دولة أو منطقة في جزء معين من سلسلة القيمة .هذا النمط يُمكّن الشركات متعددة الجنسيات من الاستفادة من المزايا النسبية لكل موقع، مثل انخفاض تكاليف العمالة أو توافر الموارد الطبيعية .على سبيل المثال، قد يتم تصميم منتج في بلد متقدم، وتصنيعه في بلد نامٍ، وتجميعه في بلد ثالث، ثم توزيعه عالميًا.

القيادة والحوكمة: وفقًا لنموذج Gereffi هناك عدة أنواع للحوكمة في سلاسل القيمة العالمية، من الأنظمة القائمة على السوق إلى الأنظمة التي تتحكم بها الشركات الكبرى (lead firms) وغيرها:

الحوكمة القائمة على السوق :تُعتمد عندما تكون المعاملات بسيطة والموردون قادرين على تلبية المواصفات بسهولة.

---

[1] خيرو تحانوت، جميلة بن طيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة بليدة ،المجلد : 14، العدد 01 رقم التسلسلي 27،2021 ،ص 133

[2] Liena Kano , Eric W. K. Tsang and Henry Wai-chung Yeung , Global Value Chains: A Review of the Multi-Disciplinary Literature, *Journal of International Business Studies, 2020*

العلاقات التعاونية :تتطلب تنسيقًا أكبر بين الشركات، خاصة عندما تكون المواصفات معقدة.

الاحتجاز :يحدث عندما تعتمد الشركات الصغيرة بشكل كبير على الشركات الكبرى، مما يحد من قدرتها على التفاوض.

تُحدد هذه الأنماط كيفية تنظيم العلاقات بين الشركات داخل السلسلة، وتؤثر على توزيع القيمة المضافة والقدرة على الترقية الصناعية.

ثانيا :التخصص الوظيفي:

تخصص الشركات والدول في المهام والوظائف التجارية. لذا، فإن معظم السلع والخدمات "صنعت في العالم"، فالشركات والدول المختلفة تتخصص في وظائف محددة (مرحلة الإنتاج) والمهام التي تشكل مجتمعة GVC[1]

فمن بين خصائص سلاسل القيمة العالمية هو التخصص الوظيفي، و المقصود به هو أن الدول والشركات لا تتخصص فقط في إنتاج سلع معينة، بل في وظائف محددة داخل سلسلة القيمة، مثل:

البحث والتطوير :تركز بعض الشركات على تطوير منتجات جديدة وتحسين العمليات.

التصميم :تتخصص شركات أخرى في تصميم المنتجات لتلبية احتياجات السوق.

التصنيع :تقوم بعض الشركات بإنتاج المكونات أو المنتجات النهائية.

الخدمات اللوجستية :تتولى شركات معينة توزيع المنتجات وإدارتها.

التسويق :تركز شركات أخرى على ترويج المنتجات وبيعها.

هذا التخصص يُمكّن الشركات من التركيز على مجالات خبرتها وتحقيق كفاءة أكبر.

ثالثا: ديناميكية الترابط:

تُعد سلاسل القيمة العالمية شبكات ديناميكية تتطور باستمرار استجابة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية .تُظهر ديناميكية هذه الشبكات في :

مرونة :القدرة على التكيف مع التغيرات في الطلب أو التحديات اللوجستية.

تفاعل مستمر :تبادل المعلومات والمعرفة بين الشركات في مختلف المراحل.

[1] د.وسام عبد الفتاح سليمان عبد هلا النجار، " تطبيق سلاسل القيمة العالمية في اقتصاديات الدول النامية " ،مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان ، ص 492

تأثير متبادل :تؤثر التغييرات في جزء من السلسلة على الأجزاء الأخرى.

I. **قيادة الشركات متعددة الجنسيات :**

تلعب الشركات الكبرى دورًا محوريًا في تنسيق وإدارة سلاسل القيمة، حيث تتحكم في التصميم، التسويق، والمعايير التقنية، بينما تُوزَّع عمليات التصنيع والتجميع على موردين عالميين.

II. **الاعتماد على الأصول غير الملموسة:**

تُشكِّل الأصول غير الملموسة، مثل العلامات التجارية والملكية الفكرية، جزءًا كبيرًا من القيمة المضافة، مما يمنح الشركات الرائدة ميزة تنافسية مستدامة [1].

المطلب الثاني: أهمية سلاسل القيمة العالمية

اولا: تعزيز الكفاءة الإنتاجية:

أدى الانتشار الواسع لهذه السلاسل إلى بروز ظاهرة التشتت الجغرافي(Geographi fragmentation) للعمليات الإنتاجية حول العالم التي أصبحت تتجاوز الحدود الجغرافية وتسعى للوصول إلى مراكز الإنتاج طالما ثمة كلفة فعّالة (Cost effective) ، وارتفاع في الكفاءة والإنتاجية بالتالي تعزيز القدرة التنافسية. للمنتجات في الأسواق العالمية. تشير التقارير الدولية إلى أن حوالي نصف التجارة العالمية مصدرها سلاسل القيمة العالمية. كما تؤكد الدراسات التجريبية أن هذه السلاسل ساهمت في تخفيض البطالة، ومعدلات الفقر من 36 في المائة إلى 10 في المائة وأصبحت الوجه الجديد للتجارة العالمية وإحدى أهم أدوات العولمة الاقتصادية. هذا التشتت الجغرافي بات مصدراً هاماً لزيادة الكفاءة وتنافسية المنشآت، إضافة إلى ترابط الاقتصادات الوطنية فيما بينها. في الوقت الحاضر، فان أكثر من نصف الاستيرادات الصناعية العالمية عبارة عن سلع وسيطة(سلع أولية، أجزاء ، منتجات شبه نهائية)، في حين أن أكثر من 70 في المائة من الاستيرادات الخدمية العالمية هي عبارة عن خدمات وسيطة[2].

ثانيا: تحسين الكفاءة وخفض التكاليف:

تعرف سلاسل القيمة على أنها توزع نمط الإنتاج على عدة من دول، حيث كل دولة تتخصص في إنتاج جزء معين ، وهدا التخصص الفائق يعزز الفعالية ،ويعزز العلاقة الدائمة فيما بين الشركات من نشر

---

[1]Ali Alsamawi, Charles Cadestin, Alexander Jaax Returns to intangible capital in global value chains, OECD Trade Policy Papers, 2020

[2]عرفان الحسني ، و هبة عبد المنعم ،مرج سابق ، ص22

التكنولوجيا وإمكانية الوصول إلى رأس المال و المدخلات على طول السلسلة . ولأنها تعزز نمو الدخل والتشغيل، ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية[1].

ثالثا: تعزيز التجارة الدولية:

تعزى المكاسب الاقتصادية للمزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إلى أن زيادة حجم التجارة الدولية في السلع الوسيطة مرتبط بشكل مباشر بخلق فرص العمل وتوليد الدخل. كما أنه يوفر وسائل للدول لتنمية قدراتها الإنتاجية، وزيادة مستوى تقدم صناعاتها وتنويعها، إضافة إلى أنه يساعد على تعميق التكامل الإقليمي. في هذا الإطار، تشير الدراسات إلى أن زيادة نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمعدل 10 بالمائة يؤدي إلى زيادة متوسط الإنتاجية بحوالي 1.6 بالمائة، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 11 و 14 بالمائة[2].

رابعا: زيادة المرونة الاقتصادية :

يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على حفز التحول الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية المحلية وضمان التحول إلى أنشطة تولد قيمة مضافة أعلى، بالتموقع في أنشطة المنبع أو أنشطة المصب واستهداف أجزاء قطاعية محددة. وهو ما يسمح بتنويع هيكل الإنتاج والتصدير وتعميق أشكال التكامل الإقليمي والاتفاقيات التجارية التفضيلية مع الشركاء، حيث كلما ارتفعت نسبة المحتوى الوطني في السلع النهائية الأجنبية، كلما قلت نسبة التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها[3].

وتكمن أهميتها أيضا في

مع تزايد تقسيم العمل والتشتت العالمي لإنتاج المكونات، ازدادت أهمية النظامية التنافسية.

كفاءة الإنتاج شرط أساسي لاختراق الأسواق العالمية بنجاح.

يتطلب الدخول إلى الأسواق العالمية، بما يسمح بنمو مستدام للدخل – أي تحقيق أقصى استفادة من العولمة – فهمًا للعوامل الديناميكية ضمن سلسلة القيمة بأكملها.[4]

---

[1] World Bank Group, (2019). Previous reference, p03.

[2] صندوق النقد العربي ، موجز السياسات (أكتوبر 2019) : الاندماج في سلال القيمة العالمية ، ص 03.

[3] لطرش ذهبية، كتاف شافية ،تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، ص43.

[4] Raphael Kaplinsky and Mike Morris, A Handbook for value chain reserch,institute of development studies,2001 p 09.

المطلب الثالث : الفاعل الرئيسيون في سلاسل القيمة العالمية

يكمن فهم سلاسل القيمة العالمية بالتعرف على الفاعلون الرئيسيون الذين يساهمون في بنائها وتسييرها ويبرز في هذا السياق شركات متعدد الجنسيات و الدول النامية وعلاقتها معا العولمة ويتم التطرق اليهم في هذا المطلب .

اولا : شركات متعدد الجنسيات

تعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدءا من مرحلة التصميم، مرورا بمرحلة الإنتاج، ووصولا إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، و تشمل أنشطة البحث و التطوير، التصميم، الإنتاج التسويق و أحيانا إدارة و إعادة تدوير النفايات ...الخ ، و في هذا الإطار تعمد الشركات متعددة الجنسيات إلى تقسيم مراحل عملياتها الإنتاجية عبر مختلف دول العالم، بما يضمن المزيد من التقليص في التكاليف مع الحفاظ على جودة المنتج، و يعتبر التقسيم الأفقي و العمودي أحد أهم التقسيمات الميدانية و الحديثة التي تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات من أجل تدنية تكاليفها و تعظيم أرباحها، خاصة في ظل تزايد المطالب الدولية برفع سقف الالتزام البيئي لدى هذه الشركات [1].

وتشكل سلاسل القيمة العالمية التي تنسقها الشركات المتعددة الجنسيات 80% من التجارة العالمية. وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات المتعددة الجنسيات ترسم إلى حد بعيد نماذج تجارة القيم المضافة في سلاسل القيمة العالمية. فالدول التي يكثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر حسب حجما اقتصادها يبدو أنها تشارك بقدر أكبر في سلاسل القيمة العالمية، وتجني من التجارة قيمة مضافة محلية أعلى نسبياً [2].

نظرًا إلى الدور الهام الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في سلاسل القيمة العالمية، فإن خفض حواجز الاستثمار هو وسيلة فعالة لكي يندمج بلد ما في سلاسل القيمة العالمية. ومن خلال إعاقة الأداء الفعال لسلاسل القيمة العالمية، يمكن أن يكون لعوائق الاستثمار العابر للحدود آثار سلبية على سعر الفائدة تتجاوز حدود البلد الأم أو البلد المضيف[3].

---

[1] سليم قط، سلاسل القيمة العالمية في ظل تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات و دوره في التحول إلى الصادرات كثيفة التكنولوجيا، ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 03.02ديسمبر 2019،ص 248

[2] ريغي هشام ،موقع وأهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية 7 – دراسة حالة الجزائر . المجلد (21) – العدد (01) (جوان (2020) ص274-275

[3] OECD 2013 , INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS . p 06.

ثانيا: الدول النامية:

تستحوذ الدول النامية اليوم على حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. ويحرص واضعوا السياسات في الكثير من هذه الدول على ربط مؤسساتهم بسلاسل الإمداد العالمية، بما أن ذلك من شأنه تمكين المنتجين داخل السلسلة من اكتساب الخبرة الإدارية والمعلومات التطبيقية بشأن التكنولوجيا ومعايير الجودة، وهو ما يعزز قدرتهم على المنافسة. ومن شأن مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية التأثير على مجمل اقتصاداتها في مجالات مثل التوظيف وتحسين التكنولوجيا والمهارات وزيادة القدرة الإنتاجية، وتنويع الصادرات[1].

وكان من أبرز التغييرات الأعمق أثرا التي ولدها نمو سلاسل القيمة العالمية إدماج نخبة من الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي وتزامن ذلك مع تسارع النمو الاقتصادي في تلك الاقتصادات، ووصف أحد العلماء المرموقين هذا التطور بأنه "قد يكون أهم تغيير اقتصادي عالمي شهده القرن الماضي"[2] .

مما ساهمت تجزئة عملية الإنتاج على الصعيد الدولي في تحول المشاركة في الأسواق العالمية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من جهة، وفيما بين البلدان النامية من جهة أخرى، ما أدى إلى قيام منصة تتيح للبلدان المشاركة في العملية الاقتصادية العالمية من خلال التخصص في منتج معين[3].

علاوة على ذلك، يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية وسيلة هامة للبلدان النامية لبناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك من خلال نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وإتاحة الفرص للارتقاء بمستوى الصناعة على المدى الطويل[4].

ثالثا: الحكومات والمنظمات الدولية

تؤثر السياسات الحكومية والاتفاقيات الدولية بشكل كبير على هيكلة وتشغيل سلاسل القيمة العالمية . تشمل هذه السياسات:

الاتفاقيات التجارية :مثل اتفاقيات التجارة الحرة التي تسهل حركة السلع والخدمات عبر الحدود.

التنظيمات البيئية والعمالية :التي تفرض معايير على الإنتاج والتوريد، مما يؤثر على اختيار مواقع الإنتاج.

---

[1] ريغي هشام مرجع سابق ص 277

[2] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (2017) التقرير العالمي للملكية الفكرية 2017 رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية ص21

[3] . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2018) النقل والاتصال بسلاسل القيمة المضافة: أمثلة من المنطقة العربية. بيروت ص 03

[4] ريغي هشام نفس الرجع ص 278

المنظمات الدولية :مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، التي تضع أطرًا تنظيمية وتشجع على التعاون بين الدول.

رابعا: دور المنظمات الدولية في تنظيم سلاسل القيمة

1. منظمة التجارة العالمية(WTO)

تُعتبر منظمة التجارة العالمية الهيئة الدولية الرئيسية التي تُنظم قواعد التجارة بين الدول .تهدف إلى ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة والحرية، من خلال [1] .

وضع قواعد التجارة :تحديد القواعد التي تحكم التجارة الدولية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية، والمعايير الفنية، وإجراءات تسوية النزاعات.

دعم الدول النامية :من خلال مبادرات مثل "الإطار المتكامل المعزز(EIF) "، الذي يهدف إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج في النظام التجاري العالمي [2].

2. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)

تُقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحليلات وسياسات تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء وغير الأعضاء، من خلال:

تحليل سلاسل القيمة :توفير بيانات وتحليلات حول كيفية توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الدول، وتأثير ذلك على النمو والتوظيف.

تطوير السياسات :تقديم توصيات للسياسات التي تُعزز من استفادة الدول من سلاسل القيمة العالمية، مع التركيز على الاستدامة والابتكار [3].

التأثيرات البيئية والعمالية على سلاسل القيمة

تُؤثر اللوائح البيئية والعمالية على كيفية تنظيم سلاسل القيمة، حيث تسعى الدول والمنظمات إلى:

---

[1] موقع التجارة العالمية www.wto.org

[2] World bank, Using Investment Policies to Stimulate Global Value Chain Participation , Chapter 4, 2020

[3] Report, Building more resilient and sustainable global value chains through responsible business conduct, OECD, 2021

تحسين المعايير البيئية :مثل تنظيمات الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تقليل إزالة الغابات من خلال حظر استيراد المنتجات المرتبطة بإزالة الغابات، مما يؤثر على سلاسل التوريد العالمية.

تعزيز حقوق العمال :فرض معايير عمل عادلة يُسهم في تحسين ظروف العمل في سلاسل القيمة، ويُشجع على الإنتاج المستدام والمسؤول [1].

خامسا: العلاقة بين العولمة و سلاسل القيمة العالمية

في العقود الماضية، سمحت عوامل مختلفة مرتبطة بالعولمة، بما في ذلك تحرير التجارة، وتطور تكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكاليف النقل الشركات ، بنشر عملياتها عبر البلدان ، مما أدى إلى سلاسل إنتاج دولية، كما تسمى أيضا سلاسل القيمة العالمية (GVCS).

فمن ناحية يتعين على الإحصاءات الخارجية وصف وقياس العولمة سلاسل القيمة العالمية ويميل صانعو السياسات والمستخدمون الآخرون إلى أن يكونوا أكثر تطلبا فيما يتعلق بالخارجية اللازمة لتسليط الضوء على آثار العولمة وتستخدم الإحصاءات الخارجية لدراسة تأثير سلاسل القيمة العالمية على العديد من المسائل مثل العلاقة المتطورة بين الواردات والصادرات، والتخصص القطاعي، وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات في خصائص الشركات واستراتيجياتها بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية والنقل إلى الخارج والتأثير على سوق العمل وتوزيع الدخل، ولكن من ناحية أخرى تتحدى العولمة وسلاسل القيمة العالمية تجميع المؤشرات التقليدية وتجعلها أكثر صعوبة في تفسيرها، وهذا هو الحال على سبيل المثال بالنسبة إلى التدفقات التجارية والموازين الثانية مما يسبب زيادة المحتوى المستورد للصادرات الذي تنطوي عليه سلاسل القيمة العالمية، وهذا ما يجعل قياس القدرة التنافسية وهو شاغل أساسي للصانعين السياسات على المستوى الوطني و جزءا منتظما من أعمال المراقبة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي – أكثر تعقيد ولذلك، لدينا إحساس قوي بالتغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، وترى علاماتها في كل مكان، ولكننا لا تستطيع وصف الأنباط والهياكل الجديدة التي تتشكل بشكل كامل، الأسباب ليس أقلها أن الإحصاءات الرسمية المتاحة لنا بسهولة قد تم إنشاؤها لأغراض أخرى وفي أوقات أبسط[2] .

[1] Zhichun Yu, Youngjun Choi , the impact of environmental regulations on the global value chains biased towards technological effects or refuge effects, Energy Strategy Reviews,2024

[2] François Mouriaux, BANQUE DE FRANCE,DIRECTORATE GENERAL STATISTICS Directorate Balance of Payments , septembre 2017,p 3- 04

إذا كانت العولمة في المجال الإنتاجي تنطوي على تكامل وظيفي بين الأنشطة المتفرقة على الصعيد الوطني، فإن منظور سلسلة القيمة هو وسيلة فعالة لوضع تصور للأشكال التي يتخذها هذا التكامل. فهو ينقل التركيز من الإنتاج وحده إلى مجموعة كاملة من الأنشطة من التصميم إلى التسويق[1].

[1] Gary Gereffi, John Humphrey, Raphael Kaplinsky and Timothy J. Sturgeon , Introduction: Globalisation, Value Chains and Development,IDS Bulletin Vol 32 No 3 2001, p 02

خلاصة الفصل الأول :

في النهاية مكننا القول إن سلاسل القيمة العالمية تمثل نموذجًا اقتصاديًا معاصرًا يعكس التحولات في أنماط الإنتاج والتجارة الدولية، حيث أسهمت في إعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية عبر دول متعددة وفقًا لمزاياها النسبية. و قد بيّن هذا الفصل نشأة وتطور المفهوم سلاسل القيمة العالمية، وأبرز خصائصه وأهميته في تعزيز الكفاءة والتكامل الاقتصادي العالمي. كما أظهر دور الفاعلين الرئيسيين، من شركات متعددة الجنسيات والحكومات والمنظمات الدولية، في إدارة وتوجيه هذه السلاسل لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للدول والمؤسسات.

الفصل الثاني: جائحة كورونا

covid-19

تمهيد:

يُعد فيروس كورونا (COVID-19) من أخطر الأوبئة التي شهدها العالم في العصر الحديث، حيث أدى إلى أزمة صحية، واقتصادية، واجتماعية عالمية منذ ظهوره. وتميّز بسرعة انتشاره العالية وقدرته الكبيرة على الانتقال بين الأفراد، مما جعله يمثّل تحديًا صحيًا وإنسانيًا بالغ الخطورة، إذ مسّ مختلف جوانب الحياة وأدى إلى تغييرات جذرية في أنماط المعيشة على المستوى العالمي.

وقد شكّلت هذه الجائحة نقطة تحول بارزة في التاريخ المعاصر، ليس فقط بسبب انتشارها الواسع، بل أيضًا لما خلّفته من آثار عميقة على صناع القرار السياسي والاقتصادي، وعلى هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تداعيات سلبية واسعة على الاقتصاد العالمي، وستتم معالجة هذه الانعكاسات ضمن هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لجائحة كوفيد-19.

المبحث الثاني: الأسباب والخصائص العامة لجائحة كوفيد-19.

المبحث الثالث: تداعيات جائحة كوفيد-19.

المبحث الأول: إطار النظري لجائحة كرونا covid-19

في أواخر عام 2019 ظهر فيروس كورونا التاجي الحيواني النشأة الذي انتقل من الحيوان إلى الإنسان وهذا ما يعرف مرض كورونا COVID19وما خلفه من خسائر مادية وبشرية واقتصادية.

االمطلب الأول: نشأة فيروس كورونا covid-19

يرجح أن فيروس كورونا نشأ من مصدر حيواني، حيث تُعد الخفافيش المستودع الطبيعي لهذا الفيروس، ويُعتقد أنه انتقل إلى الإنسان عبر حيوان وسيط. وقد شكّل هذا الحدث نقطة تحول كبيرة في التاريخ المعاصر، نظراً لما ترتب عليه من تداعيات صحية واقتصادية عالمية واسعة. وفي هذا السياق، من المهم التطرق إلى نشأة فيروس كورونا وتطوره عبر الزمن.

تعود أولى الإشارات إلى فيروسات كورونا إلى عام 1937، عندما اكتشف العالمان "فريد بوديت" و"تشارلز هدسون" فيروس التهاب القصبة الهوائية المعدي لدى الطيور (Infectious Bronchitis Virus – IBV)، والذي يُصنَّف ضمن الفيروسات التاجية الحيوانية. هذا الفيروس كان يتسبب في التهابات شديدة في الجهاز التنفسي لدى الدواجن، وقد تلاه ظهور عدة سلالات من فيروسات كورونا التاجية خلال الأعوام: 1931، 1937، 1946، و1949، معظمها أصاب أنواعًا مختلفة من الحيوانات مثل الدواجن، الخنازير، والفئران[1].

لم يُسجَّل انتقال هذا النوع من الفيروسات إلى البشر حتى عام 1965، عندما تم لأول مرة عزل فيروس تاجي يصيب الإنسان، وقد تسبب حينها في أعراض مشابهة لنزلات البرد، إلا أنه كان أكثر تأثيرًا على الجهاز التنفسي. ومنذ ذلك الحين، توالت الاكتشافات المتعلقة بالفيروسات التاجية البشرية.

في عام 2003، ظهر نوع جديد من الفيروسات التاجية عُرف باسم **SARS-CoV** (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة)، والذي انتشر في 29 دولة وتسبب في وفاة عدد كبير من الأشخاص، مما أثار قلقًا عالميًا بشأن قدرته على الانتشار والعدوى.

ثم في عام 2012، تم الإبلاغ عن إصابة رجل في الستين من عمره بمرض تنفسي حاد في المملكة العربية السعودية، ليتبين لاحقًا أنه ناجم عن فيروس تاجي جديد سُمِّي **MERS-CoV** (فيروس المتلازمة التنفسية للشرق الأوسط)، وكان أكثر فتكًا من سابقيه.

في 30 ديسمبر 2019، تم جمع ثلاث عينات غسيل قصبي سنخي من مريض يعاني من التهاب رئوي مجهول السبب – وهو تعريف ترصد تم وضعه بعد تفشي السارس في 2002–2003 – في مستشفى ووهان جينيينتان.

[1] Lucía Fargnoli, Camilo Fernandez, Lucas D. Monje , Novel *Ehrlichia* Strain Infecting Cattle Tick *Amblyomma neumanni*, Argentina, 2018, p 1027.

كانت فحوصات تفاعل البوليميراز المتسلسل في الوقت الحقيقي(RT-PCR) على هذه العينات إيجابية لفيروس بيتاكورونا الشامل[1]. وقد تبيّن لاحقًا أن هذا الفيروس ينتمي إلى نفس سلالة SARS-CoV، لكن بقدرة أكبر على الانتشار والعدوى. لقد اجتاح فيروس كورونا المستجد (COVID-19) أكثر من 100 دولة في وقت وجيز، وأدى إلى خسائر بشرية واقتصادية ضخمة، ما جعله الحدث الصحي الأكثر تأثيرًا في القرن الحادي والعشرين [2].

المطلب الثاني: تعريف فيروس كورونا covid-19:

شهد العالم تحولا كبيرا في 2019 الذي نجم عنه ظهور الفيروس المستجد الذي أحدث ثغرة كبيرة في العالم ومس مختلف جوانب الاقتصاد العالمي ، الذي يعرف باسم فيروس كورونا من هنا نتعرف على تعريفه.

فيروس كورونا coronavirus: غالباً ما يُستخدم المصطلحان "فيروس كورونا" و"كوفيد-19" للإشارة إلى نفس العدوى، إلا أن فيروسات كورونا هي في الواقع عائلة من الفيروسات، يسبب بعضها أمراضاً للإنسان، في حين لا يتسبب البعض الآخر في ذلك، والفيروس الذي أثار قلقا بالغا في ذلك الوقت يسمى SARS--2 CoV ، أو فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة نوع ولا يجب الخلط بينه وبين فيروس مرض السارس الذي كان الجميع متخوفا منه عام 2003. إذ إن فيروس SARS-CoV-2 هو الذي يتسبب في مرض كوفيد - 19.

كوفيد19 covid-19: الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية في 11 فبراير 2020 على المرض الذي يسببه فيروس كورونا، ويكون مصحوبا عادة بالحمى، والعياء، والسعال إضافة إلى المشاكل التنفسية. وقد تكون بعض الحالات الإصابة به شديدة تؤدي إلى الوفاة أحيانا. وقد تم إضافة الرقم 19 إشارة إلى العام 2019 الذي اكتشفت فيه أول حالة للفيروس[3].

ويمكن فهم المصطلح: (nCoV2019) في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها منظمة الصحة العالمية على النحو التالي:

CO : اختصار لكلمة كورونا (Corona)

---

[1] Report of the WHO-China Joint Mission on Coronavirus Disease 2019 (COVID-19), 16-24 February 2020,p 04.

[2] موسى كاسحي ، دريال رقة ، تداعيات جائحة كورونا على قطاعات ومؤشرات الاقتصاد العالمي ، ملتقى وطني حول: تداعيات جائحة كورونا عمى الاقتصاد الجزائري- الأثار و الإجراءات، يوم 03فيفري 2023، ص 04.

[3] Dictionary of Covid-19 TERMS(Anglais-Français-Arabe),Organisation Arabe pour L'education, lacuture et les sciences, Bureau de coordination d'Arabisation, Maroc,p16.

VI : اختصار لكلمة فيروس (Virus)

D : اختصار لكلمة مرض (Disease)

nCOV اختصار لمصطلح فيروس كورونا المستجد (new Corona Virus)

2019 يشير إلى الحد الزمني لمولد المرض الذى شرع في ضرب العالم في نهاية عام 2019. وبالتالي فإن كوفيد(COVID-19) هو أحد الأمراض الوبائية المعدية التي يسببها فيروس كورونا الجديد المكتشف مؤخراً [1].

ومن خلال مما سبق نستنتج أن فيروس كورونا هو انتقال عدوى حيوانية إلى إنسان يسبب مضاعفات تشبه نزلات البرد ، ويؤثر بنسه كبيرة على جهاز التنفسي ،مصحوب بالحمى و العياء والسعال، والإصابة به تؤدي إلى الوفاة. ظهر أول مرة في مدينة ووهان بالصين في أواخر 2019. وهو فيروس معدٍ ينتمي إلى عائلة الفيروسات التاجية، وسُمّي كذلك بسبب الشكل التاجي الذي يظهر تحت المجهر الإلكتروني.

المبحث الثاني: خصائص و أسباب انتشار لجائحة كرونا covid-19

خلّفت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أزمة صحية وإنسانية غير مسبوقة، كان لها تأثير عميق على مختلف دول العالم. وانطلاقًا من هذا الواقع، يتناول هذا المبحث الأسباب الكامنة وراء ظهور الفيروس، وخصائصه الأساسية، إضافةً إلى الكيفية التي انتشر بها على المستوى العالمي.

المطلب الأول: أسباب ظهور فيروس كورونا covid 19:

أفادت التقارير المرسلة من السلطات الصحية في الصين إلى منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019 بوجود تجمع مرضي لإصابات بداء رئة فيروسية مجهولة السبب في مدينة ووهان الواقعة ضمن مقاطعة خوبي، وبدأ التحقيق في أوائل يناير عام 2020. أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، بالتزامن مع تأكيد 7818 إصابة على مستوى العالم في اليوم نفسه على امتداد 19 دولة ضمن خمسة من مناطق منظمة الصحة العالمية الستة [2].

يتشابه فيروس SARS-CoV-2 أيضًا بنسبة 96.2% مع تسلسل سلالة فيروس كورونا (RaTG13) الذي تم تحديده سابقًا من خلال التسلسل الجيني لعينة من خفاش عدوة الحصان (من نوع Rhinolophus)،

[1] محمد ماجد خشبة، مفاهيم وسياقات في أزمة فيروس كورونا المستجد covid-19، معهد التخطيط القومي ، مصر،2020 ، ص 6

[2] همايلية شيماء، نور الهدى ،سبل تعزيز التجارة الدولية في ظل كوفيد -19 ، مذكرة ماستر ،تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 ,قالمة، 2020, ص 26.

وبدرجة أقل مع سلالة معزولة من حيوان البنغول. يُعد تسلسل فيروس RaTG13 أقرب تسلسل معروف لفيروس SARS-CoV-2[1].

فيروس كورونا هو مجرد مثال على سلسلة من مسببات الأمراض التي نشأت عن التجارة بالحيوانات البرية، بما في ذلك السارس، والإيبولا، وإنفلونزا الطيور، وغيرها الكثير. في حالة التجارة بالحيوانات البرية والصيد الجائر، تُصطاد الحيوانات وتُحاصر وتُنقل إلى الأسواق لبيعها كأدوية تقليدية أو كغذاء أو كحيوانات أليفة. قد تحمل الحيوانات البرية أمراضًا قد تُمرض حيوانات أخرى، بما في ذلك البشر. تُسهّل أسواق تجارة الحيوانات البرية انتقال الفيروسات، إذ تسمح بتقارب أنواع متعددة من الحيوانات، ما قد يمنعها من الاتصال لفترات طويلة، مما قد يُشكّل عاملًا لانتشار سلالات مُسببة للأمراض إلى البشر[2] .

وفقا للدراسات والأبحاث التي أجريت بخصوص فيروس كورونا SARS-COV2-COVID-19 و مع مقارنته بالفيروسات التاجية التي ظهرت سابقا مثل فيركس سارس و فيروس المتلازمة الشرق الأوسط التنفسية تبين أن هذا الفيروس من نفس عائلة الفيروسات التاجية سابقة الذكر وأن مصدر هذا الفيروس حيواني تسببت به الخفافيش الصينية التي يكثر بيعها وأكلها في سوق المأكولات البحرية بمدينة ووهان، كما أضافت جمعية الطبي الوقائي الصينية سبب آخر في ظهور هذا المرض و هو حيوان البنغولين الذي يعد خزان لهذا الفيروس و كثر صيده و بيعه في المدن الصينية وبالتحديد في مدينة ووهان[3].

المطلب الثاني: خصائص والانتشار الجغرافي لجائحة كوفيد 19في العالم:

اولا : الانتشار الجغرافي لجائحة كوفيد 19في العالم:

في أواخر العام 2019 ومع بدايات ظهور فيروس كورونا في الصين ظن كثيرون أن المرض الجديد لن يكون سوى زوبعة في فنجان سرعان ما سيتم احتواؤها في حدود البلد الذي ظهر به، لكن الحقيقة المؤسفة كانت أن قدرات الفيروس على الانتشار فاقت توقعات البشر إذ بات "كوفيد – 19 " كابوسا مزعجا لكل دول العالم، حتى تلك التي لم تكتشف وصوله بعد، وحقق فيروس كورونا المستجد انتشارا بشكل سريع في دول العالم واحدة تلوى الأخرى، ولم يعد خطر العدوى قائما في الصين فحسب، حيث سجلت أول إصابة، بل أضحى الخطر محدقا بالجميع[4].

غالبا تنتشر الأمراض المعدية بطريقين هما:

---

[1] منظمة الصحة العالمية، تقرير الدراسة المشتركة حول أصل فيروس SARS-CoV-2 مارس 2021، ص 9-10.

[2] Jatin Machhi, The Natural History, Pathobiology, and Clinical Manifestations of SARS-CoV-2 Infections, Journal of Neuroimmune Pharmacology ,21jul 2020 ,p365.

[3] موسى كاسحي، مرجع سابق ، ص 05.

[4] همايلية شيماء نور الهدسبل ، مرج سابق, ص 27 .

الطريقة المباشرة: وهي تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بوساطة أحد الأمور التالية :الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقال الأمراض الجلدية المعدية مثل الجرب والقمل والفطريات.

الرداد الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق مثل الأنفلونزا والسل.

العالقات والتجارب والملامسة الجنسية الخاطئة والمحرمة مثل الزهري والسيلان والإيدز.

بواسطة نقل الدم تنتقل عندما يكون الدم مصابا بمرض مثل الإيدز.

من الأم إلى الجنين عبر المشيمة مثل مرض الإيدز .

الطريقة غير المباشرة:

والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل :

–الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون وانفلونزا الطيور.

– الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل التربة والهواء والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهامات والجفاف والتهابات الأمعاء[1].

تسبب تفشي مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد – 19/19 – COVID) في أزمة صحية وإنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة باضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت شتى بقاع العالم. وقد سجلت أول بؤرة لتفشي هذا المرض في مدينة ووهان، عاصمة محافظة هوبي بالصين، يوم 29 ديسمبر 2019. ومنذ ذلك الحين، انتشر إلى 119 دولة وإقليم حول العالم، بما في ذلك 56 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي وأعلنت منظمة الصحة العالمية، في يوم 11 مارس 2020 تصنيف فيروس كوفيد 19 جائحة عالمية [2].

ومنذ بداية الجائحة في ووهان أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم واستمرت في الزيادة يوم بعد يوم، فبعد الصين انتقل الفيروس إلى قارة أوربا وبالتحديد إلى إسبانيا حيث بلغ فيها عدد الإصابات بتاريخ الرابع عشر من شهر جانفي 278حالة، لتنتقل بعدها إلى فرنسا، وبعدها إلى قارة أمريكا الشمالية لتسجل أول الإصابات في هذه القارة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لتصل في نهاية شهر جانفي من نفس

[1] نعيم بوعموشة، فيروس كورونا(كوفيد 19) في الجزائر ، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 02 العدد 02 ، جوان 2020 ،ص 126

[2] منظمة التعاون الإسلامي، الآثار الاجتماعية ولاقتصادية لجائحة كوفيد 19في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات،2020 ، ص1.

السنة إلى أستراليا، وهكذا أخذ الفيروس في الانتشار بسرعة في عدة مناطق من المعمورة، وقد بلغ إجمالي الإصابات في العالم مع نهاية الربع الأول من عام 2020حوالي 1046108إصابة،لتأخذ بعدها الإصابات في الزيادة بمعدل متزايد خلال الربع الثاني من عام 2020حيث بلغ عدد الإصابات في نهاية النصف الأول من عام 2020حوالي11140959 إصابة، ومع نهاية العام قفز العدد الإجمالي للإصابات في العالم إلى 83897895 لتصل بعدها في نهاية شهر جويلية 2021إلى198655599 إصابة عبر العالم[1].

الشكل رقم 7:يمثل عدد الاصابات فيروس كورونا من جانفي 2020الى فيفري 2024

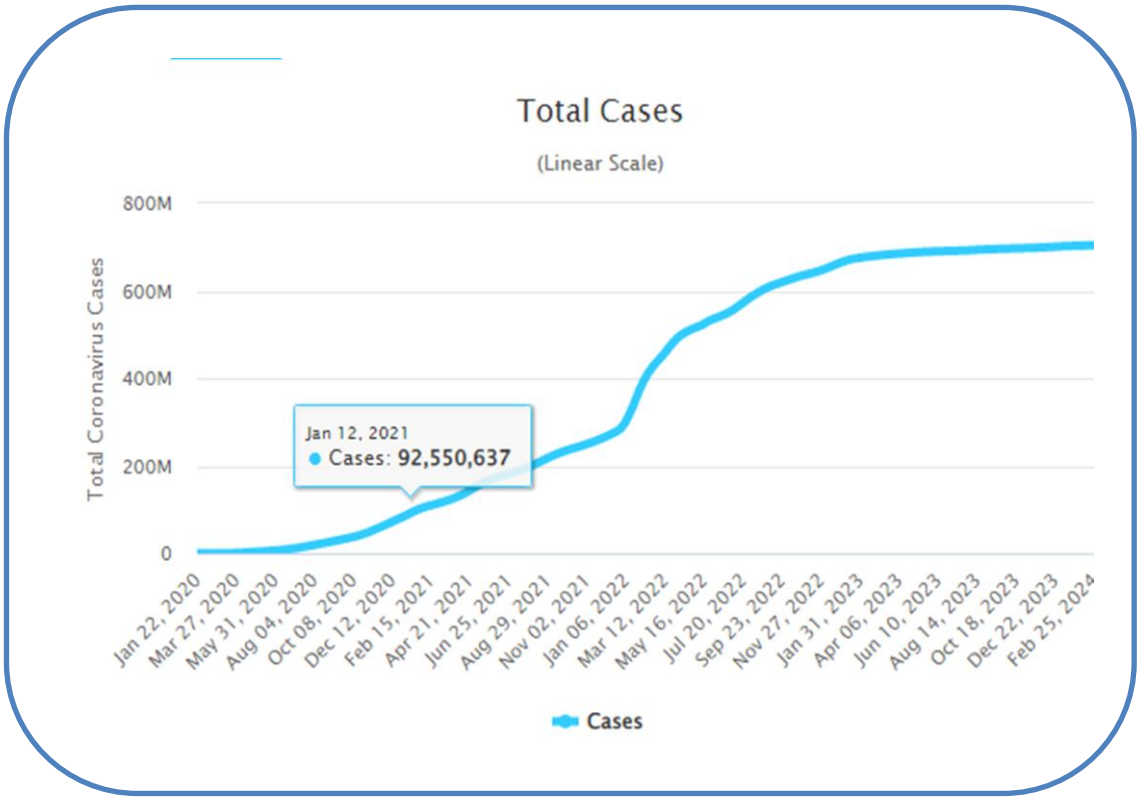

مصدر: www. worldometers.info

ثانيا: انتشار فيروس كورونا إقليم الشرق المتوسط :

أبلغ 15 بلدا في الإقليم عن حالات إصابة مؤكدة مخبريا بمرض كوفيد 19. وهذه البلدان هي: أفغانستان البحرين، مصر، العراق إيران، الأردن ، الكويت، لبنان، المغرب، عُمان، باكستان، قطر، تونس، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة ومعظم الحالات المبلغ عنها سبق لها السفر إلى إيران وإيطاليا والصين. حتى 5 مارس 2020، الساعة 11:00 صباحًا بالتوقيت المحلي لمدينة القاهرة، تم الإبلاغ عن 3,150 حالة إصابة مؤكدة مختبرنا بمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد19)، منها 94 حالة وفاة مرتبطة بالمرض معدل الحالات: (3.02%) في إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ومعظم حالات الإصابة

[1] اليمين سعادة ،تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد 02ديسمبر 2021)(221 –203) ص 206 .

(2,922 إصابة) وحالات الوفاة (92) حالة وفاة تم الإبلاغ عنها في جمهورية إيران الإسلامية. أبلغت وزارات الصحة المعنية عن تماثل 12 حالة في العراق و5 حالات في الإمارات العربية المتحدة و 552 حالة في إيران و 4 حالات في البحرين وحالتين في عمان وحالة واحدة في مصر للشفاء[1].

حتى 16 جانفي 2021 أبلغت بلدان إقليم شرق المتوسط عن أكثر من 5.34 مليون إصابة مؤكدة بكوفيد19، ونحو 127790 وفاة. ويمثل الإقليم شرق المتوسط 5.7% من العبء العالمي للحالات المبلغ عنها حتى الآن، و 6.3% من وفيات العالم الناجمة عن كوفيد – 19 وعموما يشير الاتجاه الإقليمي في 14 ديسمبر 2020 إلى زيادة الحالات المبلغ عنها وانخفاض الوفيات، حيث بلغ إجمالي الحالات المبلغ عنها 402,305 حالات جديدة و 6,570 وفاة جديدة. وتُعزى الزيادة في عدد الحالات إلى زيادة الاختبارات التي أجريت، وإلى موسم العطلات الذي شهد عدم الالتزام بالتدابير الاجتماعية الموصى بها. من بين 22 بلدا أبلغت عن وقوع حالات في 21ديسمبر2020 ، أبلغت 7 بلدان عن زيادة ملحوظة في الحالات، وهي البحرين والكويت وباكستان والإمارات العربية المتحدة ومصر ولبنان وتونس، في حين سجلت 7 بلدان انخفاضا في الوفيات. من بين بلدان إقليم شرق المتوسط، تجاوزت 8 بلدان المعدل الإقليمي لإماتة الحالات والبالغ 2.4 وهي اليمن (29%)، وسوريا (6.4)، والسودان (6.1%)، ومصر (5.5%)، وإيران (4.3%)، وأفغانستان (4.3%)، وتونس (3.2%)، والصومال(2.7%)[2].

ثاثا: تصنيف *covid19* على انه وباء عالمي :

مع الانتشار السريع لفيروس COVID–19 حول العالم، أعلنت العديد من الدول حالة الطوارئ الصحية، وفي 11 مارس 2020، صنّفت منظمة الصحة العالمية المرض رسميًا على أنه جائحة عالمية. وقد اعتبرت أن هذه الجائحة غير مسبوقة، ولا تمثل مجرد أزمة صحية، بل أزمة متعددة الأبعاد تمس جميع القطاعات، لاسيما الاقتصاد. يعود وصفها بالجائحة إلى عاملين رئيسيين: الانتشار السريع للعدوى عبر الحدود، واتساع نطاق تفشيها الجغرافي، بالإضافة إلى القصور في استجابة بعض الدول على مستوى الإدارة السياسية والتخطيط الصحي.

وفي هذا السياق، ومع تسجيل حالات مرتفعة في الدول الصناعية الكبرى، أظهرت الإحصائيات البيانية تصاعدًا حادًا في معدلات الإصابة، حيث تحولت الولايات المتحدة، خلال مارس 2020، إلى المركز العالمي الجديد للجائحة. وتبيّن الرسوم البيانية (الشكل 8 و9) كيف تجاوزت الإصابات اليومية في الولايات المتحدة نظيراتها

[1] منظمة الصحة العالمية ،المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ،مرض فيروس كورونا 2019(كوفيد –19) تقرير الحالة الأسبوع الأول 01 ،05 مارس 2020 ،ص 01

[2] منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، مرض فيروس كورونا 2019(كوفيد –19)، تقرير الحالة الأسبوع الأول 01 ،03–16 جانفي 2021 ،ص 01،

في الصين، إيطاليا، إسبانيا، وفرنسا. هذه المعطيات تؤكد على الاختلاف في استراتيجيات الاستجابة الصحية وتأثيرها المباشر على معدلات العدوى[1].

الشكل رقم 8: عدد لحالات المؤكدة خلال شهر مارس 2020 في الدول أكثر تضررا

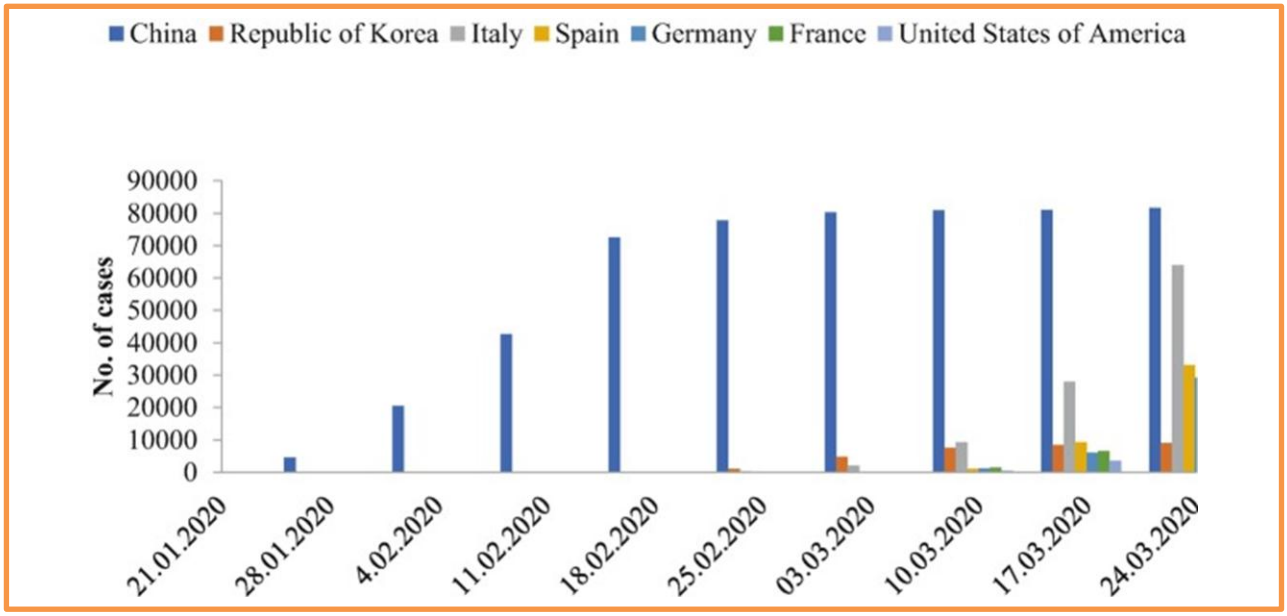

Source: James M. et a., Disaster Medicine and Public Health Preparedness , Cambridge University Press ,2020 .

ونلاحظ الشكل الذي يليه عدد الوفايات

الشكل رقم 9:عدد الوفيات الناتجة عن فيروس كورونا خلال شهر مارس 2020في الدول أكثر تضررا

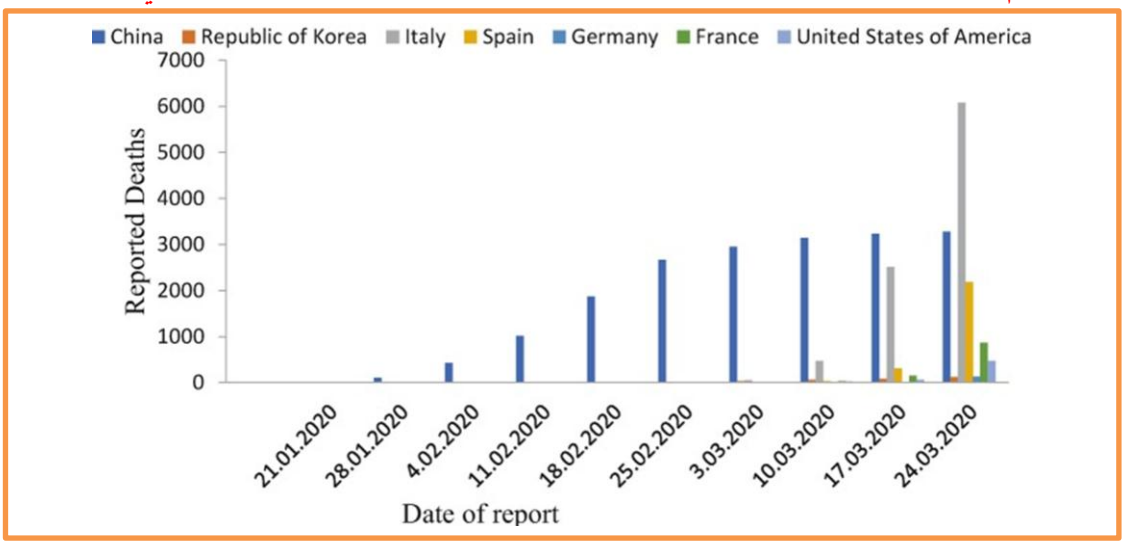

Source:James M. et a., Disaster Medicine and Public Health Preparedness , Cambridge University Press ,2020 .

[1] هاجر فتاح ،فضيل رايس، للدراسات الاقتصادية والمالية ،تأثري جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية ،المجلد المقريزي للدراسات الإنسان تصاديه والمالية ،المجلد:07/العدد:01(2023) ،ص494.

يشير الشكلين رقم 8 ورقم 9 إلى البيانات الأسبوعية الخاصة بالحالات المؤكدة والوفيات الناتجة عن فيروس كورونا (كوفيد-19) في الدول الأكثر تضررًا خلال الفترة الممتدة من 21 يناير إلى 24 مارس 2020. تظهر هذه البيانات بوضوح نمط النمو الأُسّي الذي شهدته الجائحة، خاصة في الأسبوع الثالث من فترة الرصد، حيث حدثت طفرة كبيرة في عدد الحالات المؤكدة.

في هذا الأسبوع الحرج، سجّلت دول مثل الصين، إيطاليا، إسبانيا، وفرنسا ارتفاعًا مفاجئًا في الإصابات، ما شكل نقطة تحوّل في مسار الوباء. فقد شهدت هذه البلدان تسارعًا غير مسبوق في معدلات الانتقال المجتمعي، ما دفعها إلى فرض إجراءات حجر صحي صارمة.

الصين: بحلول الأسبوع الثالث من فبراير 2020، تجاوز عدد الإصابات 70,000 حالة، أغلبها في إقليم هوبي.

إيطاليا: في الأسبوع الثالث من مارس 2020، تجاوز عدد الإصابات 40,000، مع نظام صحي وصل إلى حافة الانهيار في شمال البلاد.

إسبانيا: سجلت أكثر من 25,000 حالة خلال تلك الفترة، وارتفعت الوفيات بوتيرة مقلقة.

فرنسا: شهدت تضاعف عدد الإصابات أسبوعيًا مع دخولها مرحلة الانتشار المجتمعي الواسع [1] .

عدد الوفيات الأسبوعية:

تزايد حاد في الوفيات، خاصة في إيطاليا وإسبانيا، بدءًا من الأسبوع الثالث.

الولايات المتحدة الأمريكية

في يومي 29 فبراير و1 مارس 2020، سجلت الولايات المتحدة 62 حالة مؤكدة من فيروس كوفيد-19. وبعد أسبوعين، في 15 مارس، ارتفع هذا العدد إلى 1678 حالة، أي بزيادة قدرها 27 ضعفًا تقريبًا، بعد أن تضاعف العدد حوالي خمس مرات خلال تلك الفترة. وبحلول 31 مارس، تضاعف عدد الحالات ست مرات إضافية

[1] James M. et a., Disaster Medicine and Public Health Preparedness , Volume 14 , Issue 5 , October 2020 , p28 – 32.

الشكل رقم 10: عدد الحالات المؤكدة من فيروس كورونا خلال شهر مارس 2020في الولايات المتحدة الأمريكية

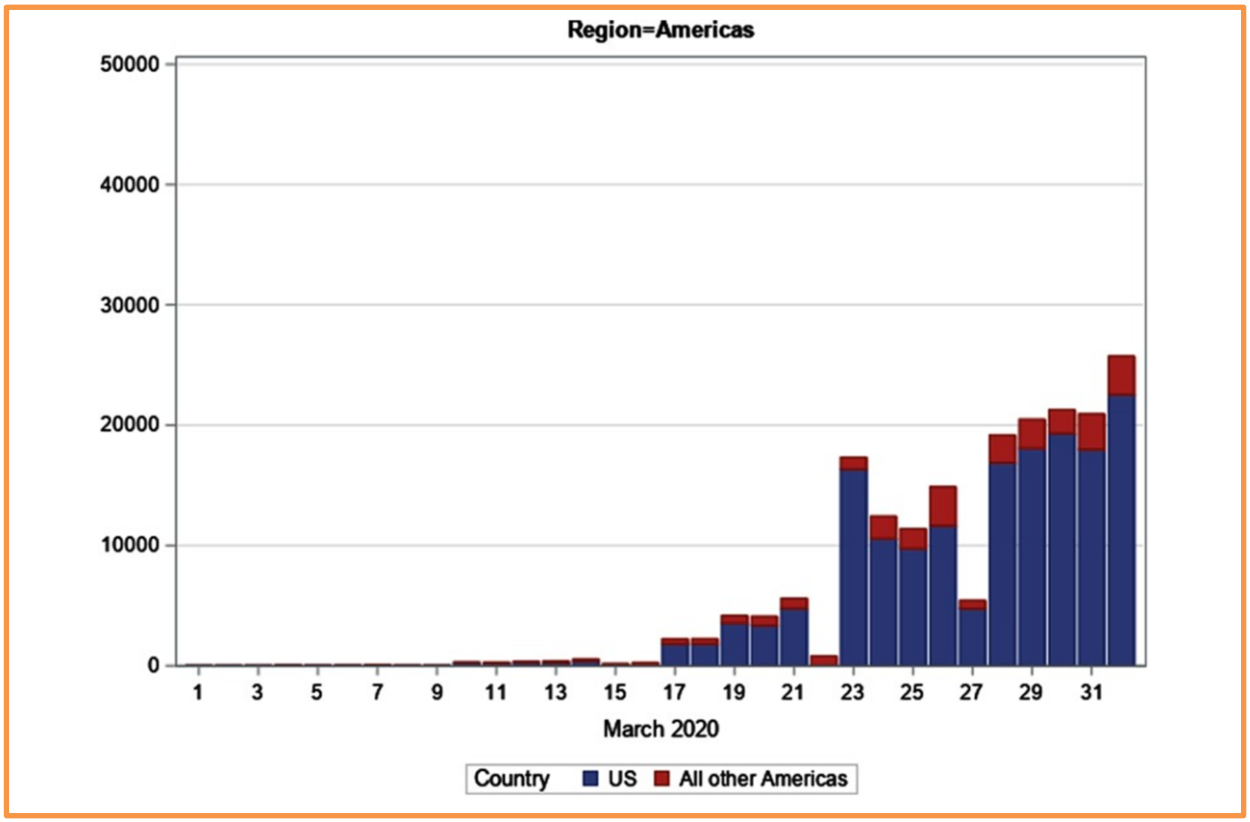

Source:James M. et a., Disaster Medicine and Public Health Preparedness , Cambridge University Press ,2020 .

في 24 مارس 2020، توقعت منظمة الصحة العالمية أن الولايات المتحدة الأمريكية تُصبح مركز الوباء العالمي الجديد لجائحة كوفيد-19. وبالفعل بعد يومين فقط، أدى الارتفاع السريع في عدد الحالات إلى دفع الولايات المتحدة إلى المرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات. وخلال شهر مارس، تجاوزت الولايات المتحدة العديد من الدول التي كانت قد أبلغت سابقًا عن عدد أكبر من الحالات، بما في ذلك اليابان، وكوريا الجنوبية، وفرنسا، وإيران، وألمانيا، وإسبانيا، وأخيرًا الصين وإيطاليا في 26 مارس.

استمر عدد الحالات في الولايات المتحدة في الارتفاع السريع لبقية شهر مارس (انظر الشكل رقم10). وفي الأسبوع الأخير من الشهر، كانت الولايات المتحدة تساهم بحوالي 30٪ من عدد الحالات الجديدة عالميًا يوميًا، وهو ما يفوق بكثير أي دولة أخرى.

وقد عبّرت منظمة الصحة العالمية (WHO) عن قلق بالغ إزاء التسارع الكبير في تفشي وباء كوفيد-19 وعدم مكافحته بما يكفي، مضيفة أنه يمكن تصنيفه وباء عالميا. وشدد مدير المنظمة على أنه لا يزال ممكنا خفض أعداد الإصابات عبر تدابير سياسة صحية حازمة. أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

تيدروس أدهانوم غيبريسوس الأربعاء (11 مارس 2020) أن المنظمة التابعة للأمم المتحدة باتت تعتبر فيروس كورونا المستجدّ المسبّب لمرض "كوفيد-19" والذي يتفشّى في مختلف أرجاء المعمورة "وباءا عالميا"[1].

المبحث الثالث: تداعيات فيروس كورونا covid-19

بعد ظهور فيروس كوروونا (كوفيد 19) في الصين، انتشر في العالم، وسرعان ما تحوّلت حالات الإصابة من بؤرة محلية في مدينة ووهان الصينية إلى جائحة عالمية أثرت على جميع جوانب الحياة، سواء الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وفي هذا المبحث سنتناول تداعيات هذا الفيروس على كل من اقتصاد العالمي، والفقر، والبطالة ،والطلب والاستهلاك.

المطلب الأول : لتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19:

اولا: الركود الاقتصادي العالمي (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي):

قبل التطرق إلى تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، يجدر بنا الإشارة إلى أن معدلات نمو هذا الأخير قد شهد تباطؤ ملحوظا في قيمه حتى قبل ظهور الفيروس، ويعزى ذلك إلى جملة التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي والمتمثلة في التوترات التجارية بين أكبر الاقتصادات الدولية، أي الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المخاطر الجيوسياسية، فضلا عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم[2].

الشكل رقم 11: توقعات المنضمات الدولية حول النمو الاقتصادي العالمي لعام 2021(%)

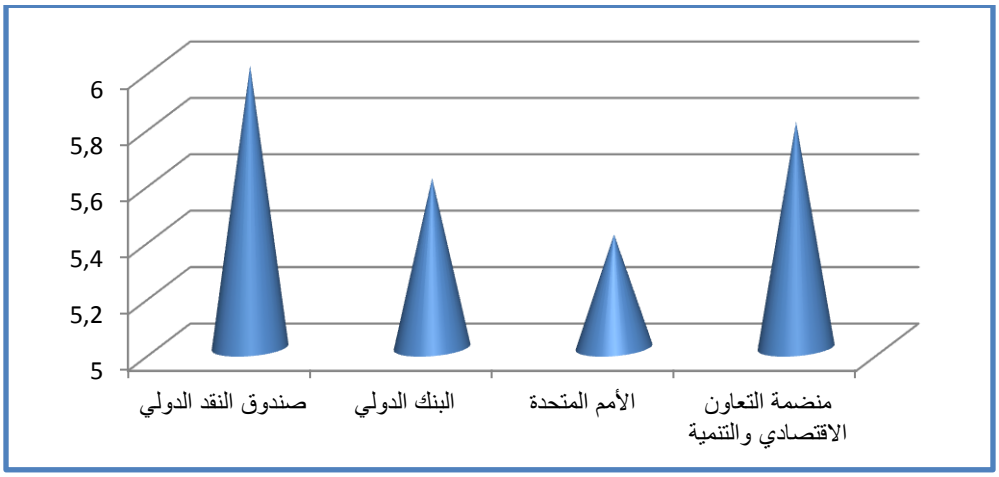

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على :صندوق النقد العربي" تقرير آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار الرابع عشر،2021 ، ص 4-6

[1] منظمة-الصحة-العالمية-تعلن-فيروس-كورونا-وباء-عالميا تم زيارة الموقع في 2025/05/03 على 14:30 رابط الموقع : https://www.dw.com/ar/منظمة-الصحة-العالمية-تعلن-فيروس كورونا- وباء-عالميا/a-52726143

[2] إبتسام سلاطنية ،شريف غياط ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد - 19 المستجد) محليا، عربيا وعالميا، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر، 2022، ص 96 .

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3 بالمائة في عام 2020 و 3.4 بالمائة في عام 2021 مقارنة بنسبة 2.9 بالمائة في عام 2019، حيث أجرى الصندوق هذه التوقعات قبل ظهور فيروس كورونا [1].

وقد خفض الصندوق النقد الدولي تقديراته حول نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي إلى 2.4% في عام 2020 ككل، من 2.9% في عام 2019، وهو معدل ضعيف بالفعل، مع احتمال أن يكون النمو سلبيًا في الربع الأول من عام 2020. كما خُفّضت توقعات الصين بشكل ملحوظ، حيث انخفض النمو إلى أقل من 5%في العام2020، قبل أن يتعافى إلى أكثر من 6% في عام 2021، مع عودة الإنتاج تدريجيًا إلى المستويات المتوقعة قبل تفشي المرض[2].

وحسب آخر تحديثات لتوقعات صندوق النقد الدولي حول نمو الاقتصاد العالمي، وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أفريل من عام 2021 ، كان ينتظر نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 6 بالمائة في عام 2021 ، فيما كان يتوقع تراجع هذا المعدل إلى 14 بالمائة في عام 2022، واعتبر التقرير أن توقعات عامي 2021 و 2022 أقوى مما كانت عليه في إصدار أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، باعتبار أن هذه التوقعات تأخذ بعين الاعتبار الدعم المالي الإضافي في عدد من الاقتصادات الكبيرة، والانتعاش المتوقع نتيجة التوسع في إنتاج واستخدام اللقاحات خاصة خلال النصف الثاني من عام 2021. وكما أشار التقرير إلى تباين مسارات التعافي الاقتصادي، حيث تكبدت بعض الدول خسائر كبيرة جراء الجائحة وبالأخص تلك التي تعتمد على العائدات من قطاع السياحة وصادرات السلع الأولية، وتلك التي لديها حيز سياسات محدود للاستجابة للجائحة، نظرا لكون العديد من هذه الدول تشهد وضعا ماليا غير مستقرا ولديها قدرة أقل للاستجابة لمتطلبات دعم سياسات الرعاية الصحية وسبل دعم العيش[3].

في حين توقع البنك الدولي بأن نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 5.2 بالمائة في عام 2020 ،إلا أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي ما زالت قائمة[4].

على خلاف سابقاتها فقد جاءت هذه الأزمة من القطاع الصحي، نشأت تبعاتها وآثارها وفقا لتدابير العزل والإغلاق العام التي خلفت أعباء مالية إضافية وجهتها الحكومات لتدعيم احتياجات ومتطلبات الرعاية الصحية، كما ترتب نتيجة تلك الجائحة العديد من الآثار الاقتصادية والأضرار التي نالت من أهم القطاعات

[1] IMF, World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?, Jan 2020,p01.

[2] OECD, OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk, March 2020, p 1.

[3] إبتسام سلاطنية ،شريف غياط ، المرجع سابق.

[4] World Bank, Challenges Policy and Growth Slow: Prospects Economic Global, jan, 2020, p3.

الاقتصادية الحيوية، حيث تم تعليق الرحلات الجوية بهدف احتواء هذا الوباء وعزله والذي تسبب في خسائر فادحة لشركات الطيران تفوق 443 مليار دولار، كما تضرر قطاعي السياحة والفندقة بمقدار 12 مليار دولار، فضلا عن انخفاض الطلب على الطاقة ب 41 ملايين برميل يوميا، وانخفض الطلب على المواد الأولية من قبل الصين، اذا أنها تقوم باستيراد ما نسبته 01 % من الإنتاج العالمي، وتجدر الإشارة إلى أن التداعيات والأضرار لا زالت في تفاقم مستمر إلى يومنا هذا، وهو ما يميز طبيعة هذه الأزمة، كونها قد بدأت في القطاع الحقيقي وامتدت للقطاعات والجوانب الأخرى جراء سبل وجهود مكافحة واحتواء تلك الجائحة على نقيض الأزمات السابقة[1] .

ثانيا: تأثير الجائحة على معدلات البطالة والفقر

أدى انتشار جائحة كورونا لإغلاقات صارمة مما سبب اضطرابات حادة في سوق العمل العالمي ، حيث اضطر إلى تخفيض ساعات العمل من قبل الشركات والمؤسسات الدولية سبب في خسارة 300 مليون وظيفة بدوام كامل، خاصة بين العمال محدودي المهارات الذين لا يملكون خيار العمل من المنزل وتزيد بين النساء عن الرجال، ونتيجة ذلك تضرر 80% من حوالى 2 مليار عامل في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم. وأدت برامج الساعات المخفضة ومساندة العاملين الموقوفين مؤقتاً عن العمل لحماية الكثيرين من الوقوع في بطالة صريحة[2].

إن إيقاف نشاط المؤسسة لفترة معينة، يؤدي إلى إيقاف الإنتاج أو الخدمة التي تقدمها تلك المؤسسة للجمهور بشكل مؤكد، وبالتالي تخلف عن أداء العاملين لعملهم من جهة، وتأخير في دفع مستحقاتهم المالية من جانب صاحب العمل. من جهة أخرى، من الطبيعي أن ينتج عن فيروس كورونا المستجد آثار اقتصادية وخيمة على عقود العمل بشكل عام مما يضطرها في كثير من الحالات لتقليص عدد العمال أو ساعات العمل أو في حالات أخرى الزيادة من ساعات العمل فيما اذا كانت الأسواق في حاجة مستعجلة لمنتجات معينة. وتشير البيانات إلى ازدياد معاناة الفقراء والفئات الدنيا في الطبقة الوسطى بسبب تداعيات انتشار فيروس "كورونا" الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالشرائح الاجتماعية الأعلى في معظم المجتمعات، بما يعنيه ذلك من ازدياد التفاوت الاجتماعي في العالم. في ذلك الوقت توقعت هيئات دولية عدة توسع دائرة الفقر في العالم بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة لاحتواء الفيروس، لأنها تشمل غلق كثير من المنشآت، مما يؤدى إلى انكماش

[1] صبرى بديع عبد المطلب ،المسؤولية الاجتماعية والسياسية للدولة في ظل جائحة كورونا بين حتمية التطوير وآليات التنفيذ ،المجلة العلمية بكلية الآداب ،العدد 57 ، أكتوبر 2024، ص 1670.

[22] كرم سلام عبد الرؤوف سلام، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2021 ، ص 79.

اقتصادي نتيجة تراجع معدلات النمو، وازدياد نسب البطالة. وعلى سبيل المثال، قدمت منظمة أوكسفام الخيرية الدولية، صورة متشائمة مؤداها أن نحو نصف مليار شخص سيدخلون في دائرة الفقر[1].

فمع انتشار الجائحة في عام 2020، أصبح من الواضح أن جانباً كبيراً من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلاً لتحمل صدمة تصيب الدخل من حيث طول أمدها واتساع نطاقها. وتشير الدراسات المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من 50% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل .وبالمثل لم تغط الاحتياطيات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من 55 يوماً من النفقات[2].

كما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام وقبل أن يتفشى كوفيد – 19 كان في العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة، إلا أن تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف، ما جعل التوظيف يعاني من تراجع غير مسبوق بسبب تأثير الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها ، وقدر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و 242 مليون وظيفة، كما قدر انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار 1.2 تريليون دولار إلى 1.8 تريليون دولار , وبناءًا على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثر الأزمة الصحية على العمل، توقعت الزيادة في البطالة العالمية مع نهاية عام 2020 بـ 25 مليون عاطل عن العمل .كما أن تراجع إجمالي ساعات العمل في العالم سيؤدي إلى البطالة القسرية[3].

بعد تفشي فيروس كورونا سنة 2019 اضطرت كل الدول في أنحاء العالم إلى انتهاج نظام البطالة الجزئي ،ليس لأسباب اقتصادية ولكن لأسباب صحية، مست كل من القطاعين العام والخاص ، ما أجبر المؤسسات على الغلق وهذا ما أثر على معدلات البطالة بالنسبة لتصل إلى 12,25% سنة 2020 [4].

في الوقت الذي بلغ فيه عدد العاملين في العالم في نهاية العام 2019 نحو 3.2 مليار شخص فقد واجه نحو 188 مليون البطالة والتعطل عن العمل. إضافة لوجود نحو 470 مليون عامل (بأجر) لا يتقاضون أجورا تكفي لخروجهم وأسرهم من دائرة الفقر المدقع (Abject Poverty)وفقاً لخط الفقر المعدل من جانب البنك الدولي بقيمة 1.9 دولار يومياً بسعر تعادل القوة الشرائية للعام 2011، بما يمثل نحو 14.7% من

---

[1] صبرى بديع عبد المطلب ،مرجع سابق، ص 1670

[2] البنك الدولي ،الأثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد19) ، تقرير ن التنمية في العالم 2020 ص01 .

[3] بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 ،العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ،جامعة سطيف ، 2020 ، ص167.

[4] زينب طواف ، زفاس تنقوت، نمذجة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية ومالية ،المجلد 10العدد02, ديسمبر 2023، ص 111 .

إجمالي عدد العاملين في العالم، وهم لا يتمتعون بالقدرة على توفير الغذاء لأنفسهم ولذويهم بشكل منتظم وكاف. ويرتفع هذا العدد إلى نحو 630 مليون عامل يعيشون في فقر (أجر أقل من متوسط 3.2 دولار للفرد يومياً بسعر تعادل القوة الشرائيةPPP) . ما يعني وجود عامل فقير من بين كل خمس عمال على مستوى العالم. كما تشير الإحصاءات الدولية أن نحو ثلثي الفقراء في العالم يتمركزون في الدول ذات الدخل المتوسط وفق تصنيف البنك الدولي، كما أن 85% من الفقراء يتواجدون في الأقاليم والمناطق الريفية وهذا يؤشر بوضوح إلى الإشكالات التي تتعلق بنمط النمو .وسياسات التنمية في الاقتصادات متوسطة الدخل، حيث تحقق النمو ليس مرادفاً لتقليص الفقر، فيما يعرف بالنمو غير المنحاز للفقراء .

كما كان من المتوقع أن يرتفع عدد العمال شديدي أو متوسطي الفقر في الفترة 2020-2021 في البلدان النامية بما فيها الدول العربية . ما يزيد من العقبات التي تعترض تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالقضاء على الفقر في كل مكان بحلول عام 2030. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن أوجه عدم المساواة الكبيرة الأخرى في أسواق العمل، والمحددة حسب الجنس، والسن، والموقع الجغرافي، وطبيعة النشاط، ومستوى التأهيل هي أشد عبئاً ولكن لا تتوفر عنها بيانات تفصيلية في العديد من الدول النامية بما فيها العديد من الدول العربية[1].

الشكل رقم 12:عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر سنة 2019

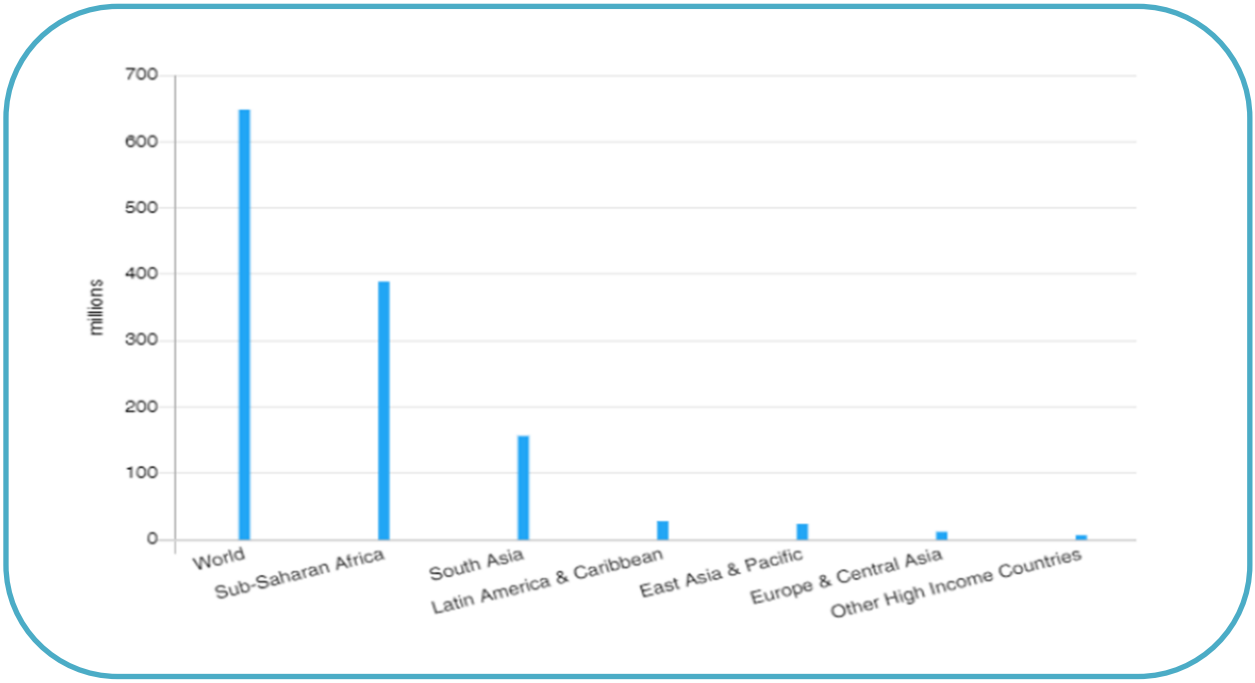

Source: Marcel Mečiar, Kerem Gökten, Ahmet Arif Eren,ECONOMIC & BUSINESS ISSUES IN RETROSPECT & PROSPECT, March 2019,p10.

[1] نواف أبو شماله، الآثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد – 19" على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث ، 2020، ص 139-140 .

يوضح الشكل رقم 12 أن الدول الفقيرة تتمثل في الدول جنوب الصحراء، حيث يقارب عدد الفقراء فيها 400 مليون شخص، رغم الثروات الموجودة في تلك البلدان، وتأتي في المرتبة الثانية جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع بحر الكاريبي.

في أبريل 2020، أشارت التقديرات إلى أن جائحة فيروس كورونا أدت إلى سقوط ما بين 40 و60 مليون شخص في براثن الفقر المدقع .ومع انتقال مركز الجائحة تدريجياً من أوروبا وأمريكا الشمالية إلى بلدان الجنوب، تفاقمت الأوضاع في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث ارتفعت أعداد الوفيات، وطالت فترات الإغلاق، وازدادت الأعباء الاقتصادية بشكل كبير.

واستناداً إلى التحديثات الأخيرة لتوقعات النمو الاقتصادي الصادرة في يونيو من العام ذاته ضمن تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية"، تم تعديل التقديرات الخاصة بتأثير الجائحة على معدلات الفقر. وقد استُخدم في ذلك سيناريوهان:

السيناريو الأساسي :يفترض استمرار تفشي الفيروس بوتيرة متوقعة، مع بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية في وقت لاحق من العام.

سيناريو تدهور الأوضاع :يفترض تفشيًا ممتدًا للفيروس، مما دفع البلدان إلى إطالة تدابير الإغلاق أو إعادة فرضها مجددًا.

ووفقًا للتقديرات، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة تقارب 5% في السيناريو الأول، بينما ارتفع هذا الانكماش إلى نحو 8% في السيناريو الثاني، ما تسبب في ضغط مالي شديد على الاقتصادات الهشة، وأدى إلى انسحاب العديد من الشركات المتضررة من الأسواق، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي بشكل حاد لدى الأسر ذات الدخل المنخفض [1] .

ثالثا: تأثير الجائحة على الطلب والاستهلاك

إن تفشي الفيروس يساهم في تباطؤ الطلب العالمي كونه يخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا ، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم

[1] عواطف خضر حمد الخضر، اثر جائحة كورونا على أسوق العمل، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، السودان،2021 , ص 68.

الأخرى بالتالي فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم ككل، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة[1].

من جانب آخر، تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة، ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الإنتاجية طيلة فترة تفشي المرض نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، ونتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثراً على الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020. في نفس السياق، يعتبر قطاع تصنيع السلع المعمرة (السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية، ... إلخ) من القطاعات الرئيسة في العالم، بالأخص في الاقتصادات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين، واليابان وكوريا الجنوبية التي في الأساس من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أدى الى انقطاع الإمدادات نتيجة لتفشي الفيروس، أدى إلى تباطؤ العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم[2].

تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن جائحة كورونا أثرت على سوق السلع العالمي حيث أدت لانخفاض أسعار النفط على مستوى العالم بنحو 14.1% عام 2020 بسبب تراجع الطلب العالمي وانخفاض معدلات أقل من نقص المعروض ،بسبب عمليات الإغلاق ونقص الطلب العالمي على معظم السلع و انخفض سعر البترول سالب 58.3% والبلاتين سالب 87%، والفضة سالب 61.7% ، والسلع الزراعية سالب 41.3% ، والذهب 0.5 .%والفحم سالب 42.5% ، والمعادن الرئيسية سالب 61.9%[3].

المطلب الثاني : القطاعات الأكثر تضررًا من جائحة كوفيد-19

بعد أن تم في المبحث السابق التطرق إلى التداعيات العامة لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك آثارها على النمو الاقتصادي، معدلات الفقر، البطالة، والطلب والاستهلاك، فإن هذا المبحث يسعى إلى تسليط الضوء على أبعاد إضافية لهذه التداعيات، ولكن من منظور أكثر تحديدًا، عبر تحليل آثار الجائحة على القطاعات الحيوية المختلفة.

فلم تكن جائحة كوفيد-19 أزمة صحية فحسب، بل أزمة متعددة الأبعاد مست كافة القطاعات في المجتمعات والدول على حد سواء. وبينما تم تسليط الضوء بشكل كبير على التأثيرات الاقتصادية الكلية، فإن تداعيات

[1] إبتسام سلاطنية ،شريف غياط ، مرجع سابق ، ص 99 .

[2] الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي، الإمارات 2020 ، ص 09 .

[3] كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سابق ، ص 79 .

الجائحة امتدت أيضًا إلى قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، النقل، العدالة، الحماية الاجتماعية، وحتى الثقافة، مما فاقم التفاوتات البنيوية وأثر بشكل مباشر على الفئات السكانية الأكثر هشاشة.

وبناء على ذلك، سيُعالج هذا المبحث تأثيرات الجائحة على كل قطاع على حدة، بالاعتماد على بيانات إحصائية ومؤشرات كمية من مصادر دولية موثوقة، بهدف تقديم صورة أكثر دقة وشمولاً لحجم الأزمة وعمقها القطاعي.

اولا: قطاع الطيران والسياحة

شكّل قطاع الطيران المدني والسياحة الدولية أحد أبرز ضحايا جائحة كوفيد-19، حيث مثّلت القيود الصحية، وإغلاق الحدود، وتجميد الحركة الجوية العالمية ضربة قاصمة لهذه الصناعة الحيوية التي تسهم في تشغيل واحد من كل عشرة أفراد حول العالم.

1. قطاع الطيران

انخفاض غير مسبوق في حركة الركاب الجويين بنسبة تجاوزت 90% في شهري أفريل وماي 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

تراجعت الإيرادات العالمية لقطاع الطيران بأكثر من 370 مليار دولار أمريكي في 2020، وهو ما يعادل انخفاضًا بنسبة 60.9%.

تم إلغاء أكثر من 60% من الرحلات الدولية خلال الأشهر الستة الأولى من عام الجائحة.

لجأت العديد من شركات الطيران إلى تسريح موظفين أو تقديم طلبات إفلاس (مثل LATAM Airlines و Virgin Australia) [1] .

2. قطاع السياحة

وفقًا لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، تراجعت حركة السياحة الدولية بنسبة 74% في 2020، ما يعادل مليار سائح أقل مقارنة بعام 2019.

نتج عن ذلك خسائر مباشرة تجاوزت 1.3 تريليون دولار في العائدات السياحية الدولية فقط، أي ما يعادل 11 ضعف الخسائر المسجّلة أثناء الأزمة المالية العالمية لعام 2009.

أكثر المناطق تضررًا: أوروبا، جنوب شرق آسيا، إفريقيا.

[1] IATA, Air Passenger Market Analysis, Full Year 2020 Results

الدول النامية التي تعتمد على السياحة (مثل المغرب، تايلاند، تونس، جزر الكاريبي) كانت الأكثر عرضة للانكماش الاقتصادي.

انخفضت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 10.4% في 2019 إلى أقل من 5.5% في 2020 [1] .

و من بين الانعكاسات المباشرة في هذا القطاع

فقدان أكثر من 100 مليون وظيفة مرتبطة بالسياحة والسفر عالميًا (WTTC).

انخفاض الاستثمارات في قطاع السياحة بنسبة 73%.

تراجع إنفاق المسافرين الدوليين بنسبة 64% مقارنة بعام 2019.

ثانيا: قطاع الطاقة و قطاع الصناعة التحويلية

1. قطاع الطاقة

شكّلت جائحة كوفيد-19 صدمة غير مسبوقة لأسواق الطاقة العالمية، حيث أدى الانخفاض الحاد في الطلب إلى اضطرابات كبيرة في أسواق النفط والفحم. فقد انخفض الطلب العالمي على النفط بنحو 9.3 مليون برميل يوميًا في عام 2020 مقارنةً بعام 2019، وهو أكبر انخفاض سنوي يُسجّل في التاريخ الحديث. وقد كان أحد أبرز الأحداث التي شهدها هذا القطاع هو تسجيل أسعار النفط الأمريكي (خام غرب تكساس الوسيط WTI) قيمة سالبة لأول مرة في التاريخ، لتصل إلى -37.63 دولارًا للبرميل في 20 أبريل 2020، نتيجة التخمة في المعروض، وامتلاء مرافق التخزين، وانخفاض الطلب الحاد بسبب الإغلاق الشامل وحظر التنقل.

كما شهدت أسعار الفحم تراجعًا كبيرًا، نتيجة انخفاض الطلب الصناعي وتباطؤ النشاط في محطات الكهرباء التي تعتمد عليه، خاصة في الاقتصادات الكبرى مثل الهند والصين. وتراجعت الاستثمارات في مشاريع الطاقة التقليدية، مع توجه عالمي متسارع نحو مصادر الطاقة المتجددة، التي أثبتت قدرًا أعلى من المرونة في مواجهة الأزمة.

هذا التراجع المفاجئ دفع شركات النفط الكبرى إلى خفض إنفاقها الرأسمالي، وتأجيل أو إلغاء مشاريع تنقيب كبرى، وتسريح آلاف العمال، ما جعل قطاع الطاقة في قلب الأزمة الاقتصادية العالمية [2].

[1] UNWTO, *International Tourism Highlights, 2021 Edition*

[2] International Energy Agency (IEA), *Global Energy Review, 2020*

2. قطاع الصناعة التحويلية

تضرّر قطاع الصناعة التحويلية بشكل كبير نتيجة التداعيات المتسلسلة لجائحة كوفيد-19 على سلاسل الإمداد العالمية، ونقص المواد الأولية، وإغلاق المصانع، وتعليق العمليات الإنتاجية. وقد أدى ذلك إلى توقف خطوط إنتاج كاملة في قطاعات أساسية مثل الإلكترونيات، السيارات، وصناعة النسيج، خاصة في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على مكوّنات مستوردة من آسيا، وعلى رأسها الصين.

ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، سجّل الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضًا بنسبة 11.2% خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو من أسوأ التراجعات الفصلية منذ الحرب العالمية الثانية. وشهدت الاقتصادات النامية تراجعًا أشد حدة في الإنتاج، نتيجة ضعف البنية الصناعية، وعدم القدرة على تنويع مصادر التوريد[1] .

كما كشفت الأزمة هشاشة نماذج الإنتاج الرشيق (Just-In-Time) التي تتبعها معظم الشركات العالمية، والتي ثبت أنها لا توفر مخزونًا كافيًا لمواجهة الأزمات الممتدة. وساهمت هذه الأزمة في إعادة التفكير في الاستراتيجيات الصناعية، حيث بدأت الدول والشركات في التوجّه نحو استراتيجيات بديلة مثل التصنيع المحلي، وتنويع سلاسل الإمداد، ورقمنة الإنتاج.

ثالثا: الفرع الثالث: .قطاع التعليم والثقافة و الحماية الاجتماعية

1. قطاع التعليم

تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل العملية التعليمية على نطاق غير مسبوق. فوفقًا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تأثر أكثر من 1.6 مليار طالب وطالبة بإغلاق المؤسسات التعليمية في أكثر من 190 دولة خلال ذروة الجائحة في عام 2020. أدى ذلك إلى اتساع الفجوة التعليمية بين المتعلمين في الدول النامية والمتقدمة، حيث واجه الطلاب في الدول الفقيرة عوائق تتعلق بعدم توفر البنية التحتية الرقمية، وصعوبة الوصول إلى الإنترنت، ونقص الأجهزة الإلكترونية الضرورية للتعلّم عن بُعد. كما ساهمت الأزمة في تفاقم التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية، وبين الذكور والإناث، وخاصة في المجتمعات الهشة.

إضافة إلى ذلك، حذّرت اليونسكو من أن ملايين الطلاب قد لا يعودون إلى الدراسة حتى بعد إعادة فتح المدارس، خصوصًا في حالات الفقر المدقع والنزاعات. وقد طال هذا التأثير أيضًا المعلمين والمؤسسات التعليمية الخاصة التي فقدت مصادر دخلها، ما يهدد بإضعاف المنظومة التعليمية لسنوات قادمة [2].

[1] United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Industrial Monitor, 2020

[2] UNESCO, Global Education Monitoring: Inclusion and education – All means all. Paris: UNESCO Publishing, 2020

2. قطاع الثقافة والإبداع

تأثرت الصناعات الثقافية والإبداعية بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19، حيث أُغلقت المتاحف، والمسارح، ودور السينما، وصالات العرض، وتوقفت الفعاليات الثقافية الحية في جميع أنحاء العالم. أدى هذا التوقف إلى فقدان ملايين الفنانين والعاملين المستقلين في هذا القطاع لمصادر دخلهم، خاصة أولئك غير المشمولين بالحماية الاجتماعية الرسمية. ويعد هذا القطاع من بين الأكثر هشاشة لأنه يعتمد بشكل كبير على التفاعل الجماهيري، والدخل غير المنتظم، والعمل الحر.

ووفقًا لتقرير اليونسكو (2020)، فإن نحو 90% من المتاحف في العالم أغلقت أبوابها خلال الجائحة، كما أن العديد منها لم يتمكن من إعادة فتحها بعد رفع القيود. وقد تأثرت العروض الفنية والمهرجانات الدولية الكبرى، مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقدان آلاف فرص العمل الإبداعي، لا سيما في الدول النامية [1].

3. قطاع الحماية الاجتماعية

شكّلت جائحة كوفيد-19 ضغطًا هائلًا على أنظمة الحماية الاجتماعية، خصوصًا في الدول النامية التي تعاني أصلًا من ضعف في شبكات الأمان الاجتماعي. فقد أدى الإغلاق الشامل إلى توقف العديد من برامج الدعم النقدي والغذائي، ما أدى إلى تفاقم أوضاع الفئات الفقيرة والهشة. وبحسب البنك الدولي، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (أقل من 2.15 دولار في اليوم) بما يزيد عن 100 مليون شخص عالميًا في عام 2020 فقط.

وتشير تقارير أخرى إلى أن الأزمة دفعت عددًا كبيرًا من العمال غير الرسميين، والمهاجرين، والأسر ذات الدخل المحدود إلى تقليص استهلاكهم الأساسي، وحرمان أطفالهم من التعليم، أو حتى العمل بشكل قسري لتأمين الحد الأدنى من المعيشة. كما أُغلقت العديد من مراكز الرعاية الاجتماعية بسبب قيود الجائحة، ما زاد من حدة الأثر الاجتماعي على الفئات الأكثر هشاشة، كالنساء، والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة [2].

---

[1] UNESCO, Culture in Crisis: Policy guide for a resilient creative sector, Paris, UNESCO, 2020.

[2] World Bank, *Poverty and Shared Prosperity: Reversals of Fortune,* Washington, World Bank, 2021

خاتمة الفصل الثاني

ظهرت جائحة كوفيد-19 لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أواخر شهر ديسمبر 2019، وكانت في بدايتها حالات محدودة من التهاب رئوي مجهول السبب. ومع بداية عام 2020، تبيّن أن الفيروس الجديد – المعروف لاحقًا باسم SARS-CoV-2 – يتميز بسرعة انتشاره العالية بين البشر. وخلال أسابيع قليلة، خرج الوباء من نطاقه المحلي ليصل إلى آسيا وأوروبا، ثم إلى مختلف قارات العالم، مما دفع منظمة الصحة العالمية إلى إعلان كوفيد-19 جائحة عالمية يوم 11 مارس 2020. وقد ساهمت عوامل مثل سهولة الانتقال عبر الرذاذ، وكثافة التنقلات الدولية، وضعف الجاهزية الصحية في العديد من الدول، في تسارع تفشي الفيروس بشكل غير مسبوق.

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن تأثيراتها تجاوزت الجانب الصحي لتطال قطاعات اقتصادية واجتماعية وثقافية أساسية، حيث تكبّد قطاع الطيران والسياحة خسائر فادحة، وشهدت أسواق الطاقة والصناعة التحويلية اضطرابات عميقة، بينما تفاقمت الأزمات في مجالات التعليم، الثقافة، والحماية الاجتماعية، خصوصًا في الدول النامية. هذا التفاوت في مستوى التأثر يعكس هشاشة بعض القطاعات في مواجهة الأزمات الكبرى، ويؤكد الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تعزز من مرونة القطاعات الحيوية لضمان استدامتها مستقبلاً.

الفصل الثالث: تأثير فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تكاملاً غير مسبوق من خلال سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains – GVCs)، التي مكنت الشركات من توزيع عمليات الإنتاج عبر دول متعددة سعياً وراء الكفاءة وتقليل التكاليف. غير أن جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، التي بدأت في أواخر عام 2019، كشفت عن هشاشة هذه الشبكات المعقدة، حيث تسببت في اضطرابات حادة وغير متوقعة أثرت على جميع مراحل سلاسل القيمة، من التوريد والإنتاج إلى النقل والتوزيع. أدت إجراءات الإغلاق، وتعليق السفر، وانخفاض الطلب العالمي، إلى صدمات مزدوجة في العرض والطلب أربكت المنظومة الاقتصادية العالمية، خاصة في القطاعات ذات الاعتماد العالي على الواردات والمكونات الوسيطة. هذا الفصل يهدف إلى تحليل التأثيرات المتعددة للجائحة على التجارة الدولية، وسلاسل التوريد، والنقل، والإنتاج، والاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى الدروس المستخلصة والمستقبل المحتمل لهذه السلاسل في ضوء التحولات البنيوية التي فرضتها الأزمة.

تناولنا في هذا الفصل مبحثين يحتوي المبحث الأول على تأثير فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية أما المبحث الثاني تناولنا فيه مستقبل سلاسل القيمة

المبحث الأول : تأثير فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية

لقد واجه الاقتصاد الدولي أحد أعنف الصدمات العالمية التي تعرف باسم جائحة كورونا (كوفيد-19) ، و التي امتدت لتمس بعمق البنية الاقتصادية العالمية، لاسيما سلاسل القيمة العالمية حيث تسببت في اضطرابات غير مسبوقة ، أثرت بشكل مباشر على عملية الإنتاج، فقد أدت القيود المفروضة على النقل والإغلاقات المؤقتة للمصانع ، و تعليق حركة التجارة إلى إرباك حاد في التدفقات موارد الخام و السلع الوسيطية مما اضعف القدرة الإنتاجية للعديد من القطاعات الصناعية في مختلف أنحاء العالم. وهذا المبحث يشمل تأثير فيروس كورونا على كل من تجارة الدولية ، وسلاسل التوريد ، النقل ولوجستيك و على الإنتاج وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : تأثير جائحة كورنا على تجارة الدولية وسلاسل التوريد

من الركائز الأساسية لسلاسل القيمة العالمية هي كل من التجارة الدولية وسلاسل التوريد ،فمع انتشار جائحة كورونا والقيام بعملية الإغلاق المفاجئ للحدود، وتعطّل خطوط الإنتاج والنقل، إلى شلل مؤقت في تدفق السلع والمكونات عبر الدولة فما مدى تأثير جائحة كورونا على كل من التجارة الدولية وسلاسل التوريد وهدا ما يوضحه المطلب التالي:

اولا: على تجارة الدولية:

تُعدّ التجارة الدولية العمود الفقري لسلاسل القيمة العالمية، حيث تعتمد الشركات في إنتاجها على استيراد مكونات ومنتجات وسيطة من دول متعددة، ثم تصدير منتجات شبه مكتملة أو نهائية إلى أسواق أخرى. وقد أظهرت دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن أكثر من 70% من التجارة العالمية تتم من خلال سلاسل القيمة العالمية، مما يجعل أي اضطراب في التجارة الدولية بمثابة خلل مباشر في هذه السلاسل المعقدة [1] .

ومع تفشي جائحة كوفيد-19، برزت هشاشة هذا الترابط العالمي، حيث أدى انهيار حركة التجارة العالمية إلى تعطيل سلاسل الإمداد والإنتاج بشكل غير مسبوق. ووفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فإن التراجع الحاد في التجارة بسبب الجائحة أثّر بشكل خاص على الصناعات المرتبطة

[1] OECD, Shocks, risks and global value chains: Insights from the OECD METRO model, OECD Publishing, Paris, 2020

بشدة بسلاسل القيمة، مثل الإلكترونيات، السيارات، والأدوية، وقدّرت الخسائر الأولية بنحو 50 مليار دولار أمريكي نتيجة توقف الصادرات من الصين وحدها خلال فبراير 2020 [1].

ضرب وباء كوفيد-19 التجارة العالمية بسرعة وحجم لم يسبق لهما مثيل، وواجهت الشركات متعددة الجنسيات صدمة في العرض في المرحلة الأولى، ثم صدمة في الطلب، حيث أمرت الكثير من الحكومات المواطنين بالبقاء في منازلهم. وكافحت الحكومات والشركات والمستهلكون الأفراد فجأة من أجل شراء المنتجات والمواد الأساسية، واضطرت إلى مواجهة هشاشة سلاسل التوريد الحديثة، وأصبحت الحاجة ملحّة لتصميم سلاسل إمداد أكثر قوة وتنوعًا.

وقد كشفت البيانات الأخيرة التي قدمتها منصة "TradeShift" أن آثار الصدمة الأولية في الصين كانت واضحة، وقد تستمر في الظهور خلال الأشهر القادمة، حيث عانت المعاملات التجارية المحلية والدولية من انخفاض أسبوعي بنسبة 56% بداية من منتصف فيفري. كما حذت حذوها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا، مع تسجيل انخفاض أولي بنسبة 26% في بداية أفريل، واستمرار الانخفاض بنسبة 17% في أواخر أفريل.

أما على المستوى العالمي، فقد استقر أداء التجارة في جميع المناطق المتضررة من الإغلاق، حيث انخفضت المعاملات الأسبوعية الإجمالية منذ 9 مارس بمتوسط 9.8%، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في الفواتير والأوامر منذ نهاية شهر مارس[2].

لقد أدت أزمة جائحة كورونا تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع التجارة الدولية ، حيث انكمشت التجارة العالمية بنسبة 3% في الربع الأول من عام2020، وبنسبة 81.5% في الربع الأخير من نفس العام ، وقد انخفض حجم التجارة الدولية بنسبة 8.3% عام 2020 ، وحجم الصادرات الدولية بنسبة 8.6%، وحجم الواردات الدولية بنسبة 8.2% عام 2020، ووفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية فكانت تتوقع تعافى التجارة الدولية بنحو 5% عام 2021 ، وهو ما يتفق مع السيناريو المتفائل . كما أدت أزمة جائحة كورونا إلى انخفاض حجم التجارة الدولية للبضائع بنسبة تتراوح بين 31-32% عام 2020 ، وانخفاض الرحلات التجارية الدولية خلال عام 2020 بنسبة 47% ، وقد بدأت الرحلات التجارية في الزيادة في أواخر عام 2020 لترتفع بنسبة 85%[3].

---

[1] UNCTAD, Coronavirus outbreak has cost global value chains $50 billion in exports, United Nations Conference on Trade and Development, 2020.

[2] رفيق يوسفي، عبد الكريم زرفاوي، تأثيرات جائحة كوفيد 19 على تجارة دولية وسلاسل امداد، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14 العدد، 01جوان 2021 ص 96 .

[3] كرم سلام عبدالرؤوف سلام، مرجع سابق، ص82.

1. أثار الجائحة على التدفقات التجارية

اعتقد خبراء الاقتصاد في منظمة التجارة العالمية بأن حجم الانكماش والتراجع بسبب هذه الأزمة الصحية سيتجاوز على الأرجح الركود التجاري الناجم عن الأزمة المالية العالمية في 2008-2009، حيث صرح المدير العام للمنظمة أن الخبراء يتوقعون تراجع في حجم النشاط التجاري سنة 2020 بشكل حاد في كل منطقة من مناطق العالم وعبر جميع قطاعات الاقتصاد في ضوء عدم اليقين بشأن المدة الدقيقة للوباء وتأثيراته الاقتصادية، هذه التوقعات تستند حتما على افتراضات قوية، ففي سيناريو متفائل توقع الخبراء انخفاض حجم التجارة العالمية للبضائع بنسبة 13% هذا العام مقارنة بعام 2019. وإذا لم تتم السيطرة على الوباء وفشلت الحكومات في التكيف مع الوباء قد يكون الانخفاض 32% أو أكثر، وهناك عاملان سيحددان قوة التعافي:

أولا: مدى سرعة السيطرة على الوباء.

ثانيا: الخيارات السياسية التي تتخذها الحكومات.

قدر خبراء الاقتصاد في المنظمة أنه إذا تمت السيطرة على الوباء على المدى القصير ووضعت الحكومات السياسات الصحيحة، يمكن أن تنتعش التجارة العالمية وتسترجع مسار ما قبل الوباء في وقت مبكر من عام 2021. ومن الجدير بالذكر أنه حتى قبل تسجيل أول حالة كوفيد 19 لم نكن نحقق أقصى استفادة من إمكانات التجارة لدفع النمو الاقتصادي ، حيث تؤكد الإحصائيات المنشورة أن تجارة البضائع العالمية كانت تتراجع بوتيرة كبيرة في الربع الأخير من عام 2019[1].

الشكل رقم 13:حجم التجارة العالمية للبضائع للفترة 2000-2022

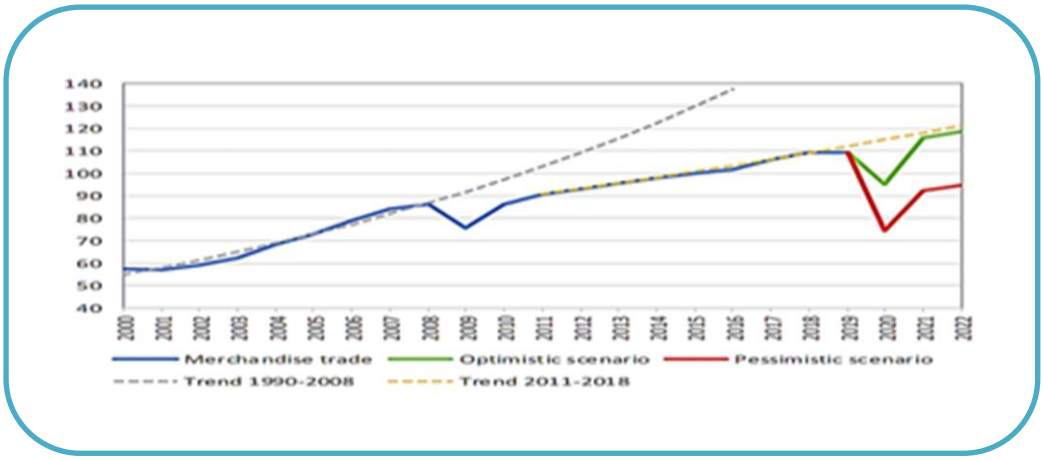

Source:WTO,Press Release 8 Avril 2020

من خلال الشكل رقم 13 أعلاه نلاحظ أن حجم التجارة العالمية للبضائع سجلت سنة 2019 قبل الفيروس انخفاضا طفيفا يقدر بـ 0.1% من حيث الحجم بعد ارتفاعها بنسبة 2.9% في العام السابق، وفي غضون ذلك تراجعت صادرات البضائع العالمية في 2019 بنسبة 3% إلى حدود 18.89 تريليون دولار، في

[1] رفيق يوسفي،عبد الكريم زرفاوي، مرج سابق، ص 97

المقابل ارتفعت تجارة الخدمات سنة 2019 مع ارتفاع الصادرات بنسبة 2% إلى حدود 6.03 تريليون دولار أمريكي، وكانت وتيرة التوسع أبطأ مما كانت عليه سنة 2018 عندما زادت تجارة الخدمات بنسبة 9% [1].

2. تجارة السلع خلال جائحة COVID-19

عرفت تجارة السلع تدهوراً مفاجئاً وقوياً بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا وما جلبته من اضطرابات على مستوى الإنتاج والشحن الشكل الموالي يعرض الإنتاج الحقيقي والتجارة من سنة 2006 إلى غاية 2021[2].

الشكل رقم 14: تطور التجارة الدولية خلال الفترة 2005 إلى 2021

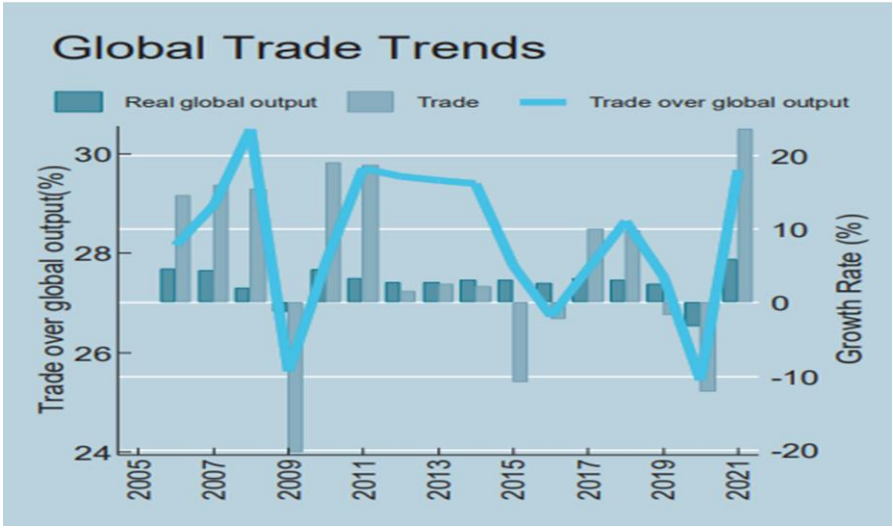

Source: UNCTAD, Key Statistics and Trends in International trade 2021, Trade Effects of the COVID-19Pandemic on International Trade, 2022, p 01

كان لـ COVID-19 تأثير فوري وقوي على التجارة الدولية. فأولى بوادر الانكماش التجاري العالمي كان واضحا في يناير 2020، حيث سجلت معظم الاقتصادات الرئيسية اتجاهات سلبية أين استمر الانخفاض في التجارة الدولية وتفاقم في الربع الثاني من عام 2020، مع انخفاض في تجارة البضائع العالمية بأكثر من 20 % مقارنة بالربع نفسه من عام 2019. اتجاهات التجارة للربع الثالث من ذات السنة على الرغم من استمرارها سلبية على أساس سنوي إلا أنها تحسنت مما كانت عليه في الربع الثاني. كما يتضمن الشكل رقم 14 معدل التراجع الذي واجهته التجارة الدولية خلال أزمة جائحة كورونا كان أقل من معدل التراجع الذي عانت منه التجارة الخارجية العالمية خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008. شهد المشهد التجاري العالمي انخفاضا حادا خلال عام 2020، أين ظهر هذا التراجع بشكل أكثر وضوحًا في البلدان المتقدمة، وخاصة فيما يتعلق

[1] رفيق يوسفي،عبد الكريم زرفاوي، مرجع سابق، ص98 .

[2] لمطوش لطيفة، بلعابد فايزة ، تأثير جائحة كورونا على تجارة الخارجية خلال الفترة 2019-2021 ،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد:06 ،العدد:01 ،2023 ،ص 278.

بالصادرات العالمية في الربع الثاني من سنة 2020، فالتجارة بين البلدان النامية (جنوب – جنوب) كانت لديها مرونة أكبر نسبياً من التجارة الإجمالية العالمية، مع انخفاض بنحو 17% في الربع الثاني تلاه انخفاض 5 % في المائة في الربع الثالث[1].

3. تأثير جائحة كوفيد -19 على النفط :

يُعتبر سوق النفط أحد المحركات الأساسية للتجارة الدولية، نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه النفط كمصدر رئيسي للطاقة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية. تعتمد معظم عمليات التصنيع والنقل والشحن على المشتقات النفطية، مما يجعل تكلفة التجارة العالمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأسعار النفط.

تسبب ظهور فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة له في حدوث انكماش عالمي غير متوقع في النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب على المنتجات النفطية في جميع أنحاء العالم خلال عام 2020، ومع اتخاذ بعض المنتجين الرئيسيين خلال بداية شهر مارس قرار زيادة الإنتاج تزامنا مع الفائض الذي كان يسجله السوق العالمي أدى ذلك إلى حدوث اختلالات في الأسواق النفطية متسببا في أكبر صدمات الأسعار في السوق النفطية على مر التاريخ[2].

مع تحول فيروس كورونا المستجد إلى وباء رسمي وتراجع أسعار النفط وسط حرب الأسعار العالمية تبرز تأثيرات الفيروس على الأسعار سواء على البلدان المصدرة او المستوردة للنفط، وتشير الإحصاءات الدولية إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط في عام 2020 ليسجل بذلك أول انخفاض له منذ أكثر من عقد من الزمن بسبب الانكماش في طلب الصين والانخفاض الكبير في قطاع السفر والتجارة. وأشارت التوقعات في ذلك الوقت أن سوق النفط العالمي سيعتمد في النهاية على مدى سرعة تحرك الحكومات لاحتواء تفشى فيروس كورونا ومدى نجاح جهودها ومدى استمرار تأثير الفيروس على النشاط الاقتصادي وبعد اكتشاف الفيروس في الصين انخفضت أسعار النفط بنحو 20 دولارا للبرميل تحسباً إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، حيث أدى انتشار عدوى الفيروس إلى انخفاض الإنتاج ، وهو ما يبرر تقرير سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية إلى أهميه دور الصين في استهلاك النفط حيث تمثل الصين 14% من الطلب العالمي على النفط و أكثر من 80% من النمو العالمي في الطلب خلال عام 2019[3] .

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2019 لتصل إلى 64.04 دولار للبرميل وفق سلة خامات أوبك في ظل حالة عدم اليقين التي سادت نشاط الاقتصاد العالمي بسبب الحروب التجارية، ثم لتلقى الأسعار دعما في أواخر عام 2019 مع توقيع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق تجاري أولي الذي خفف من حدة هذه الحرب التجارية ما جعل تحسن في أسعار النفط في السوق العالمية بنسبة 8.2% خلال شهر ديسمبر 2019 مقارنة بشهر نوفمبر من العام نفسه.

---

[1] لمطوش لطيفة، بلعابد فايزة ،مرجع سابق ،نفس الصفحة .

[2] فاتح حركاتي ، تداعيات أزمة فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية ،جامعة باتنة ،2020، ص 135 .

[3] كرم سلام عبدالرؤوف سلام، مرجع سابق، ص84-85

ومع ظهور فيروس كورونا وتحوله إلى وباء عالمي رسميا تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل كبير ومفاجئ حيث تحددت أزمة النفط يوم الاثنين 9 مارس 2020 لتكون أول أزمة وأسواءها منذ آخر أزمة مست الاقتصاد العالمي سنة 2008، حيث سقطت أسعار النفط إلى 33.87 دولار للبرميل وهو أول انخفاض منذ سنة 2016. وقد تراجع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 8.4 مليون برميل يومي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 924 مليون برميل يومي، وواصل انخفاضه خلال الربع الثاني من سنة 2020 بشكل قياسي بلغ نحو 11.1 مليون برميل يومي[1].

4. التأثيرات غير المتكافئة لجائحة كوفيد-19 على الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

طرحت جائحة كوفيد-19 سؤالًا جوهريًا في أوساط الباحثين وصنّاع السياسات: هل تمثل سلاسل القيمة العالمية (GVCs) مصدرًا للهشاشة، أم عنصرًا للمرونة في مواجهة الأزمات؟ فقد كشفت الأزمة عن تفاوت ملحوظ في تأثيراتها على الشركات، تبعًا لانخراطها في سلاسل القيمة من عدمه.

الشكل رقم 15:صادرات الشركات الفرنسية (غير منخرطة) في سلاسل القيمة العالمية خلال أزمة كورونا 2020

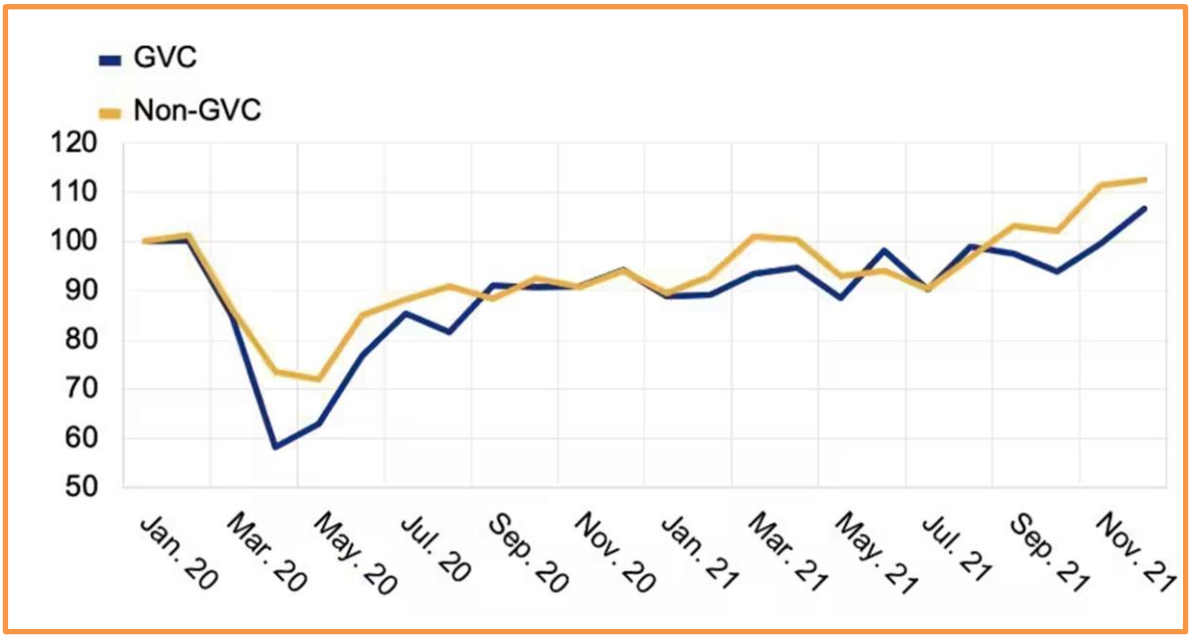

Source: Lebastard, L., Serafini, R ., Understanding the impact of COVID-19 supply disruptions on exporters in global value chains, *European Central Bank Research Bulletin*, No. 105, 2023.

[1] وسان عمرون ، فوزي سماعلي، انعكاسات جائحة كورونا على قطاع النفط في الجزائر ،حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد:16 العدد:02 ، ديسمبر 2022 ص 7

- "يناير 2020 = 100" تعني أن صادرات الشركات في يناير 2020 تُستخدم كقيمة مرجعية (Baseline).
- أي قيمة تظهر في الشكل بعد ذلك تُقاس كنسبة مئوية مقارنةً بتلك القيمة المرجعية.

مثلا:

- إذا كان المؤشر في أبريل 2020 = 58 للشركات المنخرطة في سلاسل القيمة (GVC firms)، فهذا يعني أن الصادرات انخفضت بنسبة 42% مقارنةً بمستواها في يناير 2020.
- وإذا كان المؤشر في مايو 2020 = 72 للشركات غير المنخرطة (non-GVC firms)، فهذا يعني أن الانخفاض كان بنسبة 28% فقط مقارنةً بنفس المرجع.

تشير دراسة منشورة من قبل **البنك المركزي الأوروبي** و**المنتدى الاقتصادي العالمي** (Lebastard & Serafini, 2023) إلى أن الشركات الفرنسية المنخرطة في سلاسل القيمة العالمية سجّلت انخفاضًا حادًا في صادراتها بنسبة **42% خلال أبريل 2020** مقارنةً بيناير من نفس العام، في حين بلغ التراجع لدى الشركات غير المنخرطة في GVCs حوالي **28%** فقط. كما أن تعافي الصادرات لدى الشركات الأولى استغرق حتى **ديسمبر 2021**، بينما استعادت الشركات غير المرتبطة بالسلاسل مستوياتها السابقة للجائحة بحلول **مارس 2021**.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات دقيقة تغطي مجمل الشركات الفرنسية المصدّرة، مما أتاح إجراء تحليل على **مستوى الشركة (firm-level)** لقياس تأثير **الاختناقات في سلاسل الإمداد** التي بلغت ذروتها خلال عام 2021.

وتكمن **مضاعفة الأثر السلبي** على شركات GVCs في كونها تواجه ما يُعرف بـ"الاختناق المزدوج" (Double Shock):

- من جهة، انخفاض حاد في الطلب العالمي على صادراتها.
- ومن جهة أخرى، صعوبات كبيرة في تأمين المدخلات الوسيطة المستوردة اللازمة للإنتاج.

وقد لوحظ أن الشركات التي تعمل في **المراحل النهائية (Downstream)** من سلاسل الإنتاج كانت الأكثر تضررًا. وفي المقابل، أثبتت **الشركات التي تنوّع مصادر استيرادها الأساسية** قدرتها على التخفيف من حدة الأثر، ما يعكس أهمية **تنويع شبكات التوريد** في مواجهة الأزمات الممتدة.

الشكل رقم 16:صادرات الشركات الفرنسية المنخرطة (غير المنخرطة) في سلاسل القيمة العالمية خلال الأزمة المالية 2008

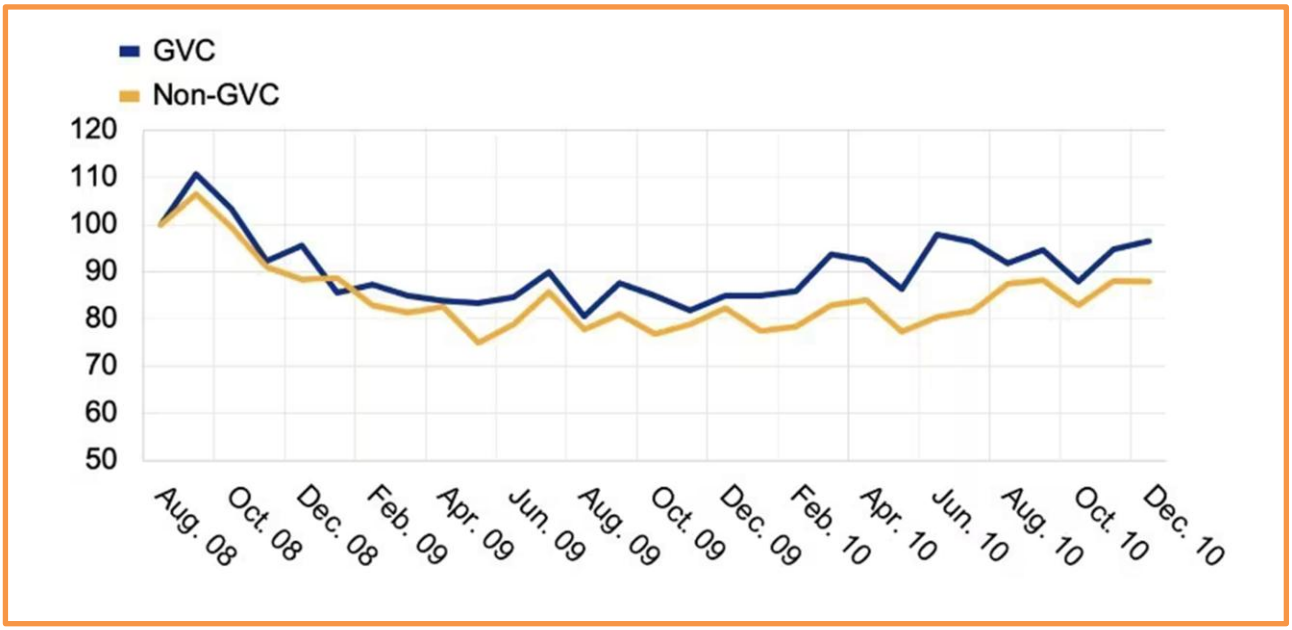

Source:Lebastard, L., Serafini, R ., Understanding the impact of COVID-19 supply disruptions on exporters in global value chains, *European Central Bank Research Bulletin*, No. 105, 2023.

من المثير للاهتمام، أنه خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، كانت الصورة معاكسة (انظر الشكل16)، حيث سجّلت الشركات المنخرطة في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) انخفاضًا أقل في صادراتها الاسمية مقارنةً بنظيراتها غير المنخرطة في تلك السلاسل.

فمقارنة بشهر أوت 2008، انخفضت الصادرات الاسمية لشركات GVC بنسبة 19% بحلول أوت 2009، في حين انخفضت صادرات الشركات غير المرتبطة بسلاسل القيمة بنسبة ربع (25%) في أدنى مستوياتها خلال ماي 2009.

وبالمقارنة مع أزمة كوفيد-19، كان الانهيار في التجارة خلال أزمة 2008 أقل حدة وأقل فجائية، رغم أنه كان أكثر استمرارية لكلا النوعين من الشركات. وهذا يشير إلى أن مدى كون تجارة سلاسل القيمة مصدرًا للهشاشة أو مصدرًا للمرونة يعتمد في النهاية على طبيعة الأزمة ذاتها. سواء كانت الأزمة مالية كما في 2008 أو صحية ونظامية كما في 2020 هي العامل الحاسم في تحديد ما إذا كانت سلاسل القيمة العالمية

ستشكل عنصر ضعف أو مصدر مرونة. فبينما كانت GVCs أكثر مرونة نسبيًا في أزمة 2008، أظهرت هشاشة واضحة خلال أزمة كوفيد- 19 [1].

ثانيا: تأثير جائحة كوفيد-19 على سلاسل التوريد:

تعد صدمة الفيروسات التاجية لعام 2020 واحدة من أكثر الأزمات حدة، والتي أثرت على الشركات والعاملين كما شلت حركة النقل الداخلية والخارجية. كشفت جائحة فيروس كورونا عن الثغرات الأمنية في سلاسل الإمداد العالمية، وهو مخاطر الاعتماد المفرط على مركز تصنيع واحد الصين (المعروفة بمصنع العالم بحثا عن ميزة في التكلفة وكثافة اليد العاملة الرخيصة). كما صرحت Anna Nagurney الخبيرة في نماذج سلاسل الإمداد وأستاذ العمليات وإدارة المعلومات في جامعة Massachusetts بأن جائحة فيروس كورونا على مستوى آخر من التأثير على سلاسل الإمداد العالمية لم يسبق لها مثيل ،كما قال Jack Kleinhenz كبير الاقتصاديين لأكبر اتحاد لتجارة التجزئة في العالم "إن الانخفاضات القياسية في التوظيف، والناتج المحلي الإجمالي، ومبيعات التجزئة وغيرها من المؤشرات أدت إلى أرقام لا مثيل لها بحيث لا يمكن مقارنتها بأي شيء في التاريخ الاقتصادي، ولا يزال يتعين علينا مواكبة حقيقة ما نشهده مع مثل هذه الاضطرابات الكبيرة، و من الصعب حساب الضرر أو تحديد المستقبل ".

عمليات الإغلاق التي انتهجتها الدول أدت إلى انخفاض الواردات، هذا بدوره أدى إلى تحولاً كبير في الطلب الكلي على المنتجات المحلية. وعليه إذا كانت الشركات المحلية تنتج بديلاً جيدًا للواردات فالإغلاق قرار إيجابي، أما في حالة العكس إذ لم يتمكن المنتجون المحليون من استبدال الواردات كما هو الحال في بعض الأجزاء المصنعة المستوردة فسيدخل الدول في أزمة جراء تعطل سلاسل الإمداد العالمية. خاصة أن التجارة العالمية لم تعد بسيطة منذ منتصف الثمانينيات، بسبب تضاعف سلاسل التوريد الدولية. وهذا ما يزيد من انتشار الصدمات، ستتسبب التأثيرات المتتالية في التصنيع لبعض الدول (الصين) إلى تعطيل سلاسل إمداد قطاعات التصنيع في الدول الأخرى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[2].

ويمكن تحديد أثر جائحة كوفيد 19 على سلاسل الإمداد العالمية من خلال الشكل الموالي:

---

[1] Lebastard, L., Serafini, R ., Understanding the impact of COVID-19 supply disruptions on exporters in global value chains, *European Central Bank Research Bulletin*, No. 105, 2023.

[2] مومن عبد القادر ،بن شواط سمية، تربش محمد ،بوريش أحمد، تأثير فيروس كورونا على سلاسل الإمداد العالمية ،دراسات اقتصادية ،مجلد:15 العدد01 ،2021 ص 378

الشكل رقم 17:جائحة COVID-19 تعطل سلاسل الإمداد العالمية

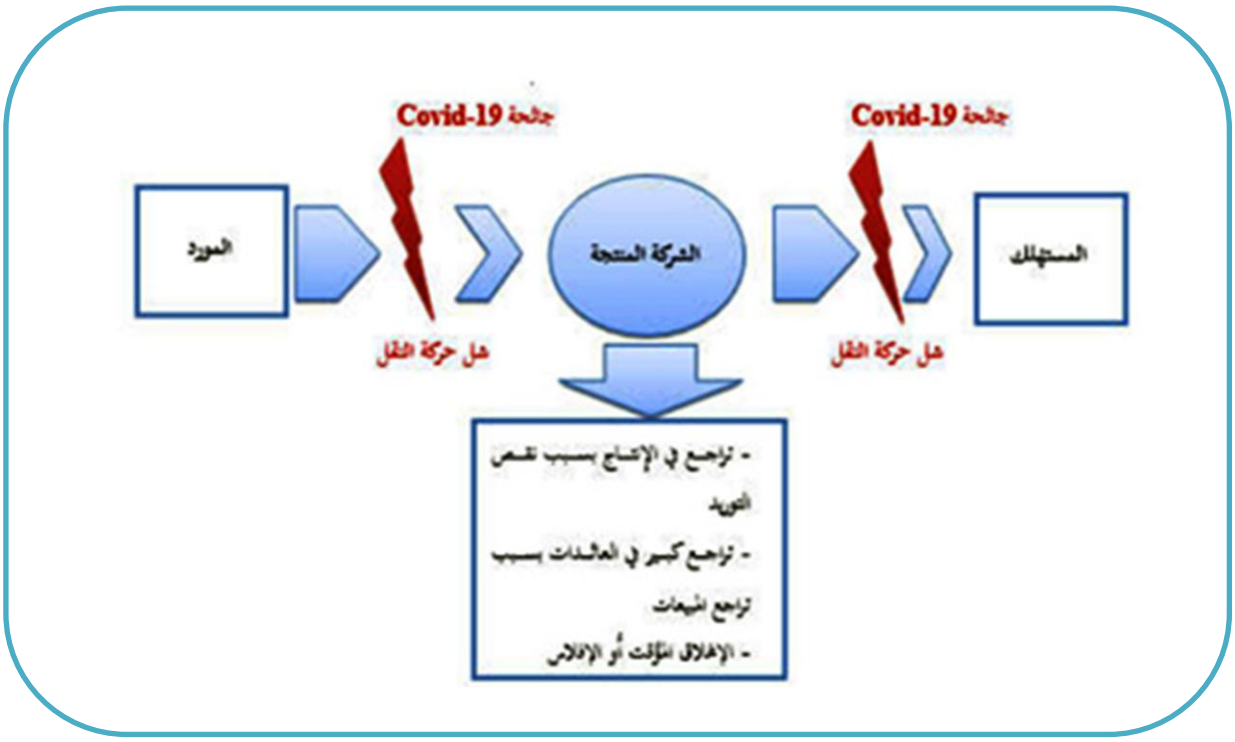

المصدر: مومني عيد القادر، تريش محمد، انعكاسات فيروس كورونا على سلاسل الإمداد العالمية، المؤتمر الدولي الموسوم بـ "جائحة كورونا كوفيد بين حتمية الواقع والتطلعات، يومي 15/16 يوليو 2020، المركز الديمقراطي العربي؛ برلين – ألمانيا بالتعاون مع المركز الجامعي مغنية؛ الجزائر، ص169

إن الآثار المترتبة لجائحة كوفيد 19 على سلاسل الإمداد العالمية تجلت بوضوح في شل حركة النقل الدولي بشقيه الجوي والبحري، وحتى النقل البري بين بعض الدول المتقاربة جغرافيا، الأمر الذي أدى إلى تعطل الإنتاج في العديد من الشركات بسبب التراجع الكبير لتوريد المادة الأولية بالإضافة نقص تنقل الموظفين وقيود حركة المرور، وبالمقابل تراجع العرض المتاح بالنسبة للمستهلك، وأصبحت سلاسل الإمداد تقتصر فقط على المواد الأساسية مثل المواد الغذائية والأدوية وأيضا المعدات والأدوات اللازمة للتصدي للوباء مثل: أجهزة التنفس وأجهزة التحليل والكشف عن الفيروس .وبالرغم من الآثار السلبية للوباء على سلاسل الإمداد العالمية إلا أنه يمكن القول أن كان هناك شيء إيجابي واحد من هذا الوباء، وهو أنه ساعد في الكشف عن نقاط الضعف في سلاسل الإمداد العالمية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل، ولهذا فالآثار السابقة تمثل عواملا قد تجبر الشركات مستقبلا على إعادة النظر في استراتيجية سلسلة الإمداد العالمية الخاصة بها، كما أنه قد يكون حافزا للعديد من الشركات نحو تسريع اعتماد نماذج وقدرات شبكة الإمداد الرقمية. ويمكن حصر أهم الآثار المترتبة لجائحة كوفيد 19 على سلاسل الإمداد العالمية من خلال أولا

تحديد أثره على حركة التجارة العالمية خلال عام 2020 ومن ثم أثره على حركة النقل الدولي بشقيه البحري والجوي[1].

وفي الحقيقة تأثير فيروس كورونا كان أكبر وواضح من جانب الموردين. بعد توقف حركة النقل العالمية بسبب تفشي فيروس كورونا تعرض الموردون في العديد من الصناعات لخسائر كبيرة، حيث قام عملاؤهم (المصنعون بتخفيض الإنتاج أو إيقافه بالكامل. مثلا في قطاع السيارات وحده، بحلول 26 مارس 2020 تم إغلاق 41 من 44 مصنعًا لتجميع السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أعلنت Aptiv –واحدة من أكبر موردي السيارات في العالم، وهي شركة تقنية عالمية تركز على جعل التنقل أكثر أمانا وخضرة (أي محافظ على البيئة)– اتخذت سلسلة من الإجراءات لزيادة تعزيز المرونة المالية للشركة في الاستجابة إلى عدم اليقين غير المسبوق المتعلق بتأثير جائحة الفيروس التاجي الجديد COVID–19 على صناعة السيارات العالمية والاقتصادات حول العالم، وسحبت كامل تسهيلاتها الائتمانية البالغة 1.4 مليار دولار[2].

إن سلاسل التوريد اليوم معقدة للغاية لدرجة أنه من المستحيل عمليا على الشركات الغربية أن تعرف بالضبط من أين تأتي أو يتم تجميع كل شيء تصنعه الموردين هم فقط الطبقة الأولى من سلسلة التوريد لدى الموردين موردين خاصين بهم، والذين قد يكون لديهم بدورهم طبقة ثالثة من الموردين، حيث صرح Michael Essig أستاذ إدارة التوريدات في جامعة Bundeswehr في ميونيخ أن شركة متعددة الجنسيات مثل فولكس فاجن لديها 5000 مورد ما يسمى الموردين من الدرجة الأولى، ولدى كل مورد 250 مورد من المستوى الثاني، وهذا يعني أن الشركة لديها بالفعل 1.25 مليون مورد الغالبية العظمى منهم لا تعرفهم . قد تصبح نقاط الضعف في سلسلة الإمداد واضحة فقط عندما تكون هناك أزمة. يشير تقرير جديد صادر عن شركة Dun & Bradstreet لتحليل بيانات الشركات إلى أن حوالي 51000 شركة حول العالم لديها مورد مباشر واحد أو أكثر في Wuhan الصينية، وأن 5 ملايين شركة حول العالم لديها مورد أو أكثر من الدرجة الثانية في منطقة Wuhan منبع فيروس كورونا (COVID–19). وبحسب تقارير Dun & Bradsteet فإن 38 شركة من شركات Fortune 1000 بالكامل لديها مورد من المستوى الأول أو المستوى الثاني في منطقة Wuhan وبالتالي عندما تحدث أزمة يكون من الصعب طبعا حل المشكلة لأن الشركات تبحث جميعا عن بدائل في نفس الوقت وليس لدى السوق ببساطة الكثير من الشركات المتخصصة القادرة على بدء العمل إذا كانت هناك مشكلة في مكان آخر[3].

[1] زرادة محمد ،قازي أول محمد شكري ،سحنون سمير ،دراسة تحليلية لأثر جائحة كوفيد 19 على سلاسل الإمداد ،مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، المجلد:07 العدد01 ،سنة 2022 ، ص 390.

[2] مومن عبد القادر ،مرجع سابق، ص 380 .

[3] مومن عبد القادر ،مرجع سابق، نفس الصفحة

المطلب الثاني: تأثير فيروس كورونا على النقل واللوجستيك و القطاع الصناعي العالمي :

بعد تعرض العالم إلى صدمة كورونا التي نجم عنها غلق الحدود ، الذي أدى بدوره إلى انعدام لخطوط الإنتاج و النقل تغيّرت أنماط الاستيراد والتصدير. كما بدأت العديد من الدول والشركات في إعادة تقييم استراتيجياتها الإنتاجية والتجارية، متجهة نحو نماذج أكثر مرونة واستدامة، تشمل التنويع الجغرافي، و التوطين الجزئي، والتخزين الاستراتيجي. وسنتناول في هذا المطلب على تأثير الفيروس كورونا على النقل واللوجستيك والإنتاج .

اولا :على النقل ولوجستيك:

واجه قطاع النقل والخدمات اللوجستية تحديات كبيرة نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 غير المتوقعة. وقد تعرضت العمليات لانتكاسات متعددة، مثل القيود الصارمة على الاستيراد والتصدير، وانخفاض الطلب على سفر الركاب، وتغير العلاقات مع العملاء، مما أثر سلبًا على شركات النقل خلال هذه الفترة.

تمت دراسة تأثير كوفيد-19 على نقل البضائع، مع التركيز بشكل خاص على الصين. وقد أظهرت النتائج أن الجائحة كان لها تأثير سلبي على حجم مبيعات النقل البري في البلاد، حيث ارتفعت حالات الإصابة المؤكدة، مما أدى إلى تخزين طارئ وسوء إدارة للموارد والمرافق الحيوية، بالإضافة إلى عدم استقرار في سوق العرض والطلب. كما شهدت أنماط الشراء والاستهلاك تغييرات ملحوظة، مثل زيادة المخاوف وتراجع الاستثمارات.

قام سوبراهمانيا وكيرمانشاتشي (2021) بتحليل تأثير كوفيد-19 على صناعة النقل من خلال دراسة مقارنة لأنماط النقل المختلفة، بما في ذلك النقل البري والجوي والسكك الحديدية. وقد أثر كوفيد-19 بشكل كبير على جميع أشكال النقل، حيث انخفض عدد الركاب والعرض بشكل ملحوظ. وفقًا لكيم (2021)، انخفضت الرحلات إلى المدن الكبرى والنقل بالحافلات بنسبة تتراوح بين 50% و90% على مستوى العالم، وقد تم تناول بعض الحلول لهذه المشكلة من قبل القطاع[1].

[1] Dalia Perkumiene , Agbonmere Osamede , Regina Andriukaitiene , Olegas Beriozovas ,THE IMPACT OF COVID-19 ON THE TRANSPORTATION AND LOGISTICS INDUSTRY,Problems and Perspectives in Management, Volume 19, Issue 4, 2021,p460

الشكل رقم 18:كوفيد-19 وحجم حركة الشحن في الصين

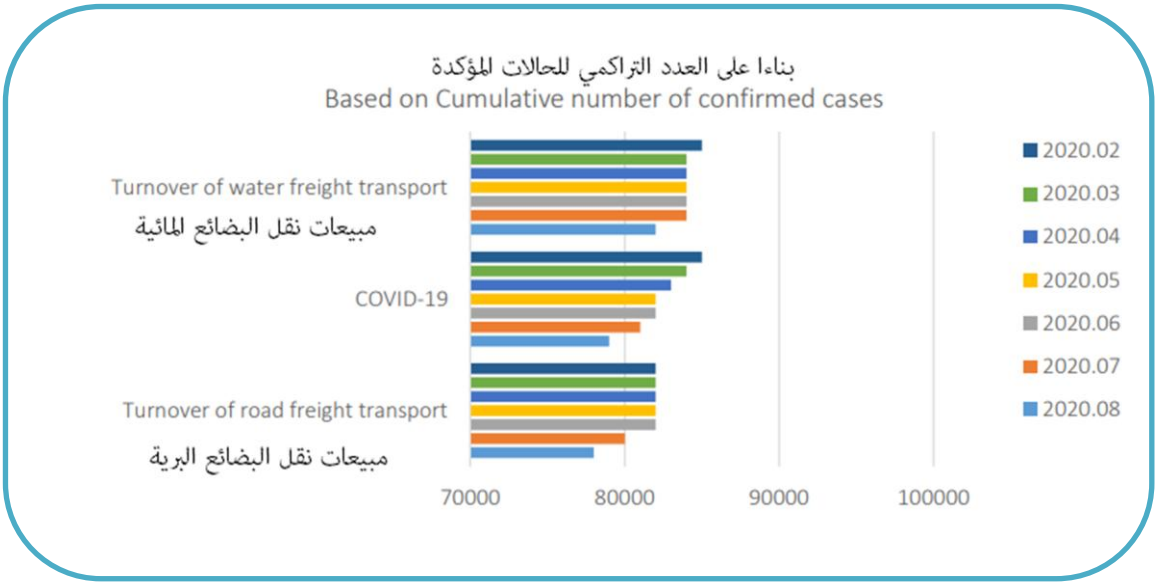

sourse: Dalia Perkumiene , Agbonmere Osamede , Regina Andriukaitiene , Olegas Beriozovas ,THE IMPACT OF COVID-19 ON THE TRANSPORTATION AND LOGISTICS INDUSTRY,Problems and Perspectives in Management, Volume 19, Issue 4, 2021,page460

أدت التدابير الاحترازية لتفادي جائحة كورونا لفرض حالة طوارئ عالمية، وتقييد حركة السفر والتجارة والنقل واللوجستيات بين أكثر من200 دولة حول العالم ،بما أدى لتراجع معدلات التجارة العالمية ،وانهيار أسواق النفط ، وهو ما أدى لإبرام تحالف "أوبك" والاتفاق على خفض الإنتاج في 21 افريل عام 2020 . بنحو 9,8مليون برميل لوضع حد لخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط . وقد انخفضت حركة الحاويات العاملة على خطوط الشرق الأقصى/أوروبا/البحر المتوسط بنحو 52% خلال عام 2020. ، وقد أدى تراجع التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط وانعكاساتها على قرارات تحويل بعض شركات الملاحة العالمية لخط سيرها أو تخفيضها لحركة السفن لضرورة إطلاق حوافز وسياسات تسويقية مرنة للحد من تلك التداعيات على حركة الملاحة البحرية بجميع الموانئ العالمية وقناة السويس وامتصاص الصدمة والتأثيرات السلبية المحتملة للأزمة [1].

أثر اضطرابات سلسلة التوريد وعمليات الإغلاق على شركات الخدمات اللوجستية بالفعل. أدت القيود التشغيلية إلى تأخير التسليم والازدحام وارتفاع أسعار الشحن. ومع ذلك، لم تتأثر جميع القطاعات بشكل متساوي فالشركات التي تخدم التجارة الإلكترونية شهدت نشاطا متزايدا مع اختيار المستهلكين التسوق عبر الإنترنت للضروريات، في حين أن تلك التي تخدم قطاعات أخرى (مثل السيارات والسلع الاستهلاكية) شهدت تراجعا. أحد العوامل المخففة: من المفترض أن يوفر الانخفاض القياسي في أسعار الوقود بعض الراحة لشركات النقل. وعموما، أدت حالة عدم اليقين إلى ضغط هبوطي على الإيرادات[2].

[1] كرم سلام عبدالرؤوف سلام، مرجع سابق، ص81

[2] (IFC),International Finance Corporation,The impact of COVID-19 on logistics,(2020).p05.

تأثير فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية كان من المتوقع أن ينخفض عدد المؤسسات الصغيرة بسبب حالات الإفلاس العديدة بسبب جائحة كورونا بالإضافة إلى ذلك سوف يستغرق الأمر وقتا طويلا لاستعادة مستوى الاستثمار ونشاط المؤسسات، حيث كان من المتوقع أن يكون التعافي بطيئا وشمل ذلك جميع القطاعات بما فيها السياحة. الحرف الزراعة، توريد المواد الغذائية، والمشروبات والعاملين لحسابهم الخاص. وأصحاب المشروعات متناهية الصغر (حوالي 60% من العمال في القطاعات الفرعية للفنادق والترميم. وهو الرقم الذي يوضح عظمتهم في حالة التعرض للأزمة الاقتصادية الحالية. وتلعب المؤسسات الصغيرة دورا رئيسيا كمقدمين للتوظيف خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وغالبا ما يكافحون للحصول على الائتمان ولديهم القليل من الأصول وأقل احتمالا للاستفادة من حزم التحفيز الاقتصادي هذه المؤسسات اصبحت في موقف ضعيف بشكل خاص عندما أمرت السلطات بإغلاق جميع المؤسسات غير الضرورية. وهنا لم يكن أمام الشركات أي سبيل آخر غير تخفيض تكاليف التشغيل والمصاريف بسبب الأزمة التي يمكن أن تثقل كاهلها، نظرا لمواردها المحدودة في كثير من الأحيان وصعوبات في الوصول إلى رأس المال [1].

- **التأثير شديد على الشركات الصغيرة:** تضررت شركات النقل بالشاحنات الصغيرة بشدة لأنها لا تملك عادة أي خطة احتياطية أو خطة تعافي أو خطة تشغيل متقطعة. كما أن الافتقار إلى التكنولوجيا والأدوات اللازمة لاتباع الإرشادات الصحية (على سبيل المثال، تعقيم عمليات التسليم) يزيد من تعقيد استجابتهم.
- **تأثرت كبرى الشركات بشكل كبير:** ففي أفريل، أعلنت شركتا DHL و CEVAللخدمات اللوجستية في القاهرة عن تفعيل بند القوة القاهرة في جميع عقودهما بسبب جائحة كوفيد-19، وهو بند يسمح بإلغاء العقود في حال وقوع أحداث غير متوقعة. ومن المتوقع أن تواجه شركات أخرى تدهورًا في أوضاعها المالية، مما قد يؤدي إلى خفض تصنيفها الائتماني، كما حدث بالفعل في هذا القطاع.[2].

ثانيا: على القطاع الصناعي العالمي:

باعتبار أن الصناعة هي المصدر الرئيسي لسلاسل التوريد العالمية، فقد تأثر قطاع تصنيع السلع المعمرة كالسيارات الأدوات الإلكترونية والكهربائية في أهم مراكز الإنتاج العالمي لاسيما الصين واليابان وكوريا الجنوبية والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد مدخلات تصنيع جد مهمة لبعضها البعض ولبقية دول العالم الأخرى. وانقطاع الإمدادات بسبب الجائحة أدى إلى تباطؤ العملية الإنتاجية وإحداث صدمات عرض من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة ، افريل 2020 . حيث انخفض التصنيع العالمي بنسبة 5% في الأشهر الـ6 الأولى من عام 2020 مقارنة ب عام 2019، و كان من المتوقع

[1] قباتي فطيمة الزهرة، سفيات امينة ،علوني عمار ، آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021 ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 16 العدد03 ، نوفمبر 2021 ،صفحة 169.

[2] (IFC),International Finance Corporation, op, cit.p05.

ان يتعافى من هذا التراجع خلال النصف الثاني من عام 2020، ويتجاوز معدلاته في 2019 مع بداية 2021. شهد قطاع السيارات أكبر تراجع في الإنتاج عالميا خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 13% ، و النسيج ب 8% ثم الإلكترونيات 7%. و يحظى قطاع السيارات ومعدات النقل وقطاع النسيج موجة التعافي الأسرع خلال النصف الثاني 2020 بمعدل نمو 10 % و 8% على التوالي. تجدر الإشارة إلى إن الصين سجلت تراجعا في الإنتاج الصناعي في الشهرين الأولين من عام 2020 قدر ب 35%، كان هو الأكبر مقارنة ببقية الدول نظرا لارتفاع حصتها في التصنيع العالمي الذي يشكل 28% من إنتاج التصنيع العالمي وحجم الانخفاض الحاصل في الإنتاج ويعد هذا الانخفاض جد شديد مقارنة بالانخفاض المسجل بسبب الإغلاق الناتج عن فيروس سارس SARS في 2002/2003 أو الأزمة المالية العالمية. وتقلصت مبيعات التجزئة للفترة من ديسمبر 2019 وفيفري 2020 ب 25% وتعطلت على أثر ذلك سلاسل القيمة في الصين لاسيما في قطاع مكونات السيارات والإلكترونيات و قطاع النقل خاصة البحري منه وقطاع التصدير وخلق تحديات عميقة على جميع المستويات). كما انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصيني (PMI) Purchasing Manager's Index بحوالي 22 % في شهر فيفري 2020 ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالصادرات، ما دفع إلى تسجيل انخفاض في الصادرات بنسبة 2% تقريبا على أساس سنوي. ويعادل هذا الانخفاض الملحوظ في شهر فيفري على مدى العام 2% من المعروض من السلع الوسيطة إضافة إلى ذلك أكدت مؤشرات الشحن أيضا حدوث انخفاض في الصادرات الصينية حيث واصل مؤشر شنغهاي لشحن الحاويات انخفاضه مما يشير إلى قدرة الشحن الزائدة وانخفاض الطلب على سفن الحاويات . وترتبط معظم هذه التداعيات بمكانة وموقع الصين في سلاسل القيمة العالمية التي لم تعد أهميتها تقتصر على وضعها كمصنع ومصدر للمنتجات الاستهلاكية بل تعدى ذلك إلى أن أصبحت الصين المورد الرئيسي للمدخلات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج، حيث تنشأ حوالي 20% من التجارة العالمية في تصنيع المنتجات الوسيطة في عام 2019 في الصين مقابل4% عام 2002 . وبذلك تحولت إلى أهم مركز في مختلف سلاسل القيمة العالمية بين سنتي 2000 و 2019 بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا هما أهم مركزين كمنتج رئيسي للمنتجات والمكونات ذات القيمة العالية، وكعميل كبير للسلع العالمية والمنتجات الصناعية ، وكسوق استهلاكية رئيسية وبرزت في قطاعات ذات تكنولوجيا عالية، مثل الهواتف النقالة والسيارات وأجهزة الإعلام الألي، كما أضحت منتجا مهما للكثير من السلع الوسيطة والمسؤولة عن تجميع وتركيب العمليات[1].

و تشير الإحصاءات إلى أن 20% من التجارة العالمية تأتى في هيئة منتجات وسيطة تم تصنيعها في الصين ، ويعد التصنيع الصيني ضرورة لكثير من سلاسل القيمة العالمية. خاصة تلك المتعلقة بالأدوات الدقيقة والآلات ومعدات السيارات والاتصالات و حدوث أي اضطراب كبير في إمدادات الصين في هذه القطاعات سيؤثر بشكل كبير على المنتجين في بقيه العالم، ومن البلدان المتأثرة نتيجة تعطل الصادرات الصينية:

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية ،مرجع سابق، ص46-47

- على المستوى القطاعي نجد أن اكثر الاقتصاديات تأثراً هي قطاع الآلات والسيارات والمواد الكيميائية بالاتحاد الأوروبي ، والآلات والسيارات والأدوات الدقيقة بالولايات المتحدة الأمريكية والآلات والسيارات اليابانية، والآلات ومعدات الاتصالات بجمهورية كوريا ، ومعدات الاتصالات وآلات المكاتب بمقاطعة تايوان الصينية، ومعدات الاتصالات في فيتنام.
- من أكثر البلدان تأثرا أستراليا وروسيا والبرازيل وكندا والاتحاد الأوروبي وهونج كونج والهند وإندونيسيا و اليابان و جمهوريه كوريا وماليزيا والمكسيك.
- أدى انتشار فيروس كورونا إلى تعطيل عمليات التصنيع في جميع أنحاء العالم حيث قامت الصين بإغلاق مصانعها وعاد الكثير من العمال إلى بلادهم مما أثر بالسلب على سلاسل الإمداد العالمية ، وقد توقفت شركات عالمية عن التصنيع مثل شركه هيونداي نتيجة عدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار الصينية.
- تأثرت سلاسل الإمداد العالمية نتيجة التأخر في التسليم من الدول الصناعية للمنتجين مما أثر على مخزون المدخلات كما انخفض مخزون السلع تامة الصنع ، وانخفض نشاط الشراء بشكل كبير نتيجة تراجع مشتريات الصين و انخفاض الإنتاج والطلب في دول أخرى.
- كما أشار مؤشر مديري المشتريات الى انخفاض الإنتاج في السلع الاستهلاكية والوسيطة مع انخفاض حاد في السلع الاستثمارية.
- أثرت جائحة كورونا على بعض الصناعات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية والأجهزة القابلة للارتداء وألعاب الفيديو. بالإضافة إلى التأثر على صناعة قطع غيار السيارات وصناعة أشباه الموصلات[1].

المطلب الثالث: تأثير فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن التأثير المباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجًا عن انخفاض في الأرباح المعاد استثمارها حيث شهدت الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات انخفاضات كبيرة في الأرباح. كما تقلصت تدفقات رأس المال السهمي حيث أوقفت الشركات مشاريع استثمارية جديدة وسط حظر السفر، وتقلص الطلب، وأزمة السيولة، وزيادة عدم اليقين. أثر الوباء على جميع أنواع الاستثمار: انخفضت إعلانات مشاريع الاستثمار الجديدة بنسبة 35%، وانخفضت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 10%، وكانت صفقات تمويل المشاريع الدولية الجديدة أقل بنسبة 2% في عام 2020 مقارنة بعام 2019 . على الرغم من أن الأرباح وإعادة استثمار الأرباح ستزداد مع انحسار الوباء، إلا أن ثقة المستثمرين (وبالتالي المشاريع الجديدة والمشاريع الاندماجية والاستحواذية) قد تستغرق وقتًا أطول للتعافي. قد يؤدي هذا التعافي البطيء إلى عواقب طويلة

[1] كرم سلام عبدالرؤوف سلام، مرجع سابق، ص82-83

الأجل على الاقتصادات المضيفة، نظرًا لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية، ونقل المعرفة، والتحول الاقتصادي[1].

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا، فقد أدت لانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 30% على مستوى العالم عام 2020[2].

سبب فيروس كوفيد – 19– في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي مما أسفر عنه تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2020، و استمرار هذا التراجع ولكن بشكل أبطأ على مدار العام 2021. وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2020 أدنى مستوياته منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث انخفض بنحو 30% مقارنة مع المستويات المسجلة عقب الأزمة المالية العالمية 2008–2009، ثم واصل انخفاضه بحوالي 42% على أساس سنوي إلى 859 مليار دولار مقارنة مع 1.5 تريليون دولار في 2019. وقد توقعت المنظمة لأمم المتحدة للتجارة والتنمية انخفاضا يتراوح بين 5% إلى 10% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2021، وقد خالفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كل التوقعات، فرغم جائحة كوفيد – 19 إلا أنها ارتفعت بنسبة 2.5% سنة2020[3].

أدى تفشي فيروس كورونا (كوفيد–19) وانتشاره إلى انخفاض كبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) العالمية. منذ بداية تأثير الوباء (أوائل مارس)، أشارت تقديرات التأثير الاقتصادي المحدثة وتعديلات الأرباح لأكبر الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) إلى أن الضغط الهبوط على الاستثمار الأجنبي المباشر تراوح بين –30% إلى –40% خلال 2020–2021. تؤكد توجيهات الأرباح الصادرة عن الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) في قائمة UNCTAD لأفضل 100 شركة، وهي مؤشر لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، التدهور السريع في التوقعات: أصدرت 61% من الشركات متعددة الجنسيات بيانات جديدة منذ الأسبوع الأول من مارس. بالإضافة إلى المخاوف السابقة بشأن اضطرابات الإنتاج وسلاسل التوريد بين الشركات التي لديها روابط قوية لسلاسل التوريد مع الصين، أضافت 57% من الشركات متعددة الجنسيات تحذيرات بشأن تأثير صدمة الطلب العالمي الناجمة عن الوباء على المبيعات[4].

---

[1] World Bank , Global Value Chains in the Time of COVID–19,2020,p 191.

[2] كرم سلام عبدالرؤوف سلام، نفس سابق، ص79.

[3] صالحي سلمى ،تداعيات كوفيد–19 على استثمار الأجنبي في المنطقة العربية ،مجلة أبعاد اقتصادية ،المجلد: 11، العدد: 02 ،سنة 2021، ص 530

[4] UNCTAD (2020). The Impact of the COVID–19 Pandemic on Global Foreign Direct Investment and Global Value Chains. Global Investment Trends Monitor, Issue 35 (Special Issue, March 2020). P 01

المطلب الثالث: الاستثمار في التكنولوجيا

أصبح الاستثمار في التكنولوجيا عنصرًا حاسمًا في بناء سلاسل قيمة فعالة، مرنة ومستدامة. فاعتماد أدوات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وسلاسل الكتل(Blockchain) ، يُمكّن من تحسين كفاءة الإنتاج، وتعزيز الشفافية، وتقليل الفاقد، مع تسريع الاستجابة للطلب العالمي المتغير. غير أن التحول الرقمي يطرح تحديات خاصة في الدول النامية التي تفتقر للبنية التحتية المناسبة.

اولا: خفض تكاليف المعاملات

في سلاسل القيمة المنتجة للسلع، يمكن أن تكون تكاليف النقل والخدمات اللوجستية والتمويل والبحث وتسوية المعاملات، بالإضافة إلى الوقت المستغرق في العبور من بين أكبر العوائق، وغالبا ما تخسر الشركات الوقت والمال في إجراءات الجمارك أو التأخير في المدفوعات الدولية. لذا تستمر بعض التقنيات الجديدة (بما في ذلك المنصات الرقمية للتجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية والمعالجة الآلية للوثائق وإنترنت الأشياء) في تقليل تكاليف المعاملات، ودعم جميع أنواع التدفقات، مما يتيح رقمنة سلاسل التوريد، وزيادة التجارة في السلع والخدمات والتدفقات الرقمية [1].

الشكل رقم 19: علاقة الصادرات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشركات المنصات

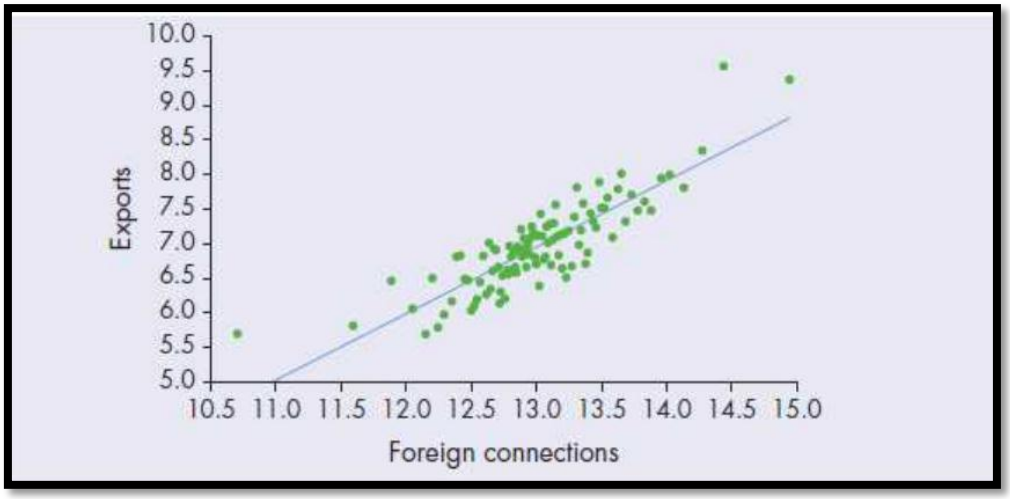

Source: world bank group report, Trading for development, 2020, p143.

[1] عرامة دلال،مرجع سابق ، ص54.

في السنوات المقبلة، يُتوقع أن تتعمق هذه التحولات بشكل أكبر. فبحلول عام 2030، ستؤدي الطباعة ثلاثية الأبعاد إلى تصنيع ما يقارب 50% من السلع المستوردة حاليًا محليًا، مما يعني تقليصًا كبيرًا في تجارة السلع على المستوى الدولي. وتُقدّر بعض الدراسات أن تجارة السلع المطبوعة محليًا قد تؤدي إلى انخفاض في التجارة العالمية بنسبة تصل إلى 40%، في حين ستشهد تدفقات البيانات وحقوق الملكية الفكرية نموًا كبيرًا كمكون بديل في التجارة الدولية.

أما الأتمتة (استبدال أو مساندة العمل البشري بأنظمة آلية أو روبوتية أو برمجيات لتنفيذ المهام بكفاءة ودقة وسرعة أعلى، مع تقليل التكاليف والأخطاء البشرية). فستظل تتقدم بشكل متسارع، خاصة مع تطور الروبوتات الذكية والذكاء الاصطناعي. في المستقبل القريب، لن تقتصر الأتمتة على خطوط الإنتاج، بل ستمتد إلى سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، مما يعيد تشكيل ما يُعرف بـ"منحنى الابتسامة (Smile Curve) "حيث يُعاد توزيع القيمة المضافة بشكل أكثر توازنًا، وتتحول سلاسل القيمة من العالمية إلى الإقليمية بطبيعتها[1].

ومن المتوقع أن تؤدي هذه التغيرات إلى ما يلي بحلول عام 2030:

- خفض كبير في تكاليف النقل نتيجة قرب الإنتاج من الأسواق.
- تراجع أهمية الاستعانة بمصادر خارجية من الدول منخفضة التكلفة.
- زيادة الاستثمار في مراكز إنتاج محلية تعتمد على التكنولوجيا[2].

ثانيا: التحول المستقبلي في عمليات الإنتاج

من المتوقع أن تُحدث تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد والأتمتة تحولًا جذريًا في بنية سلاسل القيمة العالمية خلال العقد القادم، عبر إعادة رسم خريطة الإنتاج العالمي نحو مزيد من الإقليمية والتقارب مع مواقع الاستهلاك.

بحلول عام 2030، يُتوقع أن تساهم الطباعة ثلاثية الأبعاد في تقليص امتداد سلاسل القيمة عبر تقليل الاعتماد على المراحل الوسيطة مثل النقل، التجميع، والتوزيع، مما يسمح بتصنيع المنتجات مباشرةً بالقرب من المستهلك النهائي. وتشير تقديرات اقتصادية إلى أن ما يقارب 50%من السلع المستوردة حاليًا يمكن تصنيعها

[1] MGI (McKinsey Global Institute), Globalization in Transition: The Future of Trade and Value Chains, New York, 2019, p14.

[2] i bid MGI (McKinsey Global Institute), p86.

محليًا باستخدام هذه التقنية، ما قد يؤدي إلى انخفاض بنسبة 40% في حجم التجارة السلعية الدولية، مع تعويض هذا التراجع بارتفاع كبير في تدفقات البيانات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بتصاميم المنتجات[1].

هذا التحول سيؤدي إلى فقدان تنافسية الدول منخفضة الأجور، إذ تصبح مزايا التكلفة فيها أقل جاذبية مقارنة بقدرة الدول الصناعية على إنتاج محلي مؤتمت عالي الكفاءة. وبالتالي، ستتزايد ظاهرة "إعادة التوطين" أو "الاستعانة بالمصادر الداخلية" في الدول المتقدمة، مما يعزز الاتجاه نحو إنتاج إقليمي ومتكامل جغرافيًا، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والصناعات الدقيقة.

أما فيما يتعلق بـ الأتمتة الصناعية، فتشير إحصائيات الاتحاد الدولي للروبوتات (IFR) إلى أنه كان هناك 2.7مليون روبوت صناعي يعمل في المصانع حول العالم عام 2019، مع توقعات بوصول هذا الرقم إلى 5.5مليون وحدة بحلول 2030، نتيجة النمو السريع في القطاعات القابلة للأتمتة. في ظل هذا السياق، يُتوقع أن تصبح الروبوتات الصناعية المتقدمة خيارًا أكثر جدوى من العمالة البشرية منخفضة التكلفة، خصوصًا في مجالات التجميع والتركيب، ما يعيد هيكلة سلاسل القيمة باتجاه "إزالة" بعض المراحل الوسيطة[2].

بحلول العقد القادم، ستؤدي هذه التحولات إلى تسطيح منحنى الابتسامة المعروف في تحليل سلاسل القيمة، مع تقلص الفجوة بين المراحل ذات القيمة المضافة العالية والمنخفضة، نتيجة تداخل أدوار التكنولوجيا والرقمنة في مختلف مراحل الإنتاج. كما ستؤدي مكاسب الإنتاجية الناجمة عن الأتمتة إلى إعادة توطين وحدات الإنتاج داخل الأقاليم الصناعية المتقدمة، وتغيير الجغرافيا التقليدية للإنتاج العالمي بشكل جذري[3].

وللإشارة فإن الأتمتة لن تؤثر على جميع الصناعات والقطاعات بالتساوي، كما مبين أدناه[4]

[1] ING, 3D printing: a threat to global trade, 2017

[2] IFR presents World Robotics Report 2020.

[3] عرامة دلال ، مرجع سابق، ص58

[4] عرامة دلال، المرجع نفسه

الشكل رقم 20: تأثير عملية أتمتة على مختلف القطاعات مستقبلا

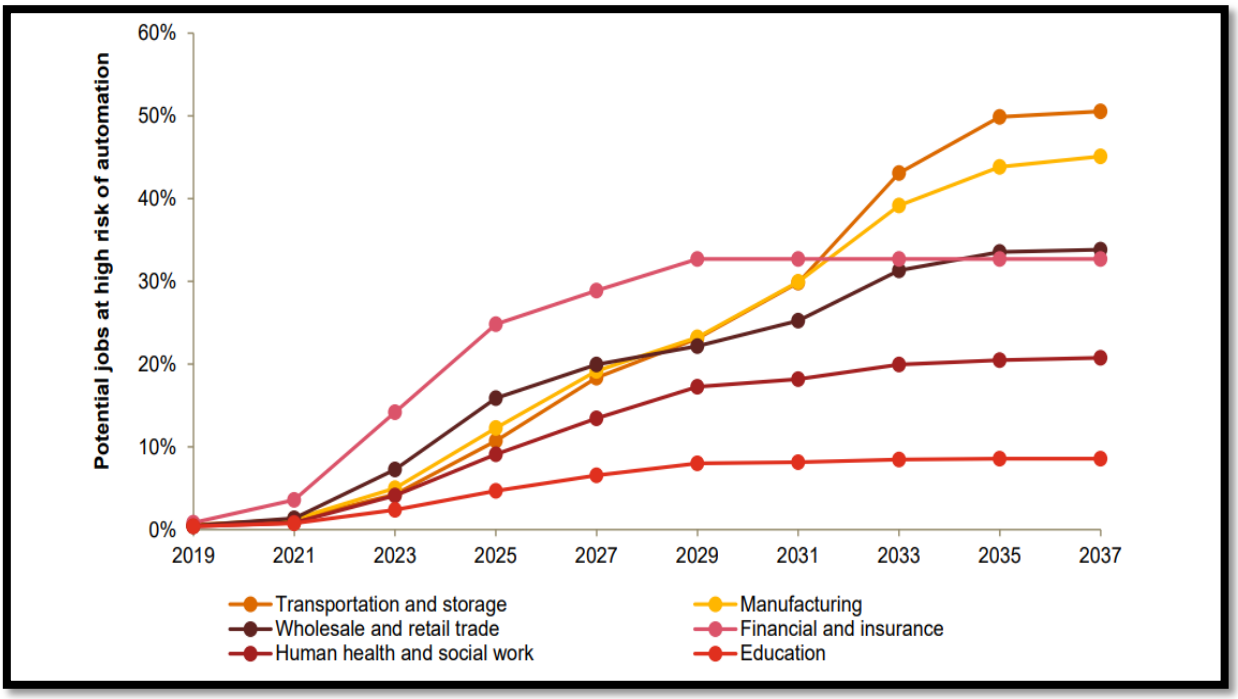

Source: PwC, Will robots really steal our jobs? Report, 2018, p20.

كما هو موضح في الشكل أعلاه، فإن قطاع النقل والتخزين هو المتأثر الأكبر من حيث الوظائف التي يمكن أتمتتها بنسبة تزيد عن 50% ، يليه قطاع التصنيع بنسبة حوالي 48% ، أما بالنسبة لكل من القطاع المالي والتأمينات وكذا قطاع الصحة فإن التنبؤات تشير بالثبات النسبي لتأثير الأتمتة على القطاعين وذلك لاعتمادهما على الكفاءات البشرية، في حين سجلت أدنى نسبة في قطاع التعليم التي لن تفوق حسب استشراف التقرير نسبة ال 10 % بحلول 2037، ويظهر تأثير عملية الأتمتة في التقليل من أهمية قرارات تحديد فروق الأجور، فالأتمتة تغير الطلب على المهارات والمزايا النسبية، حيث قد تؤدي إلى إنشاء مهام ومنتجات جديدة يكون فيها للعمالة البشرية ميزة مقارنة ذات المهارة العالية، في حين من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنيات إلى تقليل أهمية اليد العاملة منخفضة المهارة كميزة نسبية واستبعاد بعض أنشطة التصنيع وتقليل خلق فرص العمل، ما يؤثر على فرصة البلدان التي تدخل سلاسل القيمة العالمية عن طريق ميز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات [1] .

وفي هذا الشأن، أفاد تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن الأتمتة أحدثت تغييرا في سوق العمل، وفي هذا العام 2025 ، أصبحت تؤثر الأتمتة والتوزيع الجديد للأدوار بين البشر والآلات على نحو

[1] PwC, Will robots really steal our jobs? report 2018, p20.

85 مليون فرصة عمل على الصعيد العالمي، مع توقع استحداث قرابة 97 مليون فرصة عمل في مجال الذكاء الاصطناعي[1] .

ثالثا: ابتكار وتحويل المنتجات – منظور مستقبلي مدفوع بالتكنولوجيا

من المتوقع أن يُحدث الابتكار التكنولوجي تحولاً جذريًا في طبيعة المنتجات العالمية خلال العقد المقبل، إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقارب نصف السلع التي يتم استيرادها اليوم سيتم تصنيعها محليًا بحلول عام 2035، بفعل انتشار الطباعة ثلاثية الأبعاد والرقمنة. وفي هذا السياق، تلعب السيارات الكهربائية دورًا محوريًا في إعادة تشكيل سلاسل القيمة، حيث يُتوقع أن تنخفض التجارة العالمية في قطع غيار السيارات بنسبة تصل إلى 10%، نظرًا لاعتماد المركبات الكهربائية على 30–20جزءًا متحركًا فقط، مقارنة بـ 170–130جزءًا في المحركات التقليدية. ومن جهة أخرى، تُظهر تقارير وكالة الطاقة الدولية أن السيارات الكهربائية قد تشكّل أكثر من 60%من مبيعات السيارات الجديدة عالميًا بحلول عام 2035، وهو ما سيُحدث تحولاً نوعيًا في التجارة الدولية للسلع المرتبطة بالنفط والميكانيك التقليدي[2].

أما على صعيد المنتجات الرقمية، فإن مستقبل التجارة العالمية يتجه نحو هيمنة الملفات الرقمية منخفضة التكلفة على حساب المنتجات المادية، خاصة في قطاعات الإعلام، التعليم، والخدمات الترفيهية. وتشير التوقعات إلى أن التجارة في السلع الرقمية والخدمات المرتبطة بها ستنمو بنسبة 12%سنويًا على مستوى العالم حتى عام 2030، بحسب منظمة التجارة العالمية. هذه التحولات تعكس اتجاهاً واضحاً نحو دمج القيمة المعرفية في المنتجات، ما يعزز من أهمية الاقتصاد الرقمي كمحرك رئيسي لنمو سلاسل القيمة المستقبلية[3].

المبحث الثاني: مستقبل سلاسل القيمة

شهدت سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chainse – GVCs) خلال العقدين الماضيين تحولات جوهرية نتيجة لعوامل متعددة، من أبرزها الأزمات العالمية كجائحة كوفيد–19، والتوترات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية، والتطور التكنولوجي المتسارع. وقد دفعت هذه التحولات إلى إعادة النظر في أسس توزيع الإنتاج العالمي، والانتقال من نموذج العولمة الكاملة إلى نماذج أكثر مرونة وإقليمية، مع تعزيز دور التكنولوجيا والتعاون الدولي في ضمان استدامة وتنافسية سلاسل القيمة.

---

[1] World economic forum, the futur of jobs report, 2020

[2] MGI (McKinsey Global Institute), Globalization in Transition: The Future of Trade and Value Chains, 2019, New York, p 83.

[3] Unctad, TECHNOLOGY AND INNOVATION REPORT 2018, p19.

هذا المبحث يسعى إلى تحليل أبرز ملامح هذا التحول، من خلال تسليط الضوء على الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية وإعادة التوطين، وتنامي الحاجة إلى المرونة، ودور الاستثمار في التكنولوجيا، وأهمية التعاون الدولي في دعم هذه التحولات.

المطلب الأول: تسارع في الاتجاه نحو الإقليمية وإعادة التوطين

شهدت العقود الأخيرة توسعًا كبيرًا في سلاسل القيمة العالمية، مدفوعة بعوامل العولمة، وتحرير التجارة، والتقدم التكنولوجي، مما سمح للشركات بنقل مراحل الإنتاج المختلفة إلى بلدان متعددة بهدف تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة. غير أن هذا النموذج تعرض لهزات متكررة بسبب أزمات عالمية متعاقبة مثل الجائحة الصحية (كوفيد-19)، والتوترات الجيوسياسية، والقيود التجارية، ما كشف هشاشة بعض الروابط في سلاسل التوريد الطويلة والمعقدة.

في هذا السياق، برز اتجاه متصاعد نحو "إعادة التوطين (Reshoring) و"الإقليمية " (Regionalization)، حيث تسعى الدول والشركات إلى تقليص الاعتماد المفرط على سلاسل التوريد البعيدة والمعقدة، وتفضيل إقامة شراكات إقليمية أقرب جغرافيًا وأكثر استقرارًا. يتزامن هذا التحول مع تنامي أهمية الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز المرونة، وضمان التتبع والشفافية، وتقليل المخاطر المستقبلية.

هذا التوجه الجديد يعيد رسم خارطة سلاسل القيمة عالميًا، ويفرض تحديات وفرصًا على الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، مما يستدعي تحليلًا معمقًا للدوافع والآثار المرتبطة بهذا التحول البنيوي.

اولا: تغيّر جغرافيا الطلب العالمي

لقد بدأت خريطة الطلب العالمي، التي كانت في السابق مائلة بشدة نحو الاقتصادات المتقدمة، تُعاد رسمها من جديد حيث تعيد سلاسل القيمة تشكيل نفسها مع اتخاذ الشركات قرارات حول كيفية المنافسة في العديد من الأسواق الاستهلاكية الكبرى التي باتت تنتشر الآن في مختلف أنحاء العالم. ووفقًا للتوقعات الحالية، ستستهلك الأسواق الناشئة ما يقرب من ثلثي السلع المُصنّعة عالميًا بعام 2025، مع تصدّر منتجات مثل السيارات، ومواد البناء، والآلات .ومن المتوقع أن تمثّل البلدان النامية أكثر من نصف إجمالي الاستهلاك العالمي بحلول عام 2030)انظر الشكل .(E5 وتواصل هذه الدول تعميق مشاركتها في التدفقات العالمية للسلع والخدمات والتمويل والأشخاص والبيانات[1].

[1] McKinsey Global Growth Model; McKinsey Global Institute analysis2021,P10

في ظل التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، يشهد نمط الاستهلاك تحولاً لافتاً من الاقتصادات المتقدمة نحو البلدان النامية، مما يعكس إعادة تشكيل موازين الطلب العالمي. ويوضح الشكل التالي تطور حصة الاقتصادات المتقدمة من الاستهلاك العالمي حسب المنطقة الجغرافية (أمريكا، أوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ) بين عامي 1995 و2030 (توقعات). يعكس هذا الشكل الاتجاه التنازلي المستمر لحصة الاقتصادات المتقدمة، مما يشير إلى صعود دور الدول النامية كمحرك رئيسي لنمو الطلب العالمي، وهو ما سيكون له تأثير مباشر على بنية سلاسل القيمة، وتوزيع الإنتاج، والاستثمارات المستقبلية.

الشكل رقم 21:حصة الاقتصاديات المتقدمة من الاستهلاك العالمي حسب المنطقة

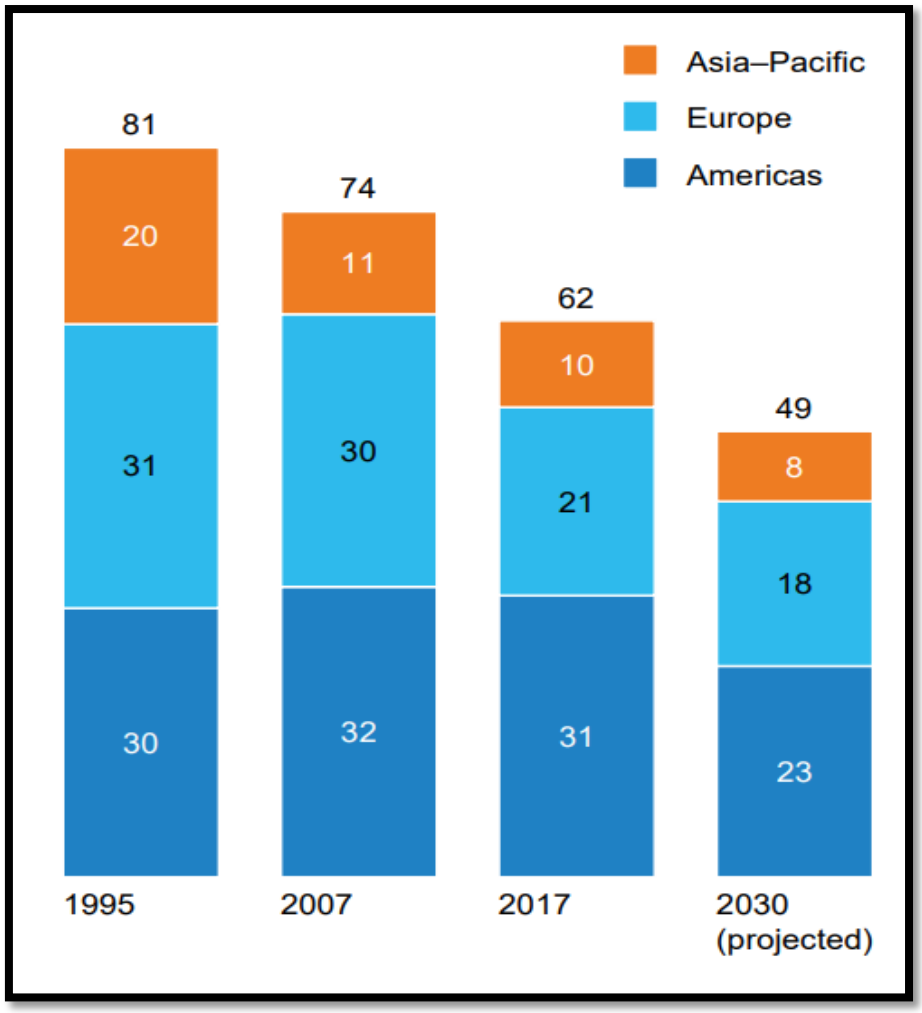

Source: McKinsey Global Growth Model, McKinsey Global Institute analysis2021, P11

تشير التوقعات المستقبلية إلى تحولات جذرية في خريطة الاستهلاك العالمي بحلول عام 2030، حيث من المتوقع أن تتراجع حصة الاقتصادات المتقدمة من الاستهلاك العالمي إلى أقل من 50%، مقابل صعود ملحوظ

في الطلب داخل الأسواق النامية، خاصة في آسيا وأفريقيا. هذا التحول في الجغرافيا الاقتصادية للطلب سيُحدث تأثيراً مباشراً على هيكلة سلاسل القيمة العالمية، إذ ستضطر الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة توجيه استراتيجياتها الإنتاجية والتوزيعية لتكون أقرب إلى مراكز الطلب الجديدة. وبذلك سيزداد الاتجاه نحو إعادة التوطين الإقليمي والإنتاج المحلي في الأسواق النامية لتقليل تكاليف النقل والاستجابة السريعة لتغيرات الطلب المحلي. كما أن هذا التوزيع الجديد سيقلل من شدة الاعتماد على التجارة العابرة للحدود، ما يعني أن سلاسل القيمة ستصبح أكثر إقليمية وأقل تعقيداً .من جهة أخرى، سيؤدي تعاظم الطلب في البلدان النامية إلى خلق فرص استثمارية جديدة في قطاعات مثل التجزئة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، ما يعزز من مكانة هذه الدول كمحاور رئيسية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و برزت الاقتصادات النامية كمحرك رئيسي لنمو الطلب العالمي، خاصة مع بروز طبقة وسطى واسعة النطاق وارتفاع مستويات الدخل في عدد من الدول النامية، وفي مقدمتها الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا. ويعرض الشكل رقم (20) تطور حصة الاقتصادات النامية من الاستهلاك العالمي حسب المنطقة بين عامي 1995 و2030 (توقعات)، مما يوضح التحول الجذري في خريطة الاستهلاك العالمي من الاقتصادات المتقدمة نحو الأسواق الناشئة.

الشكل رقم 22: حصة الاقتصاديات النامية من الاستهلاك العالمي حسب المنطقة

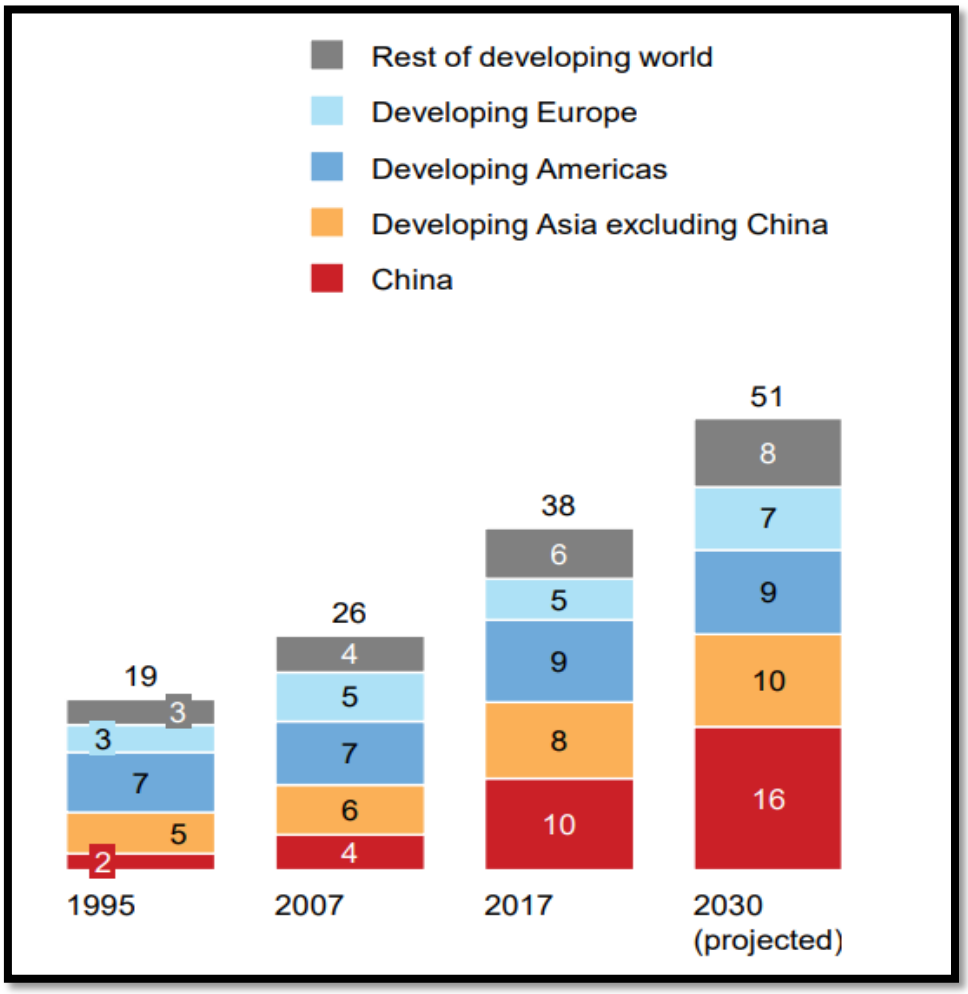

Source: McKinsey Global Growth Model; McKinsey Global Institute analysis2021,P11

يعكس الشكل تحولاً تدريجياً لكنه واضح في هيكل الاستهلاك العالمي لصالح الاقتصادات النامية. فقد ارتفعت حصة هذه الاقتصادات من الاستهلاك العالمي من 19٪ في عام 1995 إلى 38٪ في عام 2017، ومن المتوقع أن تصل إلى 51٪ بحلول عام 2030، أي أن أكثر من نصف الطلب العالمي سيأتي من الدول النامية خلال السنوات المقبلة.

- الصين وحدها تمثل الاتجاه الأبرز، حيث ارتفعت مساهمتها من 2٪ فقط في 1995 إلى 10٪ في 2017، ويتوقع أن تصل إلى 16٪ في 2030، مما يعكس صعودها كمركز استهلاكي عالمي، إلى جانب دورها الإنتاجي والتكنولوجي.

- أما آسيا النامية (باستثناء الصين)، فقد شهدت نموًا تدريجيًا في الاستهلاك، لتصل إلى 10٪ بحلول 2030، مدفوعة بزيادة القوة الشرائية في دول مثل الهند وإندونيسيا وفيتنام.

- كذلك تُظهر أوروبا النامية وأمريكا اللاتينية مساهمات مستقرة نسبيًا، مع توقعات بمزيد من التوسع التدريجي.

- في المقابل، توسعت مساهمة باقي دول العالم النامي إلى 8٪ بحلول 2030، مما يشير إلى تنامي الطلب حتى في المناطق التي كانت تعتبر هامشية سابقًا في خريطة الاقتصاد العالمي.

هذه التحولات تنعكس مباشرة على إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، حيث ستُضطر الشركات متعددة الجنسيات إلى توجيه استثماراتها وإنتاجها وخدماتها نحو هذه الأسواق الجديدة، بما في ذلك توطين الإنتاج وتكييف المنتجات بما يتناسب مع الاحتياجات المحلية، وبالتالي تغيّر خارطة التجارة والتدفقات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: سلاسل القيمة في ضل إعادة التوطين

تشير الاضطرابات الأخيرة، والاختناقات في شبكات النقل، وتزايد المخاوف بشأن الأمن الاقتصادي إلى الحاجة الملحة لتعزيز وتنويع سلاسل القيمة. ومع ذلك، فإن إعادة توطين كل الإنتاج داخل الحدود الوطنية ببساطة قد يضر بالنمو ويقوض، بدلاً من أن يعزز، مرونة سلاسل القيمة، وفقًا لتقرير جديد صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) .

يؤكد تقرير مراجعة مرونة سلاسل القيمة للمنظمة (OECD)على أهمية إدارة المخاطر بفعالية ومرونة، ويقدم رؤى قائمة على الأدلة لتعزيز مرونة سلاسل القيمة في مواجهة تحديات عالمية معقدة و متعددة، لمساعدة الشركات والحكومات على التعامل مع حالة عدم اليقين دون الانسحاب من التجارة الدولية.

من خلال تقييم شامل لهياكل سلاسل القيمة ونقاط ضعفها، وجد التقرير أن معظم تدفقات التجارة لا تزال متنوعة نسبيًا، رغم أن تركيز الواردات في ارتفاع حيث تتجه الدول بشكل متزايد إلى مصادر محدودة من الموردين مقارنة بالإمكانيات العالمية. في هذا الصدد، ارتفع عدد المنتجات التي تُشترى من نطاق محدود من الموردين بنسبة 50% في أوائل العقد الحالي مقارنة بأواخر تسعينيات القرن الماضي — وهو اتجاه قد يزيد من تعرض سلاسل القيمة للصدمات الخارجية. هذا الاتجاه يقوده بشكل شبه كامل البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ ظل مستوى تركيز الواردات الهامة في دول المنظمة مستقراً خلال الفترة المشمولة بالمراجعة. وقد زاد مساهمة الصين في تركيز الواردات من 5% إلى 30% خلال الـ 25 سنة الماضية، بينما انخفضت مساهمة الولايات المتحدة وألمانيا واليابان مجتمعة من 30% إلى 15.%

قال الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ماتياس كورمان:"ردود الفعل على المخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات وتركيز السوق، فضلاً عن التحول طويل الأمد في تدفقات التجارة، قد تخلق تشوهات غير مرغوبة. ولكي تواصل التجارة توفير أساس ازدهارنا المشترك، ولضمان تحقيق التجارة لتطلعات مواطنينا، علينا أن نعمل معًا لتعزيز موثوقية ومرونة سلاسل القيمة. ونحن نتأمل في مستقبل التجارة، يجب ألا ننسى أبدًا مساهمتها في رفع مستويات المعيشة حول العالم، وأنه من الضروري اتباع نهج متوازن لتقليل مخاطر سلاسل القيمة دون الإضرار بالفوائد التي تحققها التجارة العالمية من حيث المنافسة والابتكار والإنتاجية والكفاءة والنمو في النهاية. ومن أجل هذا الهدف، ستواصل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشجيع الحوار، وتقديم الرؤى، وتحليل الأدلة القوي لمساعدة الحكومات على جعل العولمة تعمل بشكل أفضل للناس".

يجد التقرير أن السياسات التي تهدف إلى إعادة التوطين — أي جعل سلاسل القيمة أكثر محلية — قد تقلل التجارة العالمية بأكثر من 18% والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بأكثر من 5%، دون تحسين مستمر في المرونة تجاه الاضطرابات. في الواقع، ستنخفض استقراريه الناتج المحلي الإجمالي في أكثر من نصف الاقتصادات التي تم تحليلها، مما يتحدى الادعاءات بأن إعادة التوطين أكثر استقرارًا بطبيعتها.

كما يشير التقرير إلى أن تعرض القطاعات للصدمات الإنتاجية يختلف باختلاف القطاع. القطاعات الصناعية الاستراتيجية، الحرجة للأمن الوطني والاقتصادي والتي تتميز بسلاسل قيمة أكثر تعقيدًا مثل النفط والإلكترونيات، هي الأكثر تعرضًا. وعادة ما يكون للصدمات في القطاعات المحلية تأثير أكبر من تلك الناشئة عن قطاعات أجنبية.

تشكل التحولات الرقمية والسياسات البيئية أيضًا عوامل تغيّر شكل سلاسل القيمة العالمية. قد تشمل القوانين واللوائح التي تهدف إلى الأهداف البيئية والتي تؤثر على سلاسل القيمة ما يقارب نصف الناتج الاقتصادي العالمي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تهدف هذه التشريعات إلى ضمان إدارة أفضل للتأثيرات البيئية والاجتماعية، لكنها تزيد أيضًا من تكاليف الامتثال، خصوصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات في الاقتصادات النامية. وبالمثل، تسهل التحولات الرقمية تتبع سلاسل القيمة وتحسين الجاهزية والاستجابة، لكنها تفتح أيضًا أبوابًا جديدة للمخاطر مثل التعرض للهجمات السيبرانية والاعتماد على عدد محدود من مزودي الخدمات العالميين.

يدعو التقرير إلى وضع أطر سياسية تعزز من مرونة وأداء سلاسل القيمة بشكل عام. يجب على الحكومات تبني سياسات استباقية، بما في ذلك تسهيل التجارة من خلال إجراءات أكثر كفاءة، وتقليل الحواجز

في قطاعات الخدمات التي تدعم سلاسل القيمة مثل النقل والتمويل، وتسهيل الرقمنة مع معالجة المخاوف الأمنية المتعلقة بتدفقات البيانات عبر الحدود. وتعد التعاون الدولي والتنسيق الوثيق مع القطاع الخاص أمرًا جوهريًا لتطوير وتنفيذ هذه السياسات[1].

المطلب الثاني: تعزيز مرونة سلاسل القيمة العالمية

أظهرت الأحداث العالمية الأخيرة هشاشة سلاسل القيمة في مواجهة الصدمات المفاجئة، مما دفع الحكومات والمؤسسات الاقتصادية إلى التركيز على تحسين مرونة هذه السلاسل. ويقصد بالمرونة قدرة سلاسل القيمة على التكيف السريع مع الاضطرابات، من خلال تنويع الموردين، وزيادة المخزونات الاستراتيجية، وتبني حلول رقمية تُمكِّن من التنبؤ بالمخاطر وإدارتها بفعالية.

اولا: تحديات وبدائل تعزيز مرونة سلاسل القيمة

تدور الكثير من النقاشات في الاقتصادات المتقدمة حول المرونة حول فكرة العودة إلى الإنتاج المحلي كـ "ملاذ آمن". من الضروري إعادة تقييم البصمة الجغرافية للإنتاج وسلاسل التوريد بشكل دوري مع تغير الظروف، إذ يمكن للاعتماد الكبير على منطقة جغرافية واحدة أن يشكل نقطة ضعف. لكن لدى الشركات والدول مجموعة واسعة من الخيارات المتاحة. زيادة الإنتاج المحلي هي خيار واحد فقط — ولا تضمن وحدها القوة أو المرونة، كما أنها ليست دائمًا قابلة للتنفيذ.

لقد نوقشت استراتيجيات عملية لجعل سلاسل التوريد أكثر شفافية ومرونة على نطاق واسع منذ سنوات، لكن مجموعة صغيرة فقط من الشركات الرائدة اتخذت إجراءات حاسمة. وغالبًا ما لم تؤدِ القصص التحذيرية حول الكوارث السابقة إلى تغييرات شاملة في الصناعة. وكما يقول المثل القديم، الجميع يتحدث عن الطقس، لكن لا أحد يفعل شيئًا حياله.

ومع ذلك، قد تكون هذه المرة مختلفة حقًا. فقد ازداد حجم الأضرار المرتبطة بالاضطرابات. والآن يجد العالم نفسه يعيش سيناريو الأسوأ الحقيقي حيث ألحقت جائحة كوفيد ضربة كبيرة بالاقتصاد العالمي.

ليس لدى الشركات فقط إحساس متجدد بالإلحاح لمعالجة المخاطر؛ بل أصبح لديها أيضًا طريق جديد للمضي قدمًا. فقد حدثت الجائحة في لحظة تتقدم فيها التكنولوجيا قفزات كبيرة. لقد دخل التصنيع العالمي للتو عصرًا جديدًا يشمل مجموعة من التقنيات مثل التحليلات والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات

[1] OECD, warns against aggressive reshoring of supply chains. Financial Times, June 2, 2025.

المتقدمة، والمنصات الرقمية. باتت الشركات اليوم تملك حلولًا جديدة لتشغيل السيناريوهات، وتقييم المقايضات، وتحسين الشفافية، وتسريع الاستجابات، وحتى تغيير اقتصاديات الإنتاج.

إن تلاقي هذه الاتجاهات يشير إلى أن التغييرات القادمة في سلاسل القيمة ستكون أعمق وأسرع من تأثير الكوارث المنفصلة في الماضي. مع تزايد وعي الشركات بحجم الخسائر المحتملة نتيجة اضطرابات سلاسل القيمة، أصبح بإمكانها تقييم مدى الاستثمار المطلوب لتعزيز القدرة على التكيف والتخفيف من المخاطر. وفي الوقت نفسه، تتحدى التكنولوجيا الحديثة المفاهيم التقليدية التي كانت ترى أن المرونة تتحقق فقط على حساب تقليل الكفاءة والرشاقة في العمليات.

اليوم، ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، التحليلات المتقدمة، وإنترنت الأشياء، أمام الشركات فرصة غير مسبوقة لإعادة تصميم سلاسل القيمة بأكملها. هذا التحول الرقمي الشامل سيمكن من زيادة الشفافية، تحسين سرعة الاستجابة، وتقديم حلول مبتكرة تعزز من القدرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية.

ومن المتوقع أن تستفيد الشركات التي تتبنى هذه الاستراتيجيات الرقمية بشكل كامل من ميزة تنافسية قوية، حيث ستتحول إلى كيانات أكثر مرونة، ابتكارًا، وكفاءة. وسيكون توسيع نطاق تطبيق هذه التقنيات ليشمل سلسلة القيمة بأكملها، وليس مجرد مشاريع تجريبية محدودة، هو المحرك الرئيس لتعزيز استدامة النمو والتكيف مع بيئة أعمال متغيرة باستمرار[1].

ثانيا: تقليل التعرض للصدمات

في عالم تتزايد فيه الاضطرابات من حيث التكرار والشدة، لم يعد بإمكان الشركات أن تعتمد فقط على ردود الأفعال. إن الاستثمار في تدابير مستهدفة لمعالجة مواطن الضعف قبل وقوع الأحداث يمكن أن يخفف من تأثير الصدمات أو يسرّع وتيرة التعافي.

تشمل بعض الخيارات الممكنة تنويع شبكات الموردين، وتعزيز قدرة الموردين الأساسيين، وبناء خيارات أكثر صلابة للنقل والخدمات اللوجستية، وتصميم المنتجات بطريقة معيارية تعتمد على مكونات مشتركة، وتحسين متانة الهياكل والأصول المادية. وسيعتمد اختيار التدابير المناسبة على طبيعة المخاطر التي تواجهها كل شركة على حدة، رغم أن هناك أنماطًا واضحة تظهر عبر قطاعات صناعية مختلفة[2] .

[1] McKinsey & Company, Risk, Resilience, and Rebalancing in Global Value Chains, 2023, P73

[2] i bid Risk, Resilience ((McKinsey & Company, 2023), p77.

الشكل رقم 23: الإجراءات المخطط لها لبناء المرونة

Source: McKinsey & Company, Risk, Resilience, and Rebalancing in Global Value Chains", 2023, P80

أجرت شركة McKinsey في ماي 2020 استطلاعًا شمل 60 من كبار مسؤولي سلاسل الإمداد في شركات عالمية رائدة. ومع استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19 حاضرة في الأذهان، أفاد 93%من المشاركين بأنهم يخططون لاتخاذ خطوات لتعزيز مرونة سلاسل القيمة الخاصة بهم.

وفي استطلاع آخر، ذكر 44%من المشاركين أنهم سيعطون الأولوية للمرونة على حساب الربحية قصيرة الأجل.

وبشكل عام، عبّر:

- 53%من المشاركين عن نيتهم تنويع شبكة الموردين من خلال تأهيل موردين إضافيين وإضافة عناصر تكرار لضمان الاستمرارية.
- 47%يخططون لزيادة المخزون من المدخلات الحيوية لتقليل الاعتماد على التسليم الفوري.
- 40%يخططون لتقريب مصادر التوريد إلى مواقع الإنتاج (Nearshoring) .

- 38%يخططون لإعادة تنظيم الشبكة الجغرافية للموردين إقليميًا، وهي استراتيجيات تساعد الشركات على بناء شبكة إنتاج أكثر تعاونًا، وتُسهّل رصد الاختناقات الإنتاجية بشكل أسرع[1].

ثالثا: تعزيز المرونة المالية في سلاسل القيمة

الشركات التي تتمتع بميزانيات عمومية قوية تكون أكثر استعدادًا لمواجهة الصدمات، بينما تواجه الشركات ذات المديونية العالية صعوبة في التحرك عندما يتوقف تدفق الإيرادات فجأة. وكما أظهرت أبحاث ماكينزي المستمرة حول الدين وخفض المديونية، فإن ديون الشركات غير المالية قد شهدت ارتفاعًا مطّردًا على مدار سنوات. ففي بداية عام 2020، بلغت تلك الديون أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 74تريليون دولار، ما يعني أن العديد من الشركات كانت في وضع مالي هش عشية جائحة كوفيد-19. بالفعل، أعلنت بعض الشركات الكبرى إفلاسها، فيما تقف شركات أخرى على حافة الانهيار.

في الأوقات الجيدة، يمكن للشركات تعزيز ميزانياتها من خلال:

- تقليص الديون،
- بناء احتياطات نقدية،
- وتأمين خطوط ائتمان كافية.

توجد خطوات إضافية يمكن أن تساعد على الحماية من المخاطر المالية المعروفة:

- تقوم شركات الطيران، على سبيل المثال، بتحوط أسعار النفط،
- بينما تتحوط شركات الزراعة ضد تقلبات أسعار السلع.
- كما أن إعادة تقييم التأمين التجاري بشكل دوري يعد أمرًا بالغ الأهمية.

عندما تضرب الأزمات، يجب أن يكون التركيز الأساسي على إدارة النقد .ومع ذلك، فإن الشركات المتواجدة في قمة سلسلة القيمة لديها أيضًا مصلحة حيوية في الحفاظ على شبكة مورديها، لذا يتعين عليها تقديم الدعم للموردين الأكثر أهمية وصعوبة في الاستبدال[2].

[1] i bid Risk, Resilience ((McKinsey & Company, 2023), p80

[2] i bid Risk, Resilience ((McKinsey & Company, 2023),P84

في ظل بيئة اقتصادية عالمية تشهد اضطرابات متكررة، فإن بناء احتياطيات مالية وميزانيات مرنة لم يعد ترفًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان استمرارية الأعمال. ويمتد هذا الالتزام المالي إلى دعم الموردين الحيويين، مما يعزز مرونة سلسلة القيمة بالكامل وليس فقط المؤسسة الرئيسة.

المطلب الرابع: التعاون الدولي

في ظل الطبيعة العابرة للحدود لسلاسل القيمة، يصبح التعاون الدولي ضرورة وليس خيارًا، لضمان استقرار التجارة والإنتاج العالمي. وتشكل الاتفاقيات متعددة الأطراف، والمبادرات الإقليمية، ومساهمات المنظمات الدولية، أدوات رئيسية في دعم التكامل الاقتصادي، وتقوية الروابط بين الدول، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الغذاء والطاقة والتكنولوجيا.

اولا :دعم التحول الاقتصادي من خلال التعلم من الأقران

غالبًا ما تحصد الدول النامية مكاسب أقل من مشاركتها في الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة. ويعود ذلك إلى أن معظمها متخصص في الصناعات كثيفة العمالة منخفضة التكنولوجيا، أو في استخراج الموارد الطبيعية، مع ضعف الروابط بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية الأكثر كثافة في رأس المال.

تساعد المبادرة الدول في تحقيق رؤاها للتحول الاقتصادي من خلال إجراء مراجعات لسياسات التحول الإنتاجي (PTPRs)على المستويين الوطني والإقليمي. تُجرى هذه المراجعات بناءً على طلب الدول، وتمتد لمدة تتراوح بين 15 إلى 18 شهرًا، وتشمل تقييمًا شاملًا للسياسات بمشاركة اثنين من الخبراء الدوليين (الأقران)، وتُسفر عن توجيهات تساعد البلدان على تصميم وتنفيذ سياسات أفضل للتحول الإنتاجي.

تُيسّر عملية بناء التوافق وتبادل الخبرات من خلال مجموعة التعلم من الأقران(PLG) ، والتي تضم ممثلين عن الحكومات وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية، و ذلك من اجل :

- تحويل النمو الاقتصادي إلى فوائد ملموسة للمجتمع.
- التنبؤ بالبيئات الاقتصادية المعقدة والمتغيرة بسرعة والتكيف معها.
- التعلم من تجارب الأقران الفريدة ومشاركة المعرفة.
- تصميم وتنفيذ استراتيجيات ناجحة في الاقتصاد العالمي.

- مشاركة الدروس المستفادة والمساهمة في قاعدة معرفية متنامية حول نماذج تنمية تركز على الإنسان وتستفيد من التقنيات الجديدة لتحسين حياة الجميع[1].

الشكل رقم 24: خريطة الاجتماعات العامة رفيعة المستوى : حوار عالمي حول التحول الاقتصادي

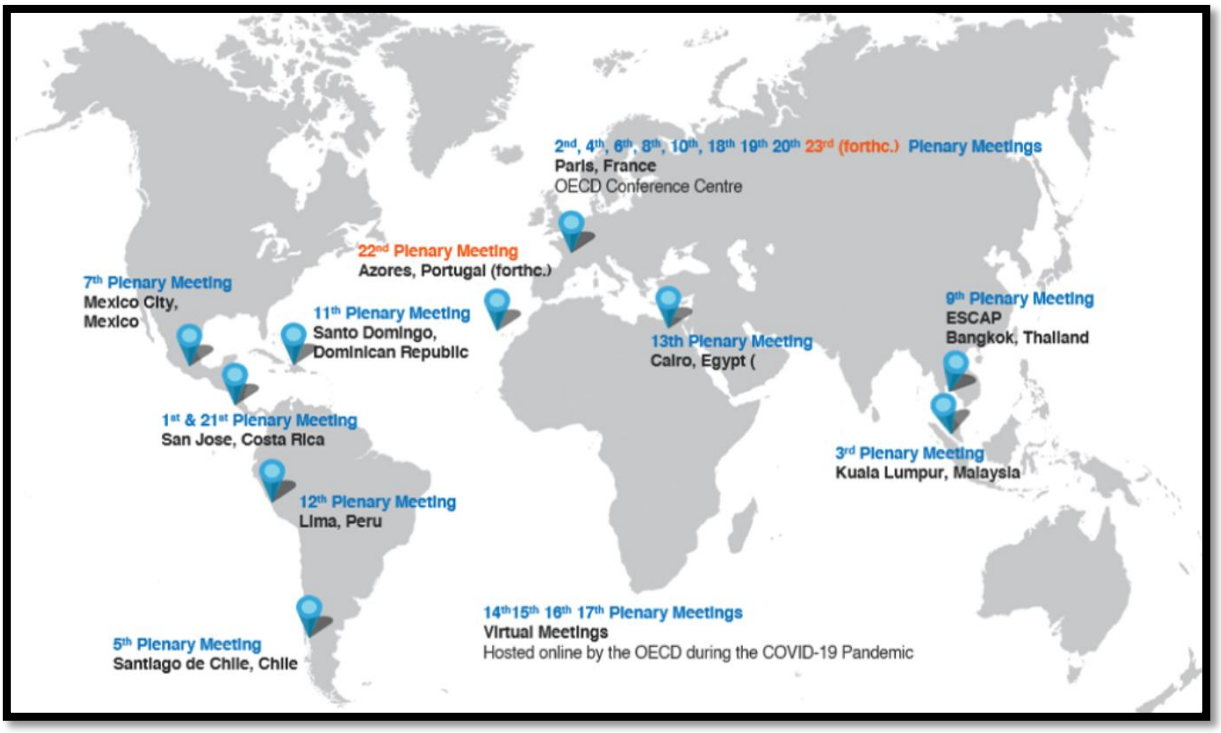

https://www.oecd.org/en/about/programmes/oecd-initiative-on-global-value-chains-production-transformation-and-development.html

تُعد الاجتماعات العامة رفيعة المستوى إحدى الركائز الأساسية لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)للحوار العالمي بشأن التحول الاقتصادي، حيث تجمع بين الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من إفريقيا، آسيا، أوروبا والأمريكتين.

تهدف هذه الاجتماعات إلى تبادل الخبرات، ومناقشة التحديات العالمية، وبحث السياسات المتعلقة بالتجارة وسلاسل التوريد والابتكار والاستدامة.و هذه أحدث الاجتماعات الخاصة بسلاسل القيمة ونتائجها:

- الاجتماع الحادي والعشرون (2-3 أكتوبر 2023): استضافته وزارة التجارة الخارجية في كوستاريكا بدعم من البنك الإنمائي للأميركتين.(IDB)

[1] **OECD Initiative on Global Value Chains, Production Transformation and Development :** https://www.oecd.org/en/about/programmes/oecd-initiative-on-global-value-chains-production-transformation-and-development.html تمت الزيارة:2025/6/2

انعقد بالتوازي مع قمة وزراء أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حول الاستدامة البيئية. ركز الاجتماع على مواضيع سلاسل التوريد، والاستدامة البيئية، والتحول الاقتصادي في أمريكا اللاتينية.

- الاجتماع العشرون (5–6 يوليو 2023): استضافته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في باريس، فرنسا.

ناقش استراتيجيات تعزيز المرونة في سلاسل القيمة، والابتكار التكنولوجي، والتكامل الإقليمي.

- الاجتماع التاسع عشر (6–7 ديسمبر 2022): انعقد في باريس بالتعاون مع الحكومة الإقليمية لجزر الأزور في البرتغال.

ركز على التعاون الدولي لتعزيز الاستدامة والتحول الهيكلي في الاقتصادات النامية[1].

تهدف هذه الاجتماعات إلى تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب العالميين، وبناء شراكات استراتيجية لدفع عجلة التحول الاقتصادي القائم على الابتكار والاستدامة والشمول الاجتماعي.

ثانيا: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية بالتوازن المرجو لتلبية الطلب على فرص العمل المنتجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصادي يكاد يكون في معزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقق الازدهار. وبالتالي يؤدّي الإفراط في الاعتماد على النفط في دول الخليج والفوسفاط في بعض البلدان العربية، وهيمنة القطاعات المتدنيّة الإنتاجية، وسوق العمل المحفوفة بالعديد من الإشكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام الذي يصون رفاه الإنسان.

وقد بات من الضروري اليوم إحداث نقلة جذرية في التفكير والتخطيط الاقتصاديين، من أجل إحداث تحوّل هيكلي اقتصادي في المنطقة لدفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ومواكبة عصر التحول الرقمي واقتصاد المعرفة.

[1] **OECD Initiative on Global Value Chains, Production Transformation and Development :** https://www.oecd.org/en/about/programmes/oecd-initiative-on-global-value-chains-production-transformation-and-development.html تمت الزيارة:2025/6/2

إن العالم اليوم عرف تحولات كبيرة في عدة مجالات منها الصناعية و الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وغيرها،... وبالتالي تغيرت الأنساق والوضعيات داخل المجتمعات والدول، ضف على ذلك بروز تحديات جديدة منها : الأمن المائي والطاقي و الغذائي، تحدي التغير المناخي، تحدي تكنولوجيات القطيعة ... كل هذه التحديات أدت إلى التعجيل والتسريع بإعادة النظر في النموذج الاقتصادي العالمي المعتمد على الطاقة الأحفورية والانتقال إلى نموذج اقتصادي عالمي جديد يعتمد على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والطاقات المتجددة وهي كلها مسميات تحيل على الطاقات النظيفة، ومع تغير النموذج الاقتصادي تتغير بطبيعة الحال الصناعات وتتطور وتظهر صناعات مستقبلية جديدة وهذا ناتج عن تغير في سلاسل القيمة العالمية لأنها هي الأساس. وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه بشدة لماذا يعتبر تحدي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية تحدي بالنسبة للدول النامية؟ وماهي الأسباب التي تعرقل المنطقة العربية في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؟.

إن التحول الرقمي المتسارع الذي نعيشه اليوم والذي يعتبر بداية دورة تاريخية جديدة يؤكد بالملموس أننا أمام تحدي جديد، وصناعة جديدة مختلفة تماما عن الصناعات التي هي موجودة الآن ونظرا لضعف البنية التحتية للدول النامية و الاقتصادات الهشة و البطالة المرتفعة و غياب إستراتيجية للابتكار و التجديد وضعف وهزالة الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير والاستثمار ... كلها هذا يضعنا أننا أمام تحدي جديد ليس كباقي التحديات. فبوادر النموذج الاقتصادي العالمي الجديد بدأت تظهر بشكل جلي وواضح خاصة بعد قرار منظمة أوبك بلس وأوبك بتخفيض إنتاجها من النفط مما أزعج الولايات المتحدة الأمريكية وهذا في ذاته لصالح الصين القوة العظمى الثانية اقتصاديا والمتطورة تكنولوجيا مما سيسرع عملية الانتقال نحو النموذج الاقتصادي العالمي الجديد المبني على التحول الرقمي واقتصاد المعرفة، ويعتبر القرار الأخير لمنظمة الأوبك ضربة موجعة للدول المعتمدة اقتصاداتها على الطاقة الأحفورية ولم تستطع بناء خيارات بديلة للطاقة ناهيك أن السرعة التي يسير بها العالم اليوم سرعة جنونية مردها انتشار الإنترنت و التطور التكنولوجي. إن مواكبة النموذج العالمي الجديد والانخراط فيه يتطلب مواجهة تحدي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، هذه الأخيرة هي عصب تحريك العجلة الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول بدون استثناء، فأنظمة السوق المتقادمة في الدول الفقيرة والنامية، وانعدام الاستراتيجيات الاستثمارية الابتكارية، وعدم كفاية شبكة النقل واللوجستيك، والبنى التحتية اللوجستية المتهالكة والسياسات المالية الكلية المعتمدة على التضريب بشكل كبير

جدا بدل خلق القيمة المضافة وتطوير الاقتصاد المحلي كلها عوامل تعوق التجارة في الدول الفقيرة والنامية ولا تسهل الاندماج الفعال في سلاسل القيمة العالمية[1].

الفرع الثالث: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية :(AfCFTA)

هي أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تجمع بين 55 دولة في الاتحاد الأفريقي (AU) وثماني (8) مجموعات اقتصادية إقليمية، مهمتها العامة إنشاء سوق قارب واحدة عدد سكانها حوالي 1.3 مليار نسمة، ويبلغ بها الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي، وتعد واحدة من المشاريع الرئيسية الجدول أعمال 2063: "إفريقيا التي نريدها، وهي إستراتيجية التنمية طويلة الأجل للاتحاد الأفريقي لتحويل القارة إلى قوة عالمية، تهدف المنطقة إلى إزالة الحواجز التجارية، وتعزيز التجارة البينية الأفريقية، وخاصة التجارة في الإنتاج ذي القيمة المضافة في جميع قطاعات الخدمات، ستساهم في إنشاء سلاسل قيمة إقليمية في إفريقيا، مما يتيح الاستثمار وخلق فرص العمل وتعزيز التصنيع، والقدرة التنافسية لأفريقيا، دخلت المنطقة حيز التنفيذ في 30 ماي 2019[2].

تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) واحدة من أبرز المبادرات الاقتصادية في تاريخ القارة الإفريقية، حيث تشكّل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، إذ تجمع بين 55 دولة عضواً في الاتحاد الإفريقي، وتهدف إلى خلق سوق قارية موحدة لما يقارب 1.3مليار نسمة، بإجمالي ناتج محلي يُقدّر بنحو 3.4تريليون دولار أمريكي .وقد دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ رسميًا في 30ماي 2019، وتُعد من المشاريع المركزية في أجندة "أفريقيا 2063"، وهي الاستراتيجية التنموية بعيدة المدى للاتحاد الإفريقي الرامية إلى تحويل إفريقيا إلى قوة اقتصادية عالمية.

يهدف هذا المشروع الطموح إلى إزالة الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، وتسهيل حركة السلع والخدمات، مما يعزز من التجارة البينية الإفريقية التي لا تزال ضعيفة مقارنةً بمناطق أخرى، حيث لا تمثل إلا حوالي 17٪ من إجمالي التجارة الإفريقية مقابل أكثر من 60٪ في أوروبا. من خلال تقليص

[1] محمد امين سامي، أهم التحديات المستقبلية، تحدي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، الشبكة العربية للتميز و الاستدامة، عبر الموقع: https://sustainability-excellence.com/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85/ تمت الزيارة:2025/6/2

[2] نادية تاهمي، نادية براهيمي، آفاق تعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر سلاسل القيمة الإقليمية–فرص وتحديات النشاط ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AFCFTA) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20 /العدد 36 السنة،2024 ، ص23

الحواجز غير الجمركية وتحسين البنى التحتية للنقل واللوجستيات، يُتوقع أن ترتفع التجارة البينية بنسبة تصل إلى 52.3٪ بحلول عام 2025 بحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة(UNECA) .

إضافة إلى ذلك، تسعى AfCFTA إلى تعزيز التحول الهيكلي للاقتصادات الإفريقية من خلال التركيز على التجارة في السلع ذات القيمة المضافة، وتشجيع التكامل في القطاعات الصناعية والخدمية .فبدلاً من الاقتصار على تصدير المواد الخام، تسعى المنطقة إلى تعزيز التصنيع المحلي، وتمكين الدول الإفريقية من الانخراط في سلاسل القيمة الإقليمية، من خلال الربط بين الموارد والقدرات الإنتاجية المختلفة داخل القارة. على سبيل المثال، قد تُنتج المواد الخام في بلد معين، ويتم معالجتها وتصنيعها في بلد آخر، مما يعزز التكامل الصناعي ويخلق المزيد من فرص العمل.

كما تفتح AfCFTA المجال أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل القارة، خاصة في مجالات البنية التحتية، والتصنيع، والزراعة، والخدمات الرقمية. وتُعد هذه المنطقة منصة استراتيجية للشركات الإفريقية والعالمية التي تسعى للوصول إلى سوق موحدة وواسعة. علاوة على ذلك، يُتوقع أن يُساهم هذا التكامل الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لإفريقيا في الأسواق العالمية، ودعم استقرارها الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل[1].

ومع دخول المرحلة الثانية من الاتفاقية، التي تشمل سياسات المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار، ستكتسب AfCFTA طابعًا مؤسسيًا وتنظيميًا أقوى، يُمكّنها من التصدي للتحديات المتعددة مثل الفجوات الهيكلية، ضعف البنية التحتية، وعدم تكافؤ القدرات الإنتاجية بين الدول الأعضاء.

[1] AFCFTA.)2023(, الأفريقي القارية احازة التجارة منطقة من الغرض , online: https://au-afcfta.org, retrieved on: 02.06.2025

خاتمة الفصل الثالث

أوضحت جائحة كوفيد-19 بما لا يدع مجالاً للشك مدى الترابط والتعقيد الذي يميز سلاسل القيمة العالمية، كما بيّنت أن الاعتماد المفرط على موردين محددين أو مراكز إنتاج بعينها يشكل نقطة ضعف استراتيجية أمام الصدمات العالمية. كشفت الأزمة عن الحاجة إلى إعادة هيكلة هذه السلاسل على نحو يجعلها أكثر مرونة واستدامة، عبر تنويع الشركاء التجاريين، وتبني التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز قدرات الاستجابة السريعة للأزمات. في الوقت ذاته، أثبتت الجائحة أن تعزيز التعاون الدولي أمرٌ لا غنى عنه لضمان تدفق التجارة والحد من الآثار السلبية على الاقتصادات الأكثر هشاشة، خصوصاً في الدول النامية. وبينما تمثل هذه الأزمة تحديًا كبيرًا، فإنها تفتح أيضًا آفاقًا لإعادة تصور سلاسل القيمة بحيث تكون أقل هشاشة، وأكثر قدرة على التكيف، وأشد مراعاة لمبادئ الاستدامة والعدالة الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة

في خضم التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، أظهرت جائحة كوفيد-19 كيف يمكن لصدمات صحية مفاجئة أن تزعزع ركائز التجارة الدولية وتعيد تشكيل خريطة سلاسل القيمة العالمية، التي تُعد من أهم سمات الاقتصاد العالمي المعاصر. فمن خلال الدراسة التي قمنا بها، والتي ركزت على تداعيات جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية، تبين أن هذه الجائحة لم تكن مجرد أزمة صحية عابرة، بل شكلت منعطفًا اقتصادياً وجيوسياسياً خطيراً أعاد ترتيب الأولويات، وكشف هشاشة الروابط الإنتاجية بين الدول.

لقد سعينا من خلال هذه المذكرة إلى معالجة إشكالية جوهرية تتمثل في مدى تأثر سلاسل القيمة العالمية بالصدمة الناتجة عن تفشي كوفيد-19، وانعكاساتها على التدفقات التجارية والاستثمارات الدولية، وذلك من خلال تقسيم منهجي موزع على ثلاث فصول مترابطة.

أهم النتائج المتوصَّل إليها:

بينت الدراسة أن الجائحة تسببت في اضطرابات غير مسبوقة في سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما في القطاعات الصناعية واللوجستية، مما أدى إلى تأخيرات في الإنتاج ونقص في المواد الخام، خصوصًا في الدول ذات الاعتماد المرتفع على الاستيراد.

أظهرت النتائج أن الاقتصاد العالمي عرف تراجعًا حادًا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2020، مع زيادة في معدلات البطالة وتراجع كبير في مؤشرات التجارة الدولية.

كشفت الدراسة أن الترابط الكثيف بين الدول ضمن سلاسل القيمة جعل النظام التجاري أكثر عرضة للتقلبات، وأن الدول النامية كانت الأكثر تضررًا بسبب ضعف البنية التحتية الإنتاجية وقلة التنوع في مصادر التوريد.

تبين أن السياسات الوطنية المنفردة مثل الحماية التجارية أو إعادة التوطين الصناعي لم تُثبت فعاليتها الكاملة، في حين برزت أهمية التعاون الدولي وتكامل الجهود في مواجهة الأزمات.

اختبار الفرضيات

من خلال تحليل نتائج الدراسة، تأكدت صحة الفرضية الأساسية التي انطلقت منها، والمتمثلة في أن جائحة كوفيد-19 أثّرت سلبًا على أداء سلاسل القيمة العالمية من خلال تعطل الإمدادات وارتفاع التكاليف والاعتماد المفرط على مناطق محدودة الإنتاج، كما أثبتت صحة الفرضيات الفرعية المتعلقة بارتباط قوة سلاسل القيمة بدرجة مرونتها وتنوعها

بناءًا على ما سبق، يمكن اختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

الفرضية الأولى: "سلاسل القيمة العالمية هي تقسيم عمليات إنتاج منتج في أكثر من دولة" ثبتت صحتها، حيث بينت الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن سلاسل القيمة تمثل جوهر العولمة الإنتاجية.

الفرضية الثانية: "جائحة كوفيد-19 أزمة صحية مست معظم دول العالم وأثرت على الاقتصاد العالمي بمختلف جوانبه" ثبتت كذلك، حيث كشفت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) أن الاقتصاد العالمي شهد ركودًا حادًا وتباطؤًا في النمو جراء الجائحة.

الفرضية الثالثة: "أثرت الجائحة على سلاسل التوريد بدرجة كبيرة مما أعاق حركة تنقل البشر والسلع" تأكدت صحتها من خلال الأدلة والتحليلات التي أظهرت توقف مصانع، تأخر شحنات، وتعطل لوجستي واسع النطاق في مختلف القطاعات.

التوصيات والاقتراحات التطبيقية

انطلاقًا من النتائج المتوصّل إليها، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

تعزيز مرونة سلاسل القيمة العالمية عبر تنويع الموردين والاعتماد على الموردين الإقليميين لتقليل المخاطر.

الاستثمار في البنية التحتية الرقمية واللوجستية لتقوية قدرة الدول والشركات على الاستجابة السريعة في أوقات الأزمات.

دعم التعاون الدولي في مجال مراقبة سلاسل الإمداد وتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالصدمات المحتملة.

مراجعة السياسات التجارية بشكل يوازن بين تحقيق الأمن الاقتصادي والانفتاح على التجارة العالمية.

إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي وتقنيات التنبؤ في إدارة سلاسل التوريد لتقليص زمن الاستجابة وتحسين الكفاءة.

آفاق مستقبلية للبحث

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

تأثر سلاسل القيمة العالمية بالذكاء الاصطناعي: دراسة دور الأتمتة والروبوتات في إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج والتوزيع.

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على سلاسل القيمة العالمية: تحليل أثر الأزمات الجيوسياسية على تدفقات السلع والطاقة.

بين الركود والتعافي: تقييم استراتيجيات الدول والشركات في تجاوز تداعيات الجائحة واستعادة النمو الاقتصادي.

الترابط التجاري بعد كوفيد-19: تحليل مدى تعافي الترابط بين الأسواق العالمية ومدى استدامته.

في المجمل، تؤكد هذه الدراسة أن التحديات غير المتوقعة مثل جائحة كوفيد-19 هي فرصة لإعادة التفكير في النظم الاقتصادية العالمية وجعلها أكثر شمولًا، مرونة، واستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد محمد ماجد خشبة. مفاهيم وسياقات في أزمة فيروس كورونا المستجد .19-covid معهد التخطيط القومي، مصر،2020.
2. الحسني عرفان، عبد المنعم هبة. لتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية .أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2020.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. باهي عبد المالك. اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دول العربية .شهادة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخصر، الوادي، 2016.
2. دلال، عرامة. متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية .أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2023،1-2024.
3. همايلية شيماء، نور الهدى، سبل تعزيز التجارة الدولية في ظل كوفيد -19 .مذكرة ماستر، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020.

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

1. إبتسام سلاطنية، شريف غياط، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد – 19 المستجد) محلياً، عربياً وعالمياً . مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر، 2022، .
2. بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف، 2020.
3. تاهمي نادية، براهيمي نادية. آفاق تعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر سلاسل القيمة الإقليمية-فرص وتحديات النشاط ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .(AFCFTA) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 36، 2024.
4. تحانوت خيرو، بن طيبة جميلة. الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بليدة، المجلد: 14، العدد 01 رقم التسلسلي 27 ،2021 .
5. جديدي سميحة، عبد اللاوي عقبة، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية تحليل بيانات البائل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة (1995-2017 .(مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (05(01)،.
6. حركاتي فاتح. تداعيات أزمة فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية .جامعة باتنة، 2020.
7. خضر، عواطف خضر حمد. اثر جائحة كورونا على أسوق العمل .كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2021.
8. زرادة محمد، قازي أول، محمد شكري، سحنون سمير. دراسة تحليلية لأثر جائحة كوفيد 19 على سلاسل الإمداد .مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد:07، العدد01، 2022.
9. زينب طواف، زفاس تنقوت. نمذجة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج .ARDL مجلة البحوث الاقتصادية ومالية، المجلد 10، العدد02, ديسمبر، 2023.
10. سعادة اليمين. تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02 ديسمبر 2021.

11. صالحي سلمى. تداعيات كوفيد-19 على استثمار الأجنبي في المنطقة العربية .مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد: 11، العدد: 02، سنة 2021.
12. صبرى بديع عبد المطلب. المسؤولية الاجتماعية والسياسية للدولة في ظل جائحة كورونا بين حتمية التطوير وآليات التنفيذ . المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد 57، أكتوبر 2024،.
13. عبد الفتاح د.وسام." .تطبيق سلاسل القيمة العالمية في اقتصاديات الدول النامية مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان .."
14. عمرون وسان، سماعلي فوزي. انعكاسات جائحة كورونا على قطاع النفط في الجزائر .حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد:16، العدد:02، ديسمبر 2022.
15. فتاح هاجر، رايس فضيل. تأثري جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية .المجلد المقريزي للدراسات الإنسان تصاديه والمالية، المجلد:07/العدد:2023،01.
16. قط، سليم. سلاسل القيمة العالمية في ظل تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات و دوره في التحول إلى الصادرات كثيفة التكنولوجيا .ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 03-02 ديسمبر 2019.
17. قباطي فاطمة الزهراء، سفيات أمينة، علوني عمار. آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021 .مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 16 العدد03، نوفمبر 2021.
18. كاسحي موسى، رقة دريال. تداعيات جائحة كورونا على قطاعات ومؤشرات الاقتصاد العالمي .ملتقى وطني حول: تداعيات جائحة كورونا عمى الاقتصاد الجزائري- الأثار و الإجراءات، يوم 03 فيفري2023.
19. لترش ذهبية، كتاف شافية. تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية .مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2023.
20. لمطوش لطيفة، بلعابد فايزة. تأثير جائحة كورونا على تجارة الخارجية خلال الفترة 2019-2021 .مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد:06، العدد:01،2023 .
21. مومن عبد القادر، بن شواط سمية، تربش محمد، بوريش أحمد. تأثير فيروس كورونا على سلاسل الإمداد العالمية .دراسات اقتصادية، مجلد:15، العدد01، 2021.
22. نواف أبو شماله. الآثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد – 19" على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها .مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، 2020.
23. نعيم بوعموشة. فيروس كورونا(كوفيد 19) في الجزائر .مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02 العدد 02، جوان، 2020.
24. يوسفي، رفيق، زرفاوي، عبد الكريم. تأثيرات جائحة كوفيد 19 على تجارة دولية وسلاسل إمداد .مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد، 01جوان، 2021.
25. ريغي هشام. موقع وأهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية 7 – دراسة حالة الجزائر .المجلد (21) – العدد (01)،جوان 2020.

خامساً: تقارير

1. صندوق النقد العربي موجز السياسات: الاندماج في سلال القيمة العالمية .أكتوبر 2019.
2. منظمة التعاون الإسلامي. (2020 .(الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات .2020.
3. منظمة الصحة العالمية. تقرير الدراسة المشتركة حول أصل فيروس SARS-CoV-2 مارس 2021 .2021.

4. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط. مرض فيروس كورونا 2019(كوفيد -19) تقرير الحالة الأسبوع الأول 01، 05 مارس .2020.
5. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط. مرض فيروس كورونا 2019(كوفيد -19)، تقرير الحالة الأسبوع الأول 01 ،03-16 جانفي .2021.
6. الوليد أحمد طلحة. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية .صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020.
7. البنك الدولي. الأثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد19) تقرير ن التنمية في العالم 2020، 2020.
8. المنظمة العالمية للملكية الفكرية. التقرير العالمي للملكية الفكرية 2017 رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية .2017.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. النقل والاتصال بسلاسل القيمة المضافة: أمثلة من المنطقة العربية .بيروت، 2018.
10. استطلاع الثورة الصناعية الرابعة (0.4 (Industry في الشرق الأوسط لعام 2016، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية

1. A. Espitia, A. Mattoo, and others. Preferential Tariffs. Handbook of Deep Trade Agreements, World Bank Group, 2020.
2. Alsamawi, Ali, Cadestin, Charles, Jaax, Alexander. Returns to intangible capital in global value chains. OECD Trade Policy Papers.2020.
3. Coe, Neil, Dicken, Peter, Hess, Martin. Global production networks: Realizing the potential. Journal of Economic Geography 8, no. 3, 2008.
4. Dalia Perkumiene, Agbonmere Osamede, Regina Andriukaitiene, Olegas Beriozovas. THE IMPACT OF COVID-19 ON THE TRANSPORTATION AND LOGISTICS INDUSTRY. Problems and Perspectives in Management, Volume 19, Issue 4, 2021.
5. David Hummels, Dana Rapoport, and Kei-Mu Yi. (1998). Vertical Specialization and the Changing Nature of World Trade. FRBNY ECONOMIC POLICY REVIEW, JUNE, p8.
6. Dictionary of Covid-19 TERMS(Anglais-Français-Arabe). Organisation Arabe pour L'education, lacuture et les sciences, Bureau de coordination d'Arabisation, Maroc,.
7. Eduardo Armando et al. Business strategy and upgrading in global value chains: a multiple case study in Information Technology firms of Brazilian origin. RAI Revista de Administração e Inovação, 13 May, 2016.
8. Feenstra, Robert. Integration of trade and disintegration of production in the global economy. Journal of Economic Perspectives 12, no. 4,1998.
9. François Mouriaux. BANQUE DE FRANCE, DIRECTORATE GENERAL STATISTICS Directorate Balance of Payments. septembre, 2017.
10. Gary Gereffi, John Humphrey, Raphael Kaplinsky and Timothy J. Sturgeon. Introduction: Globalisation, Value Chains and Development. IDS Bulletin Vol 32 No 3, 2001.

11. Gereffi, Gary et al. The governance of global value chains. Review of International Political Economy, 12(1), 2005.
12. Gereffi, Gary. International trade and industrial upgrading in the apparel commodity chain. Journal of International Economics, 48(1), 1999.
13. Horn, H., Mavroidis, P. C., & Sapir, A. Beyond the WTO? An Anatomy of EU and US Preferential Trade Agreements. The World Economy, 2010.
14. IATA. (2020). Air Passenger Market Analysis, Full Year 2020 Results.
15. IFR. (2020). IFR presents World Robotics Report 2020.
16. IMF. (2020). World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?. Jan, p01.
17. ING. (2017). 3D printing: a threat to global trade.
18. International Energy Agency (IEA). (2020). Global Energy Review.
19. James M.et a. Disaster Medicine and Public Health Preparedness. Volume 14, Issue 5, October, 2020.
20. Jatin Machhi. The Natural History, Pathobiology, and Clinical Manifestations of SARS-CoV-2 Infections. Journal of Neuroimmune Pharmacology, 21 Jul, 2020.
21. Jones, Ronald, Kierzkowski, Henryk. A framework for fragmentation, Fragmentation and International Trade. Oxford University Press, January, 2000.
22. Kano, Liena, Tsang, Eric W. K., Yeung, Henry Wai-chung. Global Value Chains: A Review of the Multi-Disciplinary Literature. Journal of International Business Studies,2020.
23. Kherrazi, Soufiane. L'essor des Chaînes de Valeur Mondiales : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique. Revue de Management et de Stratégie, June2015.
24. Krugman, Paul. Growing World Trade: Causes and Consequences. Brookings Papers on Economic Activity, 1995.
25. Lebastard, L., Serafini, R. Understanding the impact of COVID-19 supply disruptions on exporters in global value chains. European Central Bank Research Bulletin, No. 105,2023.
26. Lucía Fargnoli, Camilo Fernandez, Lucas D. Monje. Novel Ehrlichia Strain Infecting Cattle Tick Amblyomma neumanni, Argentina. 2018.
27. McKinsey & Company. Risk, Resilience, and Rebalancing in Global Value Chains. 2023.
28. MGI (McKinsey Global Institute). Globalization in Transition: The Future of Trade and Value Chains. New York, 2019.
29. Mudambi, Ram. Location, Control and Innovation in Knowledge-Intensive Industries. Journal of Economic Geography, vol. 8, no. 5, 2008.
30. OECD. INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS.2013.

31. OECD. OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk. March, 2020.
32. OECD. Shocks, risks and global value chains: Insights from the OECD METRO model. OECD Publishing, Pari.2020.
33. OECD. Report, Building more resilient and sustainable global value chains through responsible business conduct,2021.
34. OECD. OECD, warns against aggressive reshoring of supply chains. Financial Times, 2June 2025.
35. OMC, IDE-JETRO. la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est: du commerce des marchandises au commerce des taches. Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011.
36. Paul Krugman. Growing World Trade: Causes and Consequences. Brookings Papers on Economic Activity, 1995.
37. PwC. (2018). Will robots really steal our jobs? report..
38. Raphael Kaplinsky and Mike Morris. A Handbook for value chain reserch. institute of development studies, 2001.
39. Report of the WHO-China Joint Mission on Coronavirus Disease 2019 (COVID-19). 16-24 February, 2020.
40. Robert Feenstra. Integration of trade and disintegration of production in the global economy. Journal of Economic Perspectives 12, no. 4, 1998.
41. Taglioni, Daria, Winkler, Deborah. Making Global Value Chains Work for Development. the world bank, 2016.
42. TOURA, Mohamed, BOUBRAHIMI, Nabil. Cadre d'analyse des chaînes de valeur mondiales : une revue de literature. Management et Stratégies des Organisations, Vol. 5 No. 2023.
43. UNCTAD. (2013). World Investment Report: Global Value Chains: Investment and Trade for Development. Geneva, United Nations Conference on Trade and Development.
44. UNCTAD. (2013). World Investment Report 2013, Global Value Chains: Investment and Trade for Development. p. 20.
45. UNCTAD. (2020). Coronavirus outbreak has cost global value chains $50 billion in exports. United Nations Conference on Trade and Development.
46. UNCTAD. (2020). The Impact of the COVID-19 Pandemic on Global Foreign Direct Investment and Global Value Chains. Global Investment Trends Monitor, Issue 35 (Special Issue, March 2020). Page 01.
47. Unctad. (2018). TECHNOLOGY AND INNOVATION REPORT 2018. p19.

48. UNESCO. (2020). Culture in Crisis: Policy guide for a resilient creative sector. Paris, UNESCO.
49. UNESCO. (2020). Global Education Monitoring: Inclusion and education – All means all. Paris: UNESCO Publishing.
50. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). (2020). Industrial Monitor.
51. UNWTO. (2021). International Tourism Highlights, 2021 Edition.
52. World Bank. (2020). Global Value Chains in the Time of COVID-19.
53. World Bank. (2020). Poverty and Shared Prosperity: Reversals of Fortune. Washington, World Bank.
54. World Bank. (2020). Using Investment Policies to Stimulate Global Value Chain Participation. Chapter 4.
55. World Bank Group. (2017). Global Value Chain Development Report 2017: Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development. World Bank.
56. World Bank Group. (2017). GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT 2017. page178.
57. World Bank Group. (2019). Previous reference.
58. World Bank Group. (2020). World Development Report: Trading for Development in the Age of Global Value Chains.
59. World Bank Group. (2020). Challenges Policy and Growth Slow: Prospects Economic Global. jan, p3.
60. World economic forum. (2020). the futur of jobs report.
61. World Trade Organization. (2024). Global Value Chains Sectoral Profiles, User guide, Version 2024.
62. Zhang, Hongni. (2010). Research Hewlett Packard through its Value Chain. International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8, August
63. Zhichun Yu, Youngjun Choi. (2024). the impact of environmental regulations on the global value chains biased towards technological effects or refuge effects. Energy Strategy Reviews.

المواقع الإلكترونية

1. منظمة-الصحة-العالمية-تعلن-فيروس-كورونا-وباء-عالميا. (تم زيارة الموقع في 2025/05/03 على 14:30). رابط الموقع: https://www.dw.com/ar/منظمة-الصحة-العالمية-تعلن-فيروس-كورونا-وباء-عالميا52726143-a/.

محمد امين سامي. أهم التحديات المستقبلية، تحدي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر الشبكة العربية للتميز و الاستدامة، الموقع: https://sustainability-excellence.com/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9%

D8%8C%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85/

2. AFCFTA. (2023). الأفريقي القارية احازة التجارة منطقة من الغرض. online: https://au-afcfta.org, retrieved on: 02.06.2025.
3. CEPII. (2025/03/10 :تمت الزيارة). https://iap.unido.org/data/competitive-industries?p=CRI&s=USA&t=19.
4. IFC. (2020). International Finance Corporation, The impact of COVID-19 on logistics..

2025/6/2 :تمت الزيارة.

5. OECD Initiative on Global Value Chains, Production Transformation and Development. (2025/6/2 :تمت الزيارة). https://www.oecd.org/en/about/programmes/oecd-initiative-on-global-value-chains-production-transformation-and-development.html.